المصارف

AL MASAREF ONLINE

مجلة فصلية يصدرها اتحاد مصارف الكويت - العدد 181 يوليو 2025

طلال بهبهاني:

البنك الأهلي الكويتي يواجه التحديات الاقتصادية العالمية باستراتيجيات مرنة وجودة أصول قوية

الأهلي ABK

بنك وربة WARBA BANK | بوبيان Boubyan | بيت التمويل الكويتي KFH | بنك برقان BURGAN BANK | الصناعي IBK | KIB | الأهلي ABK | بنك الخليج GULF BANK | التجاري Al-Tijari | الوطني NBK

ICBC | بنك مسقط bank muscat | مصرف الراجحي alrajhi bank | mashreq المشرق | بنك الدوحة DOHA BANK | QNB | citi | بنك أبوظبي الأول FAB First Abu Dhabi Bank | HSBC | BBK بنك البحرين والكويت

الهيئة الإستشارية للتحرير

أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي
أمين عام اتحاد مصارف الكويت
ورئيس تحرير مجلة المصارف

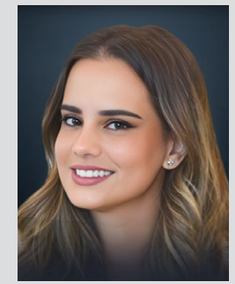

شيخة العيسى
نائب الأمين العام
اتحاد مصارف الكويت
ونائب رئيس التحرير

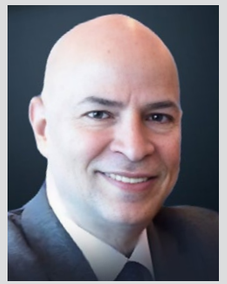

محمد سليمان
مدير تحرير مجلة المصارف
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

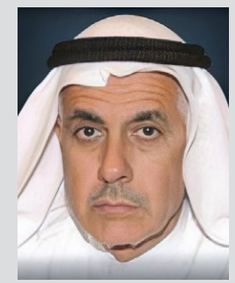

عامر التميمي
مستشار وباحث
اقتصادي كويتي
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

د. صادق أبل
اقتصادي كويتي
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

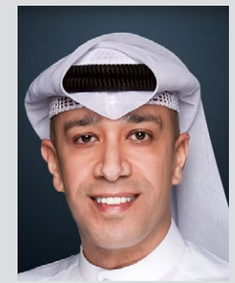

أحمد مشاري الفارس
عضو مجلس إدارة بيت
التمويل الكويتي وعضو في
الهيئة الاستشارية للتحرير

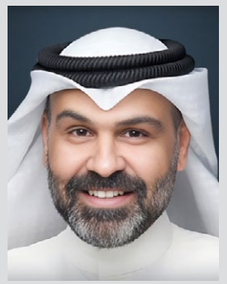

أحمد محمد الفهد
أمين سر مجلس إدارة بنك
بوبيان وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

مجلس التحرير

رئيس التحرير
أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي

نائب رئيس التحرير
شيخة العيسى

مدير التحرير
محمد سليمان

الهيئة الاستشارية
عامر التميمي
د. صادق أبل
أحمد مشاري الفارس
أحمد محمد الفهد

فريق عمل المجلة
عبدالوهاب طارق
جنان عبدالسلام
د. موضي رحال

التصميم والإخراج الفني
محمد أسامة

العنوان:
المرقاب – شارع السور – برج الشايع – الدور 29
هاتف: 22208090 - فاكس: 22208099
ص. ب 21141 الصفاة 13072 دولة الكويت

التوزيع والإعلانات:
ads@almasaref.online
هاتف: 22208090 - فاكس: 22208099

المراسلات باسم رئيس التحرير
almasaref@almasaref.online
هاتف: 22208090
فاكس: 22208099

المقالات والبحوث المنشورة
في المجلة تعبر عن آراء أصحابها.

تصدر عن
اتحاد مصارف الكويت
Kuwait Banking Association

المحتويـــــات

الهدوء الإقليمي... والتنمية المستدامة في الكويت 06
بقلم: أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي | رئيس التحرير

صعود النظام الجيواقتصادي... القوة الاقتصادية تعيد صياغة النظام العالمي 32
بقلم: محمد سليمان | مدير التحرير

الخليج وأوروبا ... فرص اقتصادية 38
بقلم: أ. عامر ذياب التميمي | عضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

إشكالية التنمية المستدامة في الكويت 42
بقلم: د. صادق أبل | عضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

الدور الحيوي لمجالس إدارات المؤسسات المصرفية في الامتثال للجهات الرقابية بدولة الكويت 46
بقلم: أحمد مشاري الفارس | عضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

طلال بهبهاني: البنك الأهلي الكويتي يواجه التحديات الاقتصادية العالمية باستراتيجيات مرنة وجودة أصول قوية 08

محمد شوقي إسماعيل: QNB يعزز دوره في دعم الاقتصاد الكويتي بالابتكار والاستدامة 16

منى الدعيج: برامج التوجيه والدعم المؤسسي أداة لتمكين الكفاءات النسائية الشابة 50

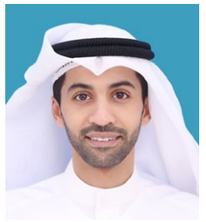

بدر المطيري: نركّز على الشركات ونعمل على تكامل سلس مع أنظمتها ونقدم حلول دفع مخصصة لكل قطاع 54

على أساس سنوي في نهاية مارس 2025
5.88 % ارتفاع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية لتصل إلى 93.51 مليار دينار 60

د. يعقوب الرفاعي: القطاع المصرفي الخليجي يُشكّل ركيزة أساسية في تمويل مشروعات الشراكة التنموية 24

الحملة الوطنية التوعوية المصرفية «لنكن على دراية» تحصد جائزة التميز في التوعية السيبرانية 31

405.2 مليون دينار صافي أرباح البنوك الكويتية في الربع الأول من عام 2025 64

المرزوق: لدى القطاع المصرفي سيولة كافية لمواجهة تطلعات تمويل المشروعات العقارية 110

شيخة البحر: الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورة وطنية وركيزة أساسية لتحقيق رؤية الكويت 2035 112

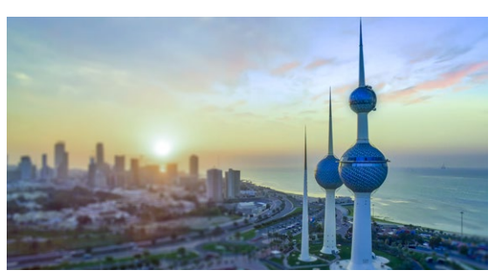

الكويت تغلبت على 84 % من تحديات خطة التنمية ... معظمها إدارية 116

الهدوء الإقليمي... والتنمية المستدامة في الكويت

بقلم:
أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي
رئيس التحرير

شـــهدت منطقة الشرق الأوسط خلال الأشـــهر المنصرمة موجة من التوترات السياسية والعســـكرية، كان أبرزها التصعيد الخطير في وتيرة الصراع الإيراني–الإسرائـــيلي، الـــذي بلغ ذروته بتدخل مباشر من الولايات المتحـــدة الأمريكية في مراحله الأخيرة. ومثل هذه التحولات المتســـارعة لا تمر دون أن تترك انعكاســـاتها على المشهدين الاقتصادي والاستثماري، إذ لاحظنا تراجعاً في مستوى الطمأنينة لدى بعض المستثمرين وخاصة المحليين، مقابل تمسك بعض المستثمرين الأجانب بثقتهم في أسواق دول الخليج، وفي مقدمتها الكويت، واستمرارهم في ضخ رؤوس الأموال، مدفوعين بقناعة راسخة بإمكان تجاوز الأزمات بفضل متانة البنية الاقتصادية واستقرار المؤسسات المالية.

هذا التباين في التفاعل مع المستجدات الإقليمية يكشف عن معادلة دقيقة: فبينما حبا الله هذه المنطقة بثروات طبيعية وفيرة وموقع جيوسياسي فريد، فإنها تواجه في المقابل تحديات جيوسياسية مزمنة تستنزف جانباً من إمكاناتها التنموية. ومع ذلك، فإن فترات الهدوء النسبي، كما نشهده اليوم بعد وقف إطلاق النار، ينبغي أن تُعدّ نافذة استراتيجية للتخطيط الواعي وإعادة تموضع الأولويات الوطنية على قاعدة الاســـتفادة من الاســـتقرار لتعزيز الإصلاحات وتحفيز النمو.

لقد شرعت الكويت بالفعل في اعتماد حزمة من الإصلاحات التشريعية والاقتصادية بغية مواءمة بنيتها المؤسسية مع مستجدات الاقتصاد العالمي، وهو توجه محمـــود وضروري. إلا أن تلك الإصلاحات تظل في حاجة ماسّة إلى تكاملها مع حراك تنموي فعلي يتجاوز الإطار

النظري، ويترجم إلى مشـــاريع إنتاجيـــة وخدمية تمس حياة المواطن وتخلق قيمة مضافة حقيقيـــة للاقتصاد الوطني، لا سيما في ظل التحدي المتنامي المرتبط بتوظيف الشباب وتلبية تطلعاتهم في سوق العمل.

تاريخياً، اعتمدت الكويت على ثروتها النفطية كمحرك رئيسي للاقتصاد، لكن التغيرات العالمية، وخاصة ثورة الذكاء الاصطناعي، تفرض إعادة تقييـــم للنموذج الاقتصـــادي. ولم يعد تكديس الخريجين في وظائف حكومية روتينية خيارا مســـتداماً، خاصة في ظل ما يشهده العالم من تحولات تقنية متسارعة تقودها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والأتمتة، والتحول الرقمي. هذه التغيرات تفرض على الكويت، إعـــادة النظر جذرياً في نماذجها التنموية، عبر تمكين الكفاءات الوطنية، وإعادة تشكيل المنظومة التعليمية لتكون أكثر انسجامًا مع متطلبات العصر، وأشد التصاقاً بسوق العمل الحقيقي.

إن جوهر التنمية المستدامة لا يستقيم دون إصلاح عميق وشامل لمنظومة التعليم، بدءاً مـــن تحديث المناهج بما يتماشى مع مهارات القرن الحادي والعشرين، ومروراً بإعداد الكوادر التربوية وتأهيلها، وصولاً إلى تطوير البنية التحتية التعليمية. كما يُعد التعليم العالي محوراً مركزياً في هذا التحول، من خلال التركيز على التخصصات الحيوية مثل علوم الحاسوب، الأمن السيبراني، الذكاء الاصطناعي، والاقتصـــاد الرقمي، فضلًا عن تعزيز ثقافة ريادة الأعمال والابتكار.

وفي سياق موازٍ، فإن تنويع مصادر الدخل الوطني بات مطلبًا وجودياً لا خياراً استراتيجياً فحسب. فالكويت تملك من المقومات ما يؤهلها لتكون مركزاً إقليمياً لوجستياً وتجارياً، وقبلة للسياحة الثقافية والعلاجية إذا ما أُحســـن استثمار موقعها الجغرافي وبنيتهـــا التحتية. كما يُعـــد تمكين قطـــاع الشركات الصغيرة والمتوسطة رافعة مهمة لتحريك الاقتصاد، وخلق فرص عمل مرنة ومستدامة للشباب الكويتي.

ولا يمكن إغفـــال أهمية الشراكات الذكية مـــع القطاع الخاص والخبرات الدوليـــة في دعم هذا التوجه، ســـواء في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، الطاقة النظيفـــة، أو الاقتصاد الأخضر. فالمزج بين المعرفة العالمية والقدرات الوطنية هو الســـبيل الأمثل لبناء نموذج اقتصادي مرن، قادر على مواجهة المتغيرات وتجاوز الأزمات.

ويُعد الشباب الكويتي الركيزة الأساسية لمستقبل البلاد. ولابد أن يكون إصلاح التعليم إلى جانب توفير برامج تدريب مهني تركز على المهارات العملية التي تتطلبها الصناعات الحديثة.

وختاما، فإن الهدوء الإقليمي الراهن لا يجب أن يُنظر إليه كمجرد مرحلة مؤقتة، بل كفرصة لوضع أســـس نهضة تنموية شاملة، تُعيد الاعتبار للإنسان الكويتي كقيمة ومورد، وتُكرّس الاقتصاد الوطني كمسار مستدام قائم على التنويع، الابتكار، والاستثمار في المســـتقبل. فبالتكامل بين الرؤية الإصلاحيـــة، والقيادة الاقتصادية الرشـــيدة، والوعي المجتمعـــي، يمكن للكويت أن تمضي بثبات نحـــو عقد اقتصادي جديد أكثر توازناً واســـتقراراً وازدهاراً.

رئيس مجلس إدارة المجموعة

في حوار خاص مع **المصارف**

طلال بهبهاني: البنك الأهلي الكويتي يواجه التحديات الاقتصادية العالمية باستراتيجيات مرنة وجودة أصول قوية

في حواره الخاص مع "المصارف" أكد طلال محمد رضا بهبهاني، رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الأهلي الكويتي، أن البنك يواجه التحديات الاقتصادية العالمية باستراتيجيات مرنة وجودة أصول قوية، واستعرض رؤية البنك واستراتيجياته المستقبلية. ويتناول الحوار الإنجازات المالية للبنك، بما في ذلك نمو صافي الأرباح بنسبة 40 % في عام 2023 و16 % في عام 2024، إلى جانب الحفاظ على تصنيفات ائتمانية مرتفعة ونيـــل جوائز عالمية. يركز بهبهاني على أولويات البنك الاستراتيجيـــة، مثل تعزيز التحول الرقمي، دمج الاستدامة في العمليات، وتقديم خدمات مصرفية تلبي احتياجات العملاء في الكويت، الإمارات، ومصر.

كما يبرز الحوار دور البنك في دعم الاقتصاد الكويتي من خلال تمويل مشروعات كبرى، مثل صيانة محطات الكهرباء وتطوير مدن سكنية، إضافة إلى دعم المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال، مما يعكس مساهمته في تحقيق رؤية الكويت 2035. يناقش بهبهاني أيضـــاً كيفية مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، مثل تقلبات أسعار الفائدة والنفط، عبر استراتيجيات مرنة تحافظ على جودة الأصول واستدامة الأرباح.

ويســـلط الحوار الضوء على التزام البنك بالابتكار التكنولوجي والاستثمار في التكنولوجيا المالية، مع الحرص على تعزيز الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية. يقدم الحوار لمحة عن قيادة طلال بهبهاني للبنك الأهلي الكويتي نحو تعزيز مكانته التنافســـية ودوره كمؤسســـة مصرفية رائـــدة في القطاع المحلي والإقليمي. وفيما يلي نص الحوار:

• رؤية استراتيجية لتعزيز التحول الرقمي ودمج الاستدامة في عمليات البنك

• دعم الاقتصاد الكويتي عبر تمويل المشروعات الكبرى والصغيرة

• تمويل مشروعات حيوية: من محطات الكهرباء إلى المدن السكنية الجديدة

• كيف تصفون رؤية البنك الأهلي الكويتي تحت قيادتكم؟ وما هي الأولويات الإستراتيجية للسنوات القادمة؟

لقد حققنا في البنك الأهلي الكويتي العديد من النجاحات في السنوات الأخيرة، وهو ما يتجلى في النمو المتواصل لغالبية مؤشراتنا المالية، بما فيها استدامة النمو في صافي الأرباح، بحيث حققنا نمواً بنسبة 40 % خلال عام 2023، وبنسبة 16 % خلال عام 2024.

من ناحية ثانية تمكنا من الحفاظ على تصنيفاتنا الائتمانية المرتفعة من وكالات التصنيف العالمية، وحصلنا على العديد من الجوائز العالمية تقديراً لتميز أدائنا في مختلف القطاعات في الفترة الماضية.

وبالنسبة للمستقبل، فإن أولوياتنا الإستراتيجية تتركز في الحفاظ على زخم النمو وتعظيم العائد على حقوق المساهمين بشكل دائم، ودمج الاستدامة بشكل أكبر في عملياتنا اليومية، والاستمرار في التحول الرقمي بكل أوجهه لتقديم أرقى الخدمات المصرفية لمختلف شرائح العملاء في جميع الأسواق التي نعمل فيها في دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، فضلاً عن تحقيق التكامل في خدماتنا التقليدية وحلولنا الرقمية لخدمة العملاء على مدار الساعة.

• كيف يساهم البنك الأهلي الكويتي في دعم الاقتصاد الوطني وتمويل المشروعات الكبرى؟

يشكل دعم الاقتصاد الكويتي واحدة من الأولويات الإستراتيجية لدينا في البنك الأهلي الكويتي وهو ما يأتي ضمن دورنا كمؤسسة مصرفية مسؤولة في السوق المحلي.

ونحن نعمل باستمرار على دعم الشركات الكويتية في مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تقديم القروض اللازمة التي تساعدها على تنمية عملياتها التشغيلية وتطوير أنشطتها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية، وهو ما يتجلى من خلال تقديم العديد من القروض لتمويل المشروعات خلال العام الحالي وفي السنوات الماضية.

وعلى سبيل المثال قمنا خلال عام 2024 بتمويل عقود صيانة لمحطات توليد الكهرباء في منطقة الشعيبة، وتمويل المشروعات والعقود لكبار المقاولين في القطاع النفطي والغاز، وتمويل العديد من المشروعات عالية المستوى لتطوير مدن سكنية جديدة، وتمويل عقود صيانة وتنفيذ الزراعات التجميلية والري وتخضير الطرق، فضلاً عن تمويل قطاع الرعاية الصحية والأدوية، وتمويل مشروع تطوير شبكة اتصالات وغيرها من المشاريع.

في الوقت نفسه، فإننا نسهم بدعم الاقتصاد الكويتي من خلال تقديم القروض للعملاء الأفراد والتي تتوزع على القروض الشخصية وقروض السيارات والقروض الإسكانية من أجل تلبية احتياجاتهم المالية المتنوعة ومساعدتهم على تحقيق أهدافهم المالية المتنوعة وفق شروط بنك الكويت المركزي في هذا الإطار.

كما نحرص في الوقت نفسه على التعاون مع العديد من الشركاء من أجل تقديم عروض متنوعة مما يسهم في جذب العملاء وتحريك النشاط الاقتصادي والمساهمة في تنشيط حركة المبيعات في السوق المحلي على مختلف المستويات.

ونؤكد في الوقت نفسه أننا ملتزمون في البنك الأهلي الكويتي بوضع إمكاناتنا كافة في سبيل الارتقاء بالأداء الاقتصادي في دولة الكويت، والمساهمة بتحقيق خطط رؤية كويت جديدة 2035 التي تهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي ودولي رائد على مختلف المستويات.

• ما الذي يميز البنك الأهلي الكويتي عن غيره من البنوك في السوق المحلية؟ وكيف تقيمون أداءه خلال السنوات الأخيرة؟ وما هي خططكم لتعزيز مكانته التنافسية؟

يتميز البنك الأهلي الكويتي بالابتكار وتقديم الحلول الجديدة لخدمة مختلف شرائح العملاء في السوق المحلي ومنها بطاقة الأهلي فيزا طيران الإمارات الائتمانية على سبيل المثال، إلى جانب مواكبتنا الدائمة للتطورات في الصناعة المصرفية، والسرعة في عقد الشراكات مع المؤسسات العالمية من أجل الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في عملياتنا اليومية.

في الوقت نفسه يتميز البنك الأهلي الكويتي بتطويره الدائم لفروعنا المنتشرة في مختلف أنحاء دولة الكويت، ودمج التقنيات الرقمية مع العنصر البشري من أجل خدمة العملاء بأفضل طريقة ممكنة بما يرضيهم ويزيد ثقتهم ويشجعهم على اختيارنا كشريك مصرفي مفضّل لهم في السوق لتنفيذ معاملاتهم المصرفية والمالية.

• كيف ترون تأثير التقلبات الاقتصادية العالمية مثل أسعار الفائدة وتذبذب أسعار النفط على أداء البنك؟

يظل الاقتصاد العالمي في حالة من عدم الاستقرار نظراً للتغييرات المتعددة التي يمر بها العالم، بما فيها التغير الدائم في أسعار الفائدة وتذبذب أسعار النفط الأمر الذي سيكون له أثر على توقعات النمو العالمي، بحيث يتوقع صندوق النقد الدولي تسجيل نمو بنسبة 3.3 % لعام 2025 في أحدث توقعاته الاقتصادية. كما يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت بنسبة 2.8 % في 2025، مع توقعات بزيادة النشاط في قطاعات الطاقة والمياه والإنشاءات، وسيكون لهذه النظرة آثار إيجابية على القطاع المصرفي ككل وعلى البنك الأهلي الكويتي على وجه الخصوص، وهو ما ينعكس على نتائجنا ومؤشراتنا المالية المختلفة. وبهذا الإطار فنحن نعمل على تطوير خططنا مما يساعدنا على إدارة التحديات والمخاطر بنجاح والحفاظ على جودة أصولنا وتحسين نموذج التشغيل لدينا وفق الركائز الأساسية لدينا والتي تتمثل في استهداف الشباب والعملاء الكبار على مستوى الشركات والأفراد، وتطوير حلولنا المصرفية وغيرها.

• في ظل التحول الرقمي المتسارع، ما هي الخطوات التي يتخذها البنك لتعزيز الابتكار وتقديم خدمات مصرفية متطورة؟

يعتبر التحول الرقمي من العوامل الرئيسية ضمن خطط البنك الأهلي الكويتي في الفترة الحالية، بحيث نعمل على تطوير إستراتيجيتنا في هذا الإطار. وقد اتخذنا العديد من الخطوات للتحول الرقمي مؤخراً مثل إطلاق موقعنا الإلكتروني بشكل جديد كلياً وفق أعلى المعايير التكنولوجية، وإطلاق تطبيقنا الجديد على الأجهزة الذكية الذي يأتي بحلة حديثة تواكب التطورات وتسهم بتقديم خدمات استثنائية لعملائنا تساعدهم على تنفيذ معاملاتهم رقمياً بسهولة وعلى مدار الساعة.

ويأتي ذلك بجانب افتتاح فرعنا الرقمي في الخيران مول، وتقديم المزيد من الخدمات الرقمية في فروعنا، وأتمتة الكثير من العمليات في إدارات البنك، ونؤكد أن الفترة المقبلة ستشهد استمرار البنك في خطة التحول الرقمي وعقد المزيد من الشراكات التي تسهم بتقديم المزيد من الحلول التكنولوجية الحديثة لجميع شرائح العملاء لدينا.

• ما هي إستراتيجية البنك في توسيع شبكة فروعه محلياً؟ أو التوسع الإقليمي أو الدولي؟ وهل هناك أسواق جديدة تستهدفونها؟

نحرص في البنك على خدمة العملاء في مختلف أنحاء دولة الكويت، ونجري تقييماً دائماً لتواجدنا في جميع المناطق ونجري العديد من الدراسات حول أهمية التوسع في حضورنا كما نعيد تقييم أهمية التواجد في بعض المناطق فنلجأ إلى افتتاح فروع أو نقل فروع أخرى قائمة، إلى جانب الحرص على توفير أجهزة السحب الآلي الخاصة بنا في الأماكن المهمة في مختلف المناطق.

وعلى الصعيد الدولي، فإن عملياتنا تتركز من خلال البنك الأهلي الكويتي-مصر وعبر فروعنا في الإمارات العربية المتحدة ومركز دبي المالي العالمي، إذ نعمل بشكل دائم على تطوير وتقديم المزيد من الحلول لخدمة عملائنا هناك. ونؤكد أن البنك الأهلي الكويتي

• التزام البنك الأهلي الكويتي بتحقيق رؤية الكويت 2035

• التحول الرقمي: إطلاق موقع إلكتروني جديد وفرع رقمي في الخيران مول إضافة إلى تطبيق جديد على الأجهزة الذكية

• تعزيز الحضور الإقليمي في مصر والإمارات مع دراسة فرص التوسع الدولي

يعتمد رؤية واعية ومتحفظة على صعيد التوسع دولياً وندرس باستمرار جميع الفرص المجدية، مع التنويه بأننا سنركز على تعزيز حضورنا في السوقين المصري والإماراتي من أجل زيادة مساهمتهما بشكل أكبر في عملياتنا ومؤشراتنا المالية خلال الفترة المقبلة.

• ما هو دور البنك في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟ وكيف يساهم في تمكين رواد الأعمال؟

نعمل على دعم رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكل السبل المتاحة، بحيث نساعد رواد الأعمال على تنفيذ دراسات الجدوى الخاصة بمشاريعهم وشركاتهم الناشئة، وتقديم التمويل اللازم للبدء في عملياتهم التشغيلية، وتقديم الدعم التقني اللازم لهم من أجل المساهمة في انطلاقهم بثقة في عالم الأعمال.

• هل هناك توجه لزيادة استثمارات البنك في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech)؟

يعتبر التكامل بين الخدمات المصرفية والمالية وخدمات التكنولوجيا المالية Fintech ضروريا لأي جهة أو مؤسسة مصرفية حريصة على الاستمرارية، خصوصاً في ظل الإقبال الكبير من العملاء على هذه الخدمات في الفترة الأخيرة، ومن هنا فنحن نعمل باستمرار على الاستثمار والتعاون مع الشركات التي تقدم حلول التكنولوجيا المالية من أجل ابتكار حلول مشتركة تساهم في تلبية متطلبات العملاء اليوم وخصوصاً من الشباب الذين يحبذون التعامل بمثل هذه التقنيات الرقمية الجديدة في السوق.

• كيف يتعامل البنك مع قضايا الاستدامة وتغير المناخ؟ وهل هناك مبادرات خضراء يدعمها البنك؟

نحرص في البنك الأهلي الكويتي على وضع معايير الاستدامة في مقدمة اهتماماتنا وهو ما يتجلى في نشرنا لتقرير الاستدامة بشكل متواصل في السنوات الأخيرة مما يظهر التقدم الملموس الذي نحرزه على صعيد البيئة والاستدامة والمسؤولية الاجتماعية على مختلف المستويات.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مؤشر شركة مناخ للاستدامة الذي تم نشره مؤخراً وهو المؤشر الأول من نوعه في دولة الكويت، أكد أن البنك الأهلي الكويتي أظهر أداءً متقدماً في مجال الاستدامة خلال عام 2023، محققًا 72.25 نقطة ومستوى A في التقييم النهائي، وقد حصلنا على الصدارة في الاستدامة البيئية مما يعكس التزامنا بالحوكمة الفعّالة، والتمويل المستدام، والممارسات البيئية والاجتماعية المتقدمة، مدعومة بإفصاحات تتماشى مع المعايير الدولية مثل GRI وTCFD وCDP وSASB وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

كما تبين الأرقام أننا سجلنا انخفاضاً ملحوظاً في إجمالي الانبعاثات الكربونية مدفوعة بتحسينات في كفاءة الطاقة، لا سيما في انبعاثات النطاق الثاني التي انخفضت بنسبة كبيرة.

في الوقت نفسه اعتمد البنك نهجاً أكثر شمولية في احتساب الانبعاثات من خلال إدراج استهلاك المياه ومجالات جديدة في النطاق الأول والثالث، مما يعكس تطوراً في الشفافية.

وقد عكس أداء البنك الأهلي الكويتي

• دعم رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة بدراسات جدوى وتمويل مخصص

• استثمارات في التكنولوجيا المالية لتلبية احتياجات الشباب الرقمية

• التزام بيئي رائد: البنك الأهلي الكويتي يحقق مستوى A في مؤشر مناخ للاستدامة

• خفض الانبعاثات الكربونية وتعزيز كفاءة الطاقة في عمليات البنك

في الفترة الأخيرة التزاماً مؤسسياً راسخاً بمبادئ الاستدامة، من خلال تحسين كفاءة الطاقة، وتوسيع نطاق الافصاحات البيئية، وتطوير البرامج المجتمعية، واعتماد إطار قوي للحوكمة، ليبرز كإحدى الجهات الرائدة في القطاع المصرفي الكويتي.

وتؤكد جميع هذه المؤشرات التزامنا التام في البنك الأهلي الكويتي بمعايير الاستدامة في جميع عملياتنا مما يسهم في نيلنا ثقة المؤسسات العالمية وتعزيز مكانتنا الرائدة في هذا المجال بين البنوك والمؤسسات الأخرى في دولة الكويت.

• كيف توازنون بين تحقيق الأرباح وتلبية متطلبات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية؟

إن تحقيق التوازن بين الأرباح المستدامة ودعم المجتمع من خلال برنامج المسؤولية الاجتماعية لدينا وإطار الحوكمة الذي نعتمده يشكل مهمة أساسية لدى مجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي والإدارة التنفيذية وجميع الموظفين في البنك، بحيث ننظر إلى هذا الأمر من منطلق مسؤوليتنا كمؤسسة مصرفية مسؤولة في الدولة من واجبها دعم المجتمع الكويتي عبر رعاية الأنشطة المتنوعة والفعاليات المخصصة لجميع شرائح المجتمع الكويتي، وهنا نؤكد أننا نحرص على تعزيز برنامجنا للمسؤولية الاجتماعية بشكل سنوي ونعمل على زيادة الإنفاق في هذا الإطار بشكل يضمن تعزيز حضورنا المجتمعي، ويسهم في جذب المزيد من العملاء إلى عائلتنا وهو أمر يساعدنا بالحفاظ على الأرباح من خلال استخدامهم لمنتجاتنا وحلولنا المتنوعة التي نقدمها لهم.

كما يتجلى التزامنا بالحوكمة من خلال الشفافية المطلقة التي نعتمدها في عملياتنا وإفصاحنا عن جميع التطورات فور حصولها عبر موقعنا الإلكتروني ومنصاتنا على مواقع التواصل الاجتماعي وعبر بورصة الكويت وغيرها، وهو ما يسهم في تأكيد التزامنا الدائم بحماية مصالح جميع المتعاملين معنا وتعظيم العائد على حقوق المساهمين لدينا بشكل متواصل.

• هل يمكنكم مشاركتنا في قصة نجاح أو إنجاز بارز حققه البنك مؤخراً تحت قيادتكم؟

يعتبر برنامج ABK 2X أحد أبرز الإنجازات التي تمكن البنك الأهلي الكويتي من تحقيقها في السنوات الأخيرة، وهي رؤية قائمة على التحول الرقمي والإستراتيجي في عمليات البنك في مختلف الإدارات والأقسام، ورقمنة العمليات التشغيلية واعتماد الحلول الذكية والرقمية في خدمة العملاء، وتطوير أنظمتنا المصرفية بشكل دائم مما يساعدنا على تقديم أعلى مستويات الأمان والموثوقية والحفاظ على سرية بيانات العملاء لدينا.

• ما التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع المصرفي في الكويت حالياً؟ وكيف يتعامل البنك الأهلي الكويتي معها؟

تعد التغيرات السريعة التي تفرضها التكنولوجيا والتحول الرقمي وارتفاع المخاطر السيبرانية وعمليات الاحتيال المصرفي والمالي من أبرز التحديات خصوصاً وأنها تتطلب استثمارات كبيرة من القطاع المصرفي، وتتطلب من البنوك ابتكار المزيد من الخدمات والحلول لتلبية احتياجات العملاء من جميع الشرائح وحمايتهم من سرقة بياناتهم وحساباتهم وأموالهم.

كما تعتبر الاضطرابات السياسية العالمية والتقلب في أسعار النفط والتغير في أسعار الفائدة العالمية من أبرز التحديات التي تواجه مختلف القطاعات الاقتصادية ومن بينها القطاع المصرفي في دولة الكويت نظراً لتأثيرها الكبير على أصحاب الأعمال والمستهلكين من مختلف الفئات، بحيث قد تؤدي هذه التحديات إلى زيادة نسبة القروض المتعثرة وقد تؤدي إلى تراجع ربحية البنوك. ونحن في البنك الأهلي الكويتي نعمل بشكل دائم على مواجهة هذه التحديات من خلال وضع الخطط اللازمة للتحوط وزيادة مستويات المخصصات على أساس سنوي مما يساعدنا في الحفاظ على نجاحنا واستدامة أرباحنا.

• ما توقعاتكم لمستقبل القطاع المصرفي في الكويت في ظل التطورات التكنولوجية والتنظيمية؟

سيظل القطاع المصرفي الكويتي من أبرز القطاعات المساهمة في الاقتصاد المحلي، ونؤكد أن البنك الأهلي الكويتي على استعداد تام لمواكبة التطورات التكنولوجية وابتكار المزيد من الحلول الرقمية والتقنية والاستثمار في تطوير قدرات موظفينا على هذا الصعيد، مما يسهم بزيادة نجاحاتنا، وهو ما يأتي في ظل التعليمات المستمرة التي يقدمها بنك الكويت المركزي والموافقات المستمرة التي يمنحها على الخدمات والحلول التكنولوجية من أجل تطوير عمليات البنوك ومساعدتها على الارتقاء بمكانتها التنافسية على مستوى بنوك المنطقة.

• ما أهم الدروس التي تعلمتموها خلال رحلتكم في القطاع المصرفي؟

على مر السنوات الماضية ومن خلال تجربتنا الطويلة فإن أهم الدروس التي ساعدتنا على النجاح في مهامنا تكمن في التخطيط الناجح، والعمل بروح الفريق الواحد من أجل تنفيذ الخطط المنشودة وتطوير العمل، إلى جانب مراعاة التطورات ووضع الخطط للتحوط من المخاطر وتقليص نتائجها السلبية بأكبر قدر ممكن. كما يأتي ذلك بجانب ضرورة البقاء على اطلاع على مختلف التطورات التي تحصل سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي مما يساعدنا في اتخاذ القرارات المناسبة.

• ما هي نصيحتكم للشباب الكويتي الطامح للنجاح في المجال المصرفي والاستثماري؟

يشكل الشباب العماد والركيزة الأولى لمستقبل دولة الكويت وتعتبر مساهمتهم في الاقتصاد المحلي رئيسية لتحقيق النجاح المنشود.

وإن كان هناك نصائح نقدمها لهم، فإننا ندعوهم إلى الثقة بأنفسهم والمبادرة وعدم الخوف من الفشل إلى جانب التعلم المستمر مما يساعدهم على مواكبة التطورات. في الوقت نفسه وفي ظل التجارب المتنوعة التي مررنا فيها طيلة السنوات الماضية، فنحن نرى أنه يتعين على الشباب الراغب في الدخول إلى القطاع المصرفي وقطاع الاستثمار التعرف على طبيعة العمل في هذا القطاع الحيوي، وعدم الخجل من السؤال والاستعانة بأصحاب الخبرات العالية من أجل التعلم منهم وبدء مسيرتهم بثقة ونجاح مما يساعدهم على تحقيق طموحاتهم.

• مواجهة التحديات السيبرانية والاقتصادية بخطط تحوط ومخصصات سنوية

• توقعات إيجابية للقطاع المصرفي الكويتي بدعم التطورات التكنولوجية

QNB

في حوار حصري مع الرئيس التنفيذي لـ QNB في الكويت

محمد شوقي إسماعيل:
QNB يعزز دوره في دعم الاقتصاد الكويتي بالابتكار والاستدامة

في حوار حصري مع محمد شوقي إسماعيل، الرئيس التنفيذي لفرع QNB في الكويت، يسلط الضوء على المسيرة الطموحة للبنك منذ انطلاق أعماله في الكويت عام 2007. بفضل رؤية استراتيجية تركز على التنمية المستدامة والابتكار في الحلول المالية، نجح QNB في ترسيخ مكانته كأحد أبرز المؤسسات المصرفية في السوق الكويتي الديناميكي.

ويستعرض إسماعيل في هذا الحوار إنجازات البنك في دعم المشروعات الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك تمويل القطاعات الحيوية كالتشييد والنفط والغاز وتجارة التجزئة، مع التأكيد على التزام البنك بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، التي أكسبته تصنيفات عالمية مرموقة. كما يبرز دور QNB في تمكين الكفاءات الوطنية الكويتية، حيث يشكل المواطنون الكويتيون أكثر من 80% من القوى العاملة، وهو ما يعكس التزام البنك بتطوير رأس المال البشري المحلي بأعلى المعايير الدولية.

ومع خطط طموحة تمتد حتى عام 2029، يشارك إسماعيل رؤية البنك لتوسيع نطاق خدماته الرقمية، تعزيز تجربة العملاء، وزيادة الحصة السوقية من خلال حلول تمويلية مبتكرة تدعم الاقتصاد الكويتي. يعكس هذا الحوار تفاني QNB في قيادة التغيير الإيجابي وتعزيز مكانته كرائد إقليمي في القطاع المصرفي، مع التزامه ببناء مستقبل مالي مستدام يتماشى مع تطلعات دولة الكويت التنموية. وفيما يلي نص الحوار:

• QNB الكويت يدعم الاقتصاد بفريق يضم 80 % كويتيين مدربون بمعايير عالمية

• ندعم مشروعات مستدامة تتماشى مع رؤية الكويت التنموية

• كيف تقيمون مسيرة عملكم منذ انطلاق أعمال فرعكم في الكويت؟

تأسس QNB – الكويت عام 2007 برأس مال وقدره 15 مليون دينار كويتي، بعدد 17 موظف مقارنة بعدد الموظفين في يومنا هذا الذي تجاوز 40 موظفاً بأغلبية من رأس المال البشري الكويتي.

منذ انطلاق الفرع في دولة الكويت، تركزت الجهود بالانخراط والمساهمة من خلال التمويل المباشر وغير المباشر للشركات والمؤسسات في شتى قطاعات الاقتصاد الكويتي.

ولا يزال QNB الكويت يصبُو إلى التطور المستمر وزيادة حصته السوقية وانتهاز المزيد من الفرص المطروحة في السوق الكويتي الواعد.

• هل لك أن تحدثنا عن المجالات التي تركزون عليها نشاطاتكم في السوق الكويتي؟

يلتزم QNB الكويت بدعم المشروعات المحورية وذات الجدوى الاقتصادية النوعية من خلال تقديم تمويلات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

تطبيقاً لمبدأ التنمية المستدامة، يسعى QNB للاستكشاف عن فرص تمويل جديدة مع التركيز على دعم المشروعات التي تتبنى ممارسات صديقة للبيئة، كما يعمل على توفير حلول مالية مبتكرة تتماشى مع خطط الدولة التنموية، بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة في الاقتصاد الوطني.

ونظراً لأهمية قطاع التشييد والتعمير، يقوم QNB بتحليل دقيق للتدفقات النقدية للمشروعات مما يمُكّن البنك لتفصيل أفضل فرص التمويل للقطاع.

بالإضافة على ما تقدم، يهدف QNB إلى استقطاب عملاء جدد وزيادة مساهمته في دعم الأعمال الخدمية المتنوعة.

كذلك يتميز البنك بنشاط بارز في تمويل العمليات التجارية، خاصةً في مجال تجارة التجزئة والسلع الاستهلاكية.

ونظراً للأهمية الاستراتيجية لقطاع النفط والغاز كمساهم أول للناتج العام واستمرار الدولة بالاستثمار الرأس مالي والتشغيلي به، يحرص QNB دائما على تمويل مشروعات القطاع المستقبلية، وذلك عن طريق تمويل مباشر أو عن طريق المشاركة بقروض وتسهيلات مع البنوك المحلية (Syndication/Club deals).

وذلك لتنسيق التعاون للتمويلات المشتركة بصيغة المحافظ وقروض مشتركة/صفقة مشتركة (Syndication Loans / Club Deals).

• ما هو تقييمكم للأوضاع التنافسية في القطاع المصرفي الكويتي؟ وما هي تصوراتكم وخططكم لتعزيز الوضع التنافسي لمصرفكم في المستقبل؟

القطاع المصرفي الكويتي يعتبر من أقدم القطاعات المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي ومن أكثرها ديناميكية، وينعكس هذا بوضوح بنوعية الخدمات والمنتجات المصرفية المتوفرة في السوق الكويتي والمناخ التنافسي بين البنوك، مما يخلق الابتكار والتميز، الذي يحقق تجربة عملاء (Customer Experience) ممتازة وعائد مادي أفضل للعملاء.

يسعى QNB – الكويت لزيادة الحلول المالية المقدمة والتي يتم تطويرها بشكل دوري لتلبية متطلبات عملائنا والتركيز على زيادة الحصة السوقية للبنك، وذلك عبر منح القروض القصيرة والطويلة الأجل بالإضافة إلى خطابات الضمان والاعتمادات المستندية وكافة أنواع معاملات الخزينة بما فيها أسعار ودائع تنافسية وتداول العملات الأجنبية، كما نقدم خدمات لتمويل الأفراد وخدمات استشارية للمؤسسات عبر QNB كابيتال.

وبما أن مجموعة QNB مصنفة عالميا كرائدة إقليمية في مجال (ESG) وحازت على جوائز عالمية، يولي QNB أهمية كبرى للحوكمة البيئية والاجتماعية بما في ذلك التمويل الأخضر.

• ما هي رؤيتكم بشأن الفرص المستقبلية بالسوق الكويتي؟ وما هي مشاريعكم والتوجهات المستقبلية للبنك لتطوير أنشطته والخدمات التي يقدمها للعملاء؟

في عام 2024، حقق QNB الكويت أداء متميز في الحفاظ على انتظام القروض الممنوحة للعملاء والتي انعكست إيجابيا في صافي الدخل من العمليات.

كما تهدف استراتيجية QNB 2025-2029 لنمو قوي ولتوسيع قاعدة عملاء الشركات المقترضة والأفراد بمعدلات نمو سنوي طموح للتسهيلات النقدية وغير النقدية، وذلك عن طريق استقطاب الشركات الرائدة في شتى قطاعات الاقتصاد المستدام وفئة الأفراد المستهدفة، وذلك تعزيزا لموقع QNB كمؤسسة مالية رائدة تسهم في دعم المشروعات الاقتصادية المختلفة، مع التركيز على تحقيق توازن مستدام بين الربحية وإدارة المخاطر وتعزيز محفظة الضمانات لدى البنك.

• كيف استفاد السوق الكويتي من الخبرات الكبيرة لمصرفكم؟

تعتبر مجموعة QNB البنك الأول في الشرق الأوسط وقارة أفريقيا بحسب كافة مقاييس المركز المالي، ولها شبكة دولية واسعة تمتد لأكثر من 28 بلداً، كما تتمتع العلامة المصرفية للمجموعة بالقيمة الأعلى في الشرق الأوسط وقارة أفريقيا (9.4 مليار دولار أمريكي).

وقد شارك QNB في نجاح تمويل مشروعات كبرى في الكويت مستندا على خبرة المجموعة الكبيرة بمساندة العملاء في العديد من احتياجاتهم المصرفية، وقد ساهم تصنيف مجموعة QNB القوي بتسهيل الكثير من المعاملات التجارية الخارجية.

• السوق المصرفي الكويتي ديناميكي، ونسعى لزيادة حصتنا

• التزامنا بالحوكمة أكسبنا جوائز عالمية

• في 2024، حققنا نمواً قوياً في أداء القروض

• هدفنا بحلول 2029: نمو طموح وتوسع في قاعدة العملاء

• نعتمد الذكاء الاصطناعي لتجربة مصرفية رقمية متطورة

تصنيفات ائتمانية قوية

A+ ستاندرد آند بورز	Aa2 موديز
AA كابيتال إنتلجنس	A+ فيتش

ويفخر QNB الكويت بتوظيف الكادر الوطني الكويتي والذي يشكل أكثر من 80% من إجمالي موظفين البنك، حيث تم تدريبهم على اعلى المعايير المصرفية المعتمدة دولياً بمختلف إدارات البنك وعلى كل مستوى وظيفي، وقد استفاد QNB من وجود الكفاءات الوطنية إيمانا منه بالقدرات والكفاءات الوطنية والتزاماً بتوجيهات بنك الكويت المركزي.

• كيف تقيمون تجربة وجود فروع بنوك أجنبية في الكويت؟ وما هي رؤيتكم لتعزيز عملها؟

عُرف القطاع الخاص الكويتي منذ ستينيات القرن الماضي بنشاطه القوي وتواصله الواسع مع الكثير من الشركات والمؤسسات العالمية وقد عكس هذا النجاح في استقطاب العديد من الوكالات التجارية العالمية لدولة الكويت والمنطقة.

ومن الطبيعي أن يواكب هذا النجاح تذليل للعوائق التي تواجه المعاملات التجارية العالمية وتسهيلها مما يجعل وجود فروع لبنوك ومؤسسات مالية اجنبيه حتمي وساعد في هذا تعاون بنك الكويت المركزي في خلق بيئة تنافسية ملائمة وجذابة.

رؤيتنا أن يستمر QNB بتطوير بيئة العمل واستقطاب أهم الكوادر الوطنية بهدف توسعة أعماله وتنوعه على أن يحرص دائماً على أن يكون له مساهمة ملحوظة في نمو العجلة الاقتصادية والاستمرار في تطور العلاقات مع البنوك المحلية والأجنبية في الكويت.

• كيف تتعاملون مع متطلبات إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة بينما تركزون بقوة على الشركات الكبرى؟

إن لدى البنك معايير وأسس موحدة للتعامل مع طلبات التمويل بغض النظر عن حجمها، كما أن البنك ملتزم بمبدأ الشمول المالي، مع الأخذ بعين الاعتبار إن الفروع الدولية دائما ما تكون مقيدة بمحدودية السعة العملياتية.

• في ضوء التحول الرقمي ... ما هي ملامح الاستراتيجية المستقبلية للبنك في مجال الخدمات المصرفية الرقمية سواء بالنسبة للبنك الأم أو لفرع الكويت؟

يمثل التحول الرقمي حجر الزاوية لاستراتيجية مجموعة QNB من أجل ترسيخ ريادتها في تقديم حلول مصرفية مبتكرة وخدمات ومنتجات رقمية تواكب التقدم التكنولوجي المتسارع الذي يشهده القطاع المصرفي حول العالم. وتواصل المجموعة تحقيق الإنجازات، كما أطلقت العديد من المبادرات المبتكرة على مستوى فروعها الدولية من بينها QNB الكويت، كان لها تأثيرها الإيجابي على مستوى الخدمات والمنتجات التي تقدمها لعملائها.

وقد بادر QNB على مستوى فروعه الدولية، بما في ذلك فرع الكويت باتخاذ خطوات استباقية لتطوير بنيته التحتية والحرص على تحديثها بشكل مستمر للتكيف مع التحولات في السوق وتوفير تجربة مصرفية رقمية سلسة تشمل المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد والشركات باستخدام أحدث التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وواجهات برمجة التطبيقات وتحليل البيانات. ويوفّر QNB من خلال قنواته الرقمية مجموعة مبتكرة ومتكاملة من الحلول المصرفيّة، تمكّن العملاء من إدارة معاملاتهم والتحكّم بعملياتهم المالية إلكترونياً بكل أمان وسرعة وخصوصية. أما بشأن خططنا المستقبلية في هذا الصدد، فإن مجموعة QNB تحرص على مواصلة تطوير خدماتها الرقميّة ومواكبة أحدث الابتكارات للمساهمة في بناء مستقبل رقمي مصرفي مستدام في جميع الأسواق التي تعمل فيها خاصة فرع QNB الكويت. وسنواصل استعداداتنا لتبني أحدث الاتجاهات في مستقبل التكنولوجيا المالية تماشياً مع شعارنا " خدمات الغد تأتيك اليوم".

• كيف ترون عمليات الدمج بين البنوك على مستوى الدول الخليجية والتوجهات المستقبلية في هذا الشأن؟

تأتي عمليات دمج المصارف بين البنوك الخليجية في كيان واحد ضمن حزم إصلاحات اقتصادية تطبقها دول مجلس التعاون الخليجي منذ فترة. وهو ما يساهم في تكوين كيان بنكي قوي يمتلك سيولة وملاءة مالية أكبر تمكنه من المساهمة بكفاءة أكبر في دعم الاقتصاد الوطني وتمويل المشروعات التنموية.

ويعكس هذا التوجه إدراك البنوك في المنطقة بأهمية تشكيل تكتلات اقتصادية كبرى تجمع الخبرات المتراكمة وتمتلك الأدوات والإمكانات اللازمة لتعزيز قدرتها التنافسية عالميا لمواجهة متقلبات السوق وتباطؤ النمو الاقتصادي وخفض تكاليف الإنتاج.

• ماهي أبرز العروض المقدمة لأعضاء أوائل QNB؟

يعتبر برنامج أوائل QNB مثالاً يحتذى به في قطاع الخدمات المصرفية الممتازة وذلك من خلال نموذج أعماله المبتكر الذي يوفر للعملاء خدمات مصرفية سلسة وعالية الجودة.

تتم خدمة أعضاء أوائل QNB من خلال مديري علاقات متخصصين في الفروع، حيث يحصلون على الأولوية في المعاملات المصرفية وأسعار خاصة على منتجات الودائع/ الاستثمار والقروض. ويوفر لهم برنامج Global Recognition والخدمات المصرفية العابرة للحدود إمكانية الوصول المباشر إلى موارد وقدرات شبكة QNB. ومن ناحية أخرى، يتمتع أعضاء أوائل QNB بإمكانية الوصول إلى أفضل تجربة في فئتها مع مجموعة مختارة من وسائل الراحة، بدءاً من الفنون والموضة ووصولاً إلى السفر وخدمة الكونسيرج والدخول إلى الصالات الفاخرة بالمطارات مع برنامج أسلوب الحياة الخاص بأوائل QNB .

إدارة ثروات العملاء:

يقدم برنامج أوائل QNB العديد من منتجات الاستثمار والودائع بالإضافة إلى حلول إدارة الأصول لتلبية الاحتياجات المالية لعملائه من خلال نهج يركز بشكل رئيسي على العميل. تهدف خدمات أوائل QNB إلى تنمية أصول العملاء بناءً على استثمارات ذات أساس سليم يشمل ما يلي:

- منتجات الودائع
- الصناديق الاستثمارية المفتوحة
- استثمارات دولية مع أطراف ثالثة
- خدمات الإدارة التقديرية للمحافظ

• بماذا يتميز QNB في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية؟

في عصر أصبحت فيه اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ذات أهمية قصوى، تبرز مجموعة QNB كمنارة للممارسات المثالية. حيث حصل البنك مؤخراً على تقدير مرموق في تصنيفات يوروموني لرواد السوق وذلك لالتزامه المتميز بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مما عزز مكانته كرائد في القطاع المالي.

إرث من المسؤولية

إن رحلة QNB نحو التميز في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ليست قصة نجاح حديثة العهد، بل هي شهادة على التزامه طويل الأمد بالخدمات المصرفية المسؤولة، حيث قام لسنوات عديدة بدمج الاستدامة في استراتيجية أعماله الأساسية، باعتبارها ضرورة أخلاقية. ويعد الاعتراف من قبل يوروموني لرواد السوق تأكيدا على نهج QNB الشامل تجاه الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، حيث وضعت مبادرات البنك في مجال الحفاظ على البيئة، وتنمية المجتمع، والحوكمة الأخلاقية معاييراً للقطاع المصرفي، مما جعله نموذجاً يحتذى به من قبل الآخرين.

الابتكارات الرائدة في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

ما يميز QNB هو حرصه على الابتكار والريادة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وإدراكاً للطبيعة المتطورة لتحديات الاستدامة، فقد استثمر البنك باستمرار في البحث والتطوير، وعزز التعاون مع خبراء البيئة والناشطين الاجتماعيين والمتخصصين في الحوكمة.

بدءاً من إطلاق القروض وحلول التمويل الخضراء والاجتماعية وتمويل التجارة المستدامة، ومنتجات الدخل الثابت المستدامة (بما في ذلك، على سبيل المثال، السندات والودائع) إلى تعزيز الممارسات المصرفية الشاملة وإنشاء أطر حوكمة قوية، ظلت المجموعة في طليعة قيادة التغيير الإيجابي. ولا تتماشى مبادراتها مع أهداف الاستدامة العالمية فحسب، بل تتوافق أيضاً مع احتياجات المجتمع المحلي، مما يضمن مزيجاً متناغماً من أفضل الممارسات العالمية ذات الصلة بالواقع المحلي.

• تم إدراج مجموعة QNB في قائمة مجلة TIME الخاصة بـ «أفضل الشركات العالمية في النمو المستدام لعام 2025»، لماذا استحق QNB هذا التصنيف؟

هذا التصنيف العالمي خاص بالشركات التي تُظهر أداءً متميزاً في التنمية المستدامة والنمو المالي والتأثير البيئي المستدام. وقد جاء هذا الاعتراف ليؤكد التزام QNB بالممارسات المستدامة وريادته في القطاع المصرفي.

وقد تصدر QNB مجموعة من المؤسسات العالمية باعتباره المؤسسة القطرية والخليجية الوحيدة الواردة في هذه اللائحة المرموقة، حيث حصل على تصنيف ممتاز في قطاع البنوك والخدمات المالية، ما يؤكد التزام البنك نحو تعزيز النمو المستدام وتقديم الحلول المالية المبتكرة التي تعطي الأولوية لقضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

كما يسلط هذا الاعتراف الضوء على الأداء القوي للبنك ومبادراته الاستراتيجية التي تهدف إلى إنشاء قيمة طويلة الأجل لمساهميه مع التأثير بشكل إيجابي على المجتمعات التي يخدمها.

ويواصل QNB من خلال جميع فروعه في أكثر من 28 دولة حول العالم دمج الممارسات ومبادرات التمويل المستدامة التي تتوافق مع رؤيته في دفع النمو الاقتصادي مع تعزيز الريادة البيئية والمسؤولية الاجتماعية.

• أوائل QNB يقدم خدمات مصرفية مميزة وسريعة

• خبرتنا العالمية تسهل المعاملات التجارية بالكويت

• إدراجنا في قائمة TIME 2025 يعكس ريادتنا في الاستدامة

اتحاد مصارف الكويت شريك استراتيجي في فعالية «Kuwait's New Era 2025»

شـــارك اتحاد مصارف الكويت في فعالية Kuwait's New Era التي نظمتها مؤسســـة "ذا بزنس يير" (The Business Year) بالتعاون مع هيئة تشـــجيع الاستثمار المباشر واتحاد مصارف الكويت بحضور معالي وزير التجارة والصناعة الســـيد خليفة العجيل ونخبة من قيادات القطاع الحكومي ومؤسسات القطاع الخاص، وبحضور السيد رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت رئيس مجلـــس إدارة بيت التمويل الكويتي الســـيد حمد عبد المحسن المرزوق ونخبة من قيادات القطاع المصرفي، حيث تم استعراض سبل تطوير مستقبل الاقتصاد الكويتي وتعزيز دوره الإقليمي والدولي.

وفي كلمته بهذا الصدد، أكد رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت، رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي السيد حمد عبد المحســـن المرزوق، على التزام الدولة بكافة قطاعاتها بتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واستكشاف فرص استراتيجية جديدة تُسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة في الكويت.

وأشـــار المرزوق إلى أن الكويت تشـــهد تحولات اقتصادية جوهرية مدفوعة برؤية وتوجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد، والتي تهدف إلى معالجة القضايا الاقتصادية الرئيسية وعلى رأســـها تنويع مصادر الدخـــل ومعالجة الاختلالات في المالية العامة للدولة، مما ينســـجم مع الأهداف الطموحة لرؤية الكويت 2035.

كما ســـلّط الضوء على عدد من المبادرات الضرورية في إطار خطة الإصلاح الاقتصادي منها:

1. تعزيز دور القطاع الخـــاص باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصـــادي، عبر حزمـــة من التشريعات لدعـــم الشراكة بين الحكومـــة والمطورين العقـــاريين من القطـــاع الخاص لبناء الوحدات السكنية، بالإضافة إلى إصدار آلية تمويل مستدامة لهذا القطاع من خلال البنوك المحلية.
2. الإسراع في معالجة القضايا الاقتصادية العاجلة، مثل إصدار قانون الدين العـــام للمســـاهمة في إدارة المالية العامة واحتياجات التدفقات النقدية للدولة.
3. إحياء وتفعيل المشروعات الاستراتيجية الكبرى مثل ميناء مبارك الكبير ومحطة كهرباء شمال العبدلي، إلى جانب تطوير البنية التحتية القائمة.

وأكد المرزوق على أن القطاع المصرفي الكويتي، بما يتمتع به من قاعدة رأسمالية قوية وسيولة عالية، مؤهل للعب دور محوري في تمويل هذه المرحلة التحولية للاقتصاد المحلي، ودعم الشركات المحلية والدولية الراغبة في الاستثمار في المشاريع المستقبلية.

كما أشار المرزوق إلى التقدم الذي أحرزته البنوك الكويتية في مجال التحول الرقمي وتقديم تجربة مصرفية أكثر تطوراً، إضافة إلى التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية وتعزيز الشمول المالي والاستدامة البيئية.

وفي ختام كلمته، أوضح المرزوق أن الكويت تتمتع بمنظومة قانونية متميزة تعمل على حماية حقوق المستثمرين، وهو ما يعزز جاذبيتها كوجهة استثمارية عالمية في ظل ما تتخذه الدولة من خطوات لتســـهيل الإجراءات وتحفيز المستثمرين الأجانب.

في يوم المرأة الكويتية...

اتحاد المصارف يشيد بدور المرأة الريادي في القطاع المصرفي ويؤكد التزام البنوك بتمكينها ودعمها

أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي
أمين عام اتحاد مصارف الكويت

بمناسبة يوم المرأة الكويتية، أكد أمين عام اتحاد مصارف الكويت، أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي، أن المرأة الكويتية كانت ولا تزال عنصراً أساسياً في مسيرة التنمية الوطنية، مشيدً ا بدورها المحوري في دعم الاقتصاد الوطني، خصوصًا في القطاع المصرفي، الذي يشـــهد تميزً ا واضحًا للكوادر النسائية على مختلف المستويات، والذي أتى تحقيقاً لتوجيهات بنك الكويت المركزي التي توجه بتعزيز تمكين المرأة وتواجدها في جميع وحدات القطاع المصرفي.

وقـــال الرفاعي إن احتفالنا بيوم المرأة الكويتية هـــو احتفاء بعطاءها المتواصل، وإنجازاتها الملموسة التي أثبتت من خلالها المرأة الكويتية كفاءتها وجدارتها في مختلـــف المواقع. وفي القطاع المصرفي على وجه الخصوص تبرز المرأة الكويتية كشريك فاعل في التطوير والتحول المؤسسي.

وأضاف الرفاعي قائلاً: البنوك الكويتية أولت اهتماماً بالغاً بتمكين المرأة، من خلال تبني سياسات متقدمة تراعي مبدأ تكافؤ الفرص، وتوفير بيئة عمل مرنة ومحفّزة، تدعم التوازن بين الحياة المهنية والشخصية. كما حرصت المؤسسات المصرفية على إطلاق العديد من المبادرات التي تعزز من حضور المرأة في المناصب القيادية، وتوفر لها فرص التطوير المهني والتدريب المستمر.

وأوضح الرفاعي أن هـــذا الالتزام المؤسسي انعكس بشـــكل واضح في البيانات الرســـمية، حيث بلغت نسبة النساء الكويتيات العاملات في القطاع المصرفي 85 % من إجمالي النساء العاملات في القطاع، وقد بلغت هذه النسبة لدى البنوك الكويتية 86 %، وذلك بحســـب الإحصائيات الفصلية الصادرة عن اتحاد مصارف الكويت بنهاية مارس 2025 وهو ما يعكس الثقة بإمكانات المرأة وقدرتها على الإسهام البنّاء في صناعة القرار وتشكيل مســـتقبل القطاع المالي في الدولة. وقد بلغ أعداد النساء الكويتيات العاملات في القطاع المصرفي 4173 من إجمالي عدد النســـاء العاملات بالقطـــاع المصرفي والبالغ 4891، فيما بلغ أعداد النســـاء الكويتيات العاملات في البنوك الكويتية 4083 من إجمالي عدد النســـاء العاملات بالبنوك الكويتية والبالغ عددهن 4776 بنهاية مارس 2025.

وختم الرفاعي تصريحه بالتأكيد على أن تمكين المرأة وتعزيز مشـــاركتها هو خيار استراتيجي لا غنى عنه لتحقيق التنمية الشـــاملة، ونحن في اتحاد مصارف الكويت نؤمن بأن الاســـتثمار في المرأة هو استثمار في نهضة الوطن، وسنواصل العمل جنباً إلى جنب مع البنوك الكويتية لضمان استمرارية هذا النهج، بما يواكب أهداف رؤية الكويت 2035.

في جلسة «الشراكة بين القطاعين العام والخاص» ضمن فعاليات الأسبوع الخليجي الثالث

د. يعقوب الرفاعي: القطاع المصرفي الخليجي يُشكّل ركيزة أساسية في تمويل مشاريع الشراكة التنموية

شهدت فعاليات الأسبوع الخليجي الثالث، الذي أُقيم خلال الفترة من 19 إلى 21 مايو 2025 والتي استضافتها المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتكليف من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مشاركة واسعة من كبار المسؤولين وممثلي القطاعات العقارية والاستثمارية والمالية من دول مجلس التعاون الخليجي، حيث شكّل الحدث منصة استراتيجية لتعزيز التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات واستعراض التجارب الناجحة في مجالات الإسكان والتنمية العمرانية المستدامة.

وفي إطار الفعاليات، ترأس الأستاذ الدكتور يعقوب السيد يوسف الرفاعي، أمين عام اتحاد مصارف الكويت حلقة نقاشية بعنوان "الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، وأكّد خلالها على أهمية الشراكات الفاعلة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، ودور القطاع المصرفي في دعم هذه المبادرات. وشارك في الجلسة عدد من الشخصيات الخليجية البارزة، وهم:

- السيد وليد خالد الشريعان، الرئيس التنفيذي لشركة مباني – دولة الكويت.
- السيد إبراهيم العوضي، رئيس مجلس إدارة اتحاد العقاريين – دولة الكويت.
- المهندس سعيد المهيري، مدير العمليات في مجموعة "بيئة" – الشارقة.
- السيد أحمد كامل آل شرف، مدير إدارة علاقات شؤون المطورين في وزارة الإسكان والتخطيط – مملكة البحرين الشقيقة.

ناقشت الجلسة عدة محاور رئيسية تمس واقع وتطلعات القطاع العقاري الخليجي، بدءاً من عرض نماذج ناجحة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات الإسكان والتطوير العمراني، مروراً باستعراض الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لهذه الشراكات، مثل تسريع الإنجاز، تحسين جودة المشروعات، وجذب الاستثمارات النوعية. كما تم التطرق إلى التحديات التي قد تواجه هذه الشراكات، كالتباين في الأهداف والسياسات بين القطاعين، والحاجة إلى أطر تنظيمية وتشريعية مرنة وواضحة تضمن تحقيق التوازن وتحفّز بيئة استثمارية مستقرة. وقد أجمع المشاركون على أهمية تعزيز التنسيق المؤسسي وتكامل الأدوار بين القطاعين، بما يدفع عجلة التنمية المستدامة ويُعزز من جودة الحياة في دول الخليج.

ولقيت الجلسة حضوراً نوعياً من كبار مسؤولي وزارات وهيئات الإسكان والتخطيط العمراني، إلى جانب ممثلي البنوك والمطورين العقاريين ورواد الأعمال، ما أتاح تفاعلاً ونقاشاً عميقاً حول سبل تطوير هذه الشراكات في ضوء التحولات الاقتصادية والتشريعية. وفي هذا السياق، أكد الدكتور يعقوب الرفاعي أن القطاع المصرفي الخليجي يُشكّل ركيزة أساسية في تمويل مشروعات الشراكة التنموية، داعياً إلى بناء أطر تعاون متينة بين المؤسسات المالية والحكومية، لضمان استمرارية هذه الشراكات ونجاحها. كما شدّد على حرص اتحاد مصارف الكويت على الحضور الفاعل في المحافل الإقليمية التي تُعزز دور القطاع المالي كمحرّك رئيسي للتنمية المستدامة.

اتحاد مصارف الكويت راعٍ رئيسي لمؤتمر شورى – آيوفي التاسع لِلتدقيق الشرعي

شارك اتحاد مصارف الكويت كراعٍ رئيسي في مؤتمر شورى – آيوفي التاسع للتدقيق الشرعي، الذي انطلقت أعماله في 13 أبريل 2025 تحت رعاية سعادة السيدة مروة الجعيدان، وكيل وزارة التجارة والصناعة بالتكليف، وبمشاركة واسعة من نخبة من الخبراء والقيادات في القطاع المالي والمصرفي الإسلامي، إلى جانب ممثلين عن الجهات الحكومية والهيئات الرقابية.

وخلال الجلسة الافتتاحية، ألقى الأستاذ الدكتور يعقوب السيد يوسف الرفاعي، الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت، كلمة أكد فيها على أهمية التدقيق الشرعي الخارجي كونه يمثل ركيزة أساسية في منظومة الحوكمة الرشيدة في المؤسسات المالية الإسلامية، فضلاً عن دوره المحوري في تعزيز الشفافية والمصداقية، وضمان التزام الأنشطة المصرفية بأحكام الشريعة الإسلامية، وتوافقها مع القوانين والأنظمة المحلية والدولية ذات الصلة.

وأوضح الرفاعي أن المؤتمر يأتي في مرحلة دقيقة تشهد فيها الصناعة المالية الإسلامية تطورات متسارعة، مما يستدعي تطوير آليات الرقابة الشرعية والارتقاء بممارسات التدقيق، لضمان بيئة مصرفية إسلامية أكثر كفاءة وثقة واستدامة.

كما أشاد الرفاعي بالدور الذي تضطلع به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (آيوفي) وشركة شورى للاستشارات الشرعية في تنظيم هذا الحدث المتخصص، الذي وفر منصة رفيعة لتبادل الخبرات ومناقشة التحديات والممارسات في مجال التدقيق الشرعي.

واختتم الرفاعي كلمته بالتأكيد على أن مخرجات المؤتمر وورش العمل المصاحبة له تمثّل فرصة حقيقية لدفع عجلة تطوير الحوكمة الشرعية، وتعزيز التكامل بين المؤسسات المالية والجهات الرقابية، بما يسهم في بناء مستقبل أكثر متانة وشفافية للصناعة المصرفية الإسلامية.

كما شارك في المؤتمر رئيس لجنة الإدارات الشرعية في اتحاد مصارف الكويت فضيلة الشيخ عبد الله طارق الشعيب، وترأس أحد جلسات المؤتمر بعنوان "الاشتراطات المهنية الواجب توافرها للترخيص لنشاط التدقيق الشرعي".

ومن جانبه صرح الشعيب قائلاً: لطالما كان لمثل هذه المؤتمرات والملتقيات الأثر الإيجابي الكبير في تطوير ونمو صناعة التدقيق الشرعي في دولة الكويت، حيث يتم تسليط الضوء فيها على أهم المسائل المتعلقة بالمهنة بشكل خاص مع تناول الجوانب التي تهم جميع أصحاب المصلحة.

وأشار الشعيب إلى أن هذه الملتقيات تساهم في الارتقاء بمهنة التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية وتصب في جانب تطوير جوانب العمل، كما تعتبر محفلاً يتيح فرص للتعارف بين المتخصصين والممارسين ومناقشة المسائل المشتركة.

كما أثنى الشعيب على التزام شركة شورى على مدى الأعوام السابقة بعقد المؤتمر التاسع تحت عنوان "التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتياد آفاق جديدة" والذي تناولت محاوره مسائل مهمة تساعد في رسم الرؤية المستقبلية لهذه المهنة المرموقة.

بالتعاون بين البنوك الكويتية واتحاد مصارف الكويت ووزارة الداخلية والنيابة العامة

غرفة مركزية افتراضية للتعامل مع عمليات الاحتيال المالي الإلكتروني

في إطار تفعيل توجيهات بنك الكويت المركزي لتعزيز الأمن المالي وتقليل المخاطـــر المرتبطة بالاحتيال والمعاملات غير المشروعة، وحرصاً من اتحاد مصارف الكويت والبنوك الكويتية على حماية عملاء القطاع المصرفي والحفاظ على أموالهم وممتلكاتهم، تم التعـــاون مع الجهات المختصة وهي وزارة الداخلية والنيابة العامة لإنشاء غرفة مركزية افتراضية للتعامل مع عمليات الاحتيال المالي الإلكتروني في الكويت بالكفاءة والسرعة اللازمة.

وبهذه المناسبة، صرح أمين عام اتحاد مصارف الكويت، الأستاذ الدكتور يعقوب السيد يوســـف الرفاعي أن الغرفة المركزية الافتراضية بـــدأت عملها في ديســـمبر 2023 وفق إجراءات دقيقة وواضحة تم الاتفاق عليها بين جميع الأطراف المعنية المشاركة، مما يضمن التنسيق والتعاون السريع والمتواصل على مدار الساعة.

وأوضح الرفاعي أن الغرفة تعمل على استقبال بلاغات العملاء، ورصد كافة عمليات الاحتيال الإلكتروني بهدف مكافحتها واتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة لضمان عدم تكرارها، وذلك في إطار سعي الاتحاد والبنوك الكويتية لمكافحة تلك الأنشطة، كما تعمل على مراقبة الحســـابات المشـــبوهة وتقييدها وتتبع الأموال والتحفظ عليها.

وأشار الرفاعي أن الغرفة المركزية الافتراضية تهدف إلى تعزيز التنســـيق بين القطاع المصرفي والجهات الرسمية لمكافحة الاحتيال المالي الإلكتروني في دولة الكويت عبر دمج خبرات كافة الأطراف المعنية، مما يســـاهم في تـــوفير بيئة آمنة للعملاء ويساهم في حماية أصولهم، وللمساهمة في رفع مستوى وعي العملاء حول أساليب الاحتيال وكيفية تجنبها من خلال حملات توعوية مستمرة.

وفي سياق متصل، أشـــار الرفاعي إلى أنه تم تشكيل فريق عمل متخصص بعضوية كافة البنوك الكويتية لدراسة وتحليل جوانب عمليات الاحتيال التي تتكشف للغرفة المركزية وتحديد الفئات المستهدفة، والقنوات المستخدمة، وأساليب الاحتيال المتبعة. ويهدف عمل الفريق المتخصص من البنوك إلى دراسة عمليات الاحتيـــال المالي ونشر محتوى للتوعية بأحدث طرق وأســـاليب الاحتيال المالي الإلكتروني وكيفية مواجهته من خلال منصات التواصل الاجتماعي المختلفة الخاصة ببنك الكويت المركزي، اتحاد مصارف الكويت، البنوك الكويتية، وحســـابات الحملة الوطنية التوعوية «لنكن على دراية».

وأكد الرفاعي أن الغرفة المركزية الافتراضية تتبع مجموعة من الإجراءات لضمان فعالية وكفاءة عملياتها، تبدأ باستقبال بلاغات العملاء حول عمليات الاحتيال المالي الإلكتروني عبر منصات متعددة مثل الهاتف والبريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية. بعد ذلك، يتم إجراء تحقيقات دقيقة وتحليل شـــامل للبلاغات لتحديد مدى صحة البلاغ وتحديد الأســـاليب المستخدمة في الاحتيال. وتتعاون الغرفة مع الجهات الرسمية لتتبع الأموال المشبوهة والتحفظ عليها، وضمان اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة. مما يســـاهم في توفير بيئة مالية آمنة وشفافة للعملاء.

الجدير بالذكر، أنه منذ إنشاء الغرفة في ديسمبر 2023، حققت العديد من الإنجازات المهمة التي عززت من الأمان المالي في دولة الكويت، حيث ســـاهمت في تعزيز التنسيق بين البنوك والجهات الرسمية، مما أدى إلى تحسين سرعة وكفاءة التعامل مع بلاغات الاحتيال المالي. كما نجحت الغرفة في رصد وتقييد العديد من الحســـابات المشـــبوهة، مما ساهم في حماية أصول العملاء وتقليل حالات الاحتيال. بالإضافة إلى تشـــكيل فرق متخصصة لدراسة وتحليل عمليات الاحتيال المالي، مما ساهم في تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحتها ونشر حملات توعوية مكثفة عبر منصات التواصل الاجتماعي مما أدى إلى زيادة الوعي المجتمعي حول هذا الموضوع، وساعد العملاء على اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة، والذي ساهم بشكل ملحوظ في تقليل حالات الاحتيال التي يتعرض لها العملاء.

وأشـــار الرفاعي إلى أنه يعد من أشهر أشـــكال الاحتيال، الاحتيـــال المصرفي الإلـــكتروني من خلال سرقـــة بيانات البطاقات البنكية واستخدامها بطرق غير مشروعة، والاحتيال عبر الرســـائل النصية والمكالمات الهاتفيـــة، حيث يدّعي

المحتالون أنهم يمثلون البنوك أو الجهات الحكومية لسرقة المعلومات الشخصية، فضلاً عن الاحتيال عبر روابط وهمية من خلال إرسال رسائل تتضمن روابط زائفة لمواقع شبيهة بالمواقع الرسمية لخداع المســـتخدمين وإدخال بياناتهم الشـــخصية، والتصيد الاحتيالي Phishing عبر إرسال رسائل بريد إلكتروني تبدو رسمية بهدف سرقة معلومات الحسابات البنكية، والاحتيال بالاستثمارات الوهمية للترويج لمشاريع اســـتثمارية زائفة تعد بأرباح خيالية لجذب الضحايا، وأخيراً انتحال الهوية باستخدام بيانات شخص آخر لفتح حسابات أو إجراء معاملات غير قانونية.

ومن أكثر طرق الاحتيال انتشاراً حالياً، الاحتيال عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي مثل واتساب وإنستغرام من خلال طلب تحويل أموال بحجة الضرورة أو العروض المزيفة، والاحتيال عبر الإعلانات الوهميـــة التي تروج لســـلع أو خدمات غير موجودة، وأخيراً إقناع الضحية بمشـــاركة رمز التحقق الذي يصل إلى هاتفه ما يمكن المحتال من سرقة الحساب.

وفي ختام تصريحه، دعا الرفاعي عملاء البنوك إلى توخي الحيطة والحذر ومتابعة الرسائل التوعوية والتحذيرية التي تصدرها البنوك بشكل مستمر، مع التأكيد على أهمية عدم إفشاء البيانات المصرفية والشخصية لأي جهة كانت.

«اتحاد مصارف الكويت» يعقد المنتدى الثاني للتدقيق الداخلي في القطاع المصرفي

نظم اتحاد مصارف الكويت الحملة التوعوية السنوية للتدقيق الداخلي، خلال شـــهر مايو الذي يعتبر شهر التوعية الدولية بالتدقيق الـــداخلي، بهدف رفع مســـتوى الوعي بالمهنة ودورها المهم في البنوك. وفي هـــذا الصدد، نظم الاتحاد مؤخراً المنتدى الثاني للتدقيق الداخلي في القطاع المصرفي، حيث تم دعوة مكتبي التدقيق العالميين ديلويت، وكي بي إم جي للمشاركة في المنتدى، بحضور رؤساء التدقيق الداخلي بالقطاع المصرفي.

وبهذه المناسبة، صرحت شـــيخة العيسى نائب الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت، أن التدقيق الداخلي يلعب دورًا حيويًا في القطاع المصرفي من خلال ضمان سلامة العمليات، وحماية الأصول، وتقليل المخاطر المالية، والامتثال للقوانين واللوائح. وأكدت أنه في ضوء حرص بنـــك الكويت المركزي على تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين أداء القطاع المصرفي، يحرص الاتحاد على رفع مستوى الوعي بأهمية التدقيق الداخلي، إيماناً منه بأهمية دوره في تعزيز الشفافية والحوكمة وتعزيز الأداء، وضمان الجـــودة وفقاً لأفضل الممارســـات العالمية، والتوافق مع الأنظمة والمعايير الدولية للتدقيق وتعليمات الجهات الرقابية.

وأوضحت العيسى أن الاتحاد قام بنشر سلســـلة من الرسائل التوعوية بهدف إبراز أهمية التدقيق الداخلي، بطريقة تسهل إدارة العمليات المصرفية، وتعزز فهم مجتمع الأعمال للجزء الأساسي المتمثل بضمان حوكمة تنظيمية قوية، ونظام رقابة داخلية فعال، وإدارة فعالة للمخاطر والتعريف بأصول مهنة التدقيق وأهميتها لمجتمع الأعمال.

من جانبه، أكد رئيس لجنـــة التدقيق الداخلي بالاتحاد ورئيس قطاع التدقيق الداخلي بالبنك التجاري الكويتي، عمرو القصبي أن مهنة التدقيق الداخلي تطورت عبر السنوات، وأصبحت من أقوى الأدوات التي تضيف قيمة وتساعد البنوك على تحقيق أهدافها باستخدام أدوات التحليل ومنهجية التدقيق المستمر في رفع التقارير، لذا يشـــكل عملنا كمتخصصين في التدقيق الداخلي دوراً مهماً في رفع التوعية، بطريقة تســـهل إدارة العمليات المصرفية.

وقد تطرق تامر شريفه، شريك الأمن الســـيبراني وحوكمة الذكاء الاصطناعـــي في مكتب ديلويـــت، إلى عرض حوكمة الذكاء الاصطناعي، وأوضح أنه بات من الجلي للعامة الفوائد الهائلة التي يضيفها الذكاء الاصطناعي من خلال تعزيز الكفاءة ودفع عجلة الابتكار. وأكد ضرورة تطبيق إجراءات حوكمة وأمان وموثوقية لحماية الأعمال من المخاطر والتهديدات المصاحبة لهذه التكنولوجيا الناشئة.

من جهته، قام علي عباس، مدير تنفيذي استشارات المخاطر من مكتب كي بي إم جي، بتسليط الضوء على الدور المحوري الذي يمكن لوظيفة التدقيق الداخلي أن تلعبه في مساعدة البنوك والمؤسســـات المالية فـــيما يتعلق بالاســـتدامة، وأوضح أن التدقيق يلعب دوراً حيوياً في توفير التأكيد اللازم والمشورة بشـــكل موضوعي فيما يخص الاستدامة وتقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، لضمان الترابط بين الاستراتيجية والحوكمة وإدارة المخاطر.

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

بنك الكويت المركزي يُكرم البنوك المتميزة بالتوعية والتثقيف لعام 2024

كرم محافظ بنك الكويت المركزي باسل أحمد الهارون البنوك الكويتية المتميزة في دعم حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت، حيث وفرت تلك البنوك كل الإمكانات في التواصل مع العملاء عبر القنوات الإلكترونية وحسابات التواصل الاجتماعي، وكذلك من خلال تنظيم أنشطة ساهمت بتقديم محتوى يناسب كافة شرائح المجتمع، بهدف المساهمة في نشر مواد الحملة على أوسع نطاق لزيادة الوعي لدى الجمهور حول مجموعة من الموضوعات ذات الصلة بالثقافة المالية والمصرفية.

جاء ذلك في تصريح لمحافظ بنك الكويت المركزي أثنى فيه على الجهود المميزة التي قدمها كل من بيت التمويل الكويتي وبنك الكويت الوطني، والبنك الأهلي الكويتي وبنك الكويت الدولي. كما أشاد بمستوى التفاعل مع الحملة والاستجابة لها من قبل جميع البنوك الكويتية، مضيفًا أن تضافر الجهود التي بذلتها جميع وحدات الجهاز المصرفي ساهمت بوضوح في إنجاح الحملة وانتشارها لأوسع شريحة من عملاء القطاع المصرفي الكويتي والمجتمع.

واختتم المحافظ أن البنك المركزي لا يدخر جهداً في سبيل نشر التوعية المالية والمصرفية وحماية حقوق العملاء في ظل التطور الهائل للخدمات المصرفية وما يصاحبها من مخاطر من أبرزها الاحتيال الإلكتروني وتنوع أساليبه، الأمر الذي يستدعي استمرار التوعية كنهج متواصل، وتعزيز دور القطاع المصرفي الكويتي في المسؤولية المجتمعية.

يذكر أن الحملة توظف عديداً من الوسائل والقنوات، حيث تشتمل على فيديوهات توعوية وتصريحات صحفية ومواد تعريفية، وذلك عبر كافة قنوات التواصل وخصوصًا القنوات الرقمية، وحسابات بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية واتحاد مصارف الكويت على منصات التواصل الاجتماعي، وفروع البنوك وغيرها من نقاط التواصل مع الجمهور بما يضمن أوسع انتشار لرسالة الحملة، وتفاعل الجمهور معها.

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» عبر الموقع الإلكتروني للحملة www.dirayakw.com.

خلال مؤتمر Cyber first-Kuwait الثاني

الحملة الوطنية التوعوية المصرفية «لنكن على دراية» تحصد جائزة التميز في التوعية السيبرانية

تتويجا لجهود بنك الكويت المركزي المتواصلة لتعزيز الوعي المالي والمصرفي، حصدت الحملة الوطنية التوعوية المصرفية «لنكن على دراية» جائزة التميز في التوعية السيبرانية، وذلك خلال النسخة الثانية من مؤتمر "Cyber First – Kuwait Edition"، والذي عُقد في 22 أبريل 2025 في فندق راديسون بلو، بتنظيم من الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، وبالتعاون مع المركز الوطني للأمن السيبراني. ويعد هذا المؤتمر حدثاً بارزاً يُسلط الضوء على "رؤية كويت جديدة 2035"، ويستعرض رحلة تحوّلية نحو مستقبل رقمي آمن لدولة الكويت.

وقد جاء هذا التكريم تقديراً لنجاح الحملة في ترسيخ الثقافة المالية لدى أفراد المجتمع، وتعزيز الوعي بمخاطر الاحتيال المالي، من خلال تقديم محتوى توعوي شامل يركز على سبل حماية المعلومات المصرفية وتجنب الوقوع ضحية للاحتيال.

من الجدير بالذكر، أن الحملة التوعوية المصرفية "لنكن على دراية" جاءت بتوجيهات من بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك الكويتية، وتهدف إلى تعزيز الوعي المجتمعي بالمعاملات المالية والمصرفية، وضمان وصول الخدمات المصرفية إلى جميع فئات المجتمع، ونشر التوعية بحقوق العملاء لضمان الاستخدام الأمثل والآمن للخدمات المصرفية، وتثقيف الجمهور حول طرق الاحتيال المالي الإلكتروني. وتستهدف الحملة مختلف شرائح وفئات المجتمع، وتولي اهتمامًا خاصًا بذوي الاحتياجات الخاصة. وتجدر الإشارة إلى أنه من خلال موقع الحملة Dirayakw.com فقد أصبح من السهل وصول الأفراد إلى المعلومات والنصائح الموثوقة في المجال المالي والمصرفي.

وقد قام السيد عبد الله الشاهين مدير العلاقات العامة بالمركز الوطني للأمن السيبراني بتكريم الآنسة شيخة العيسى نائب الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت بصفتها ممثلةً عن الحملة تقديراً لجهود الحملة ودورها البارز في تعزيز الثقافة المالية والمصرفية بين أفراد المجتمع.

وتعليقاً على هذا التكريم قالت العيسى: أن هذا الإنجاز يمثل ثمرة التعاون المثمر بين بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية والاتحاد، كما يعكس التزام القطاع المصرفي الراسخ بنشر الثقافة المالية وتعزيز الشمول المالي، ونحو بناء بيئة مصرفية آمنة ومستدامة تخدم جميع فئات المجتمع.

صعود النظام الجيواقتصادي... القوة الاقتصادية تعيد صياغة النظام العالمي

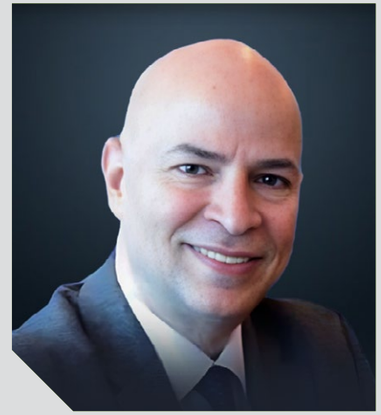

بقلم:
محمد سليمان
مدير التحرير

في عالم يتسارع فيه إيقاع التحولات، أصبحت القوة الاقتصادية المحرك الأساسي للعلاقات الدولية، متجاوزة في تأثيرها الأولويات العسكرية والسياسية التي هيمنت على القرن العشرين. إن مفهوم الجيواقتصاد، الذي ظهر خلال التسعينيات، يجسد هذا التحول العميق، حيث تحولت التجارة والاستثمارات الاستراتيجية والتكنولوجيا إلى أدوات محورية لتعزيز النفوذ العالمي. النظام الجيواقتصادي يتجاوز كونه مجرد إطار تحليلي، ليصبح واقعاً جديداً يعيد تشكيل التوازنات الدولية، مقدماً فرصاً وتحديات استثنائية للدول والشركات والمؤسسات الدولية.

يهدف هذا التحليل إلى استعراض أبعاد النظام الجيواقتصادي، أهميته الاستراتيجية، والتحديات التي يطرحها، مع التركيز على التحولات التجارية التي شهدها عام 2025 كمثال واضح لهذا التحول. كما يتناول المقال وضعية الكويت والدول العربية في هذا النظام، مع تسليط الضوء على الفرص المتاحة لتعزيز دورها كقوى اقتصادية إقليمية في عالم متعدد المراكز الاقتصادية.

أولا: مفهوم الجيواقتصاد: من الصراعات إلى المنافسة الاقتصادية

شهد مطلع التسعينيات ميلاد مصطلح "الجيواقتصاد" على يد المفكر الاستراتيجي الأمريكي إدوارد لوتواك في عام 1990، والذي أراد من خلاله تشخيص التحول الجذري من الاعتماد على القوة المسلحة والمعادلات الجيوسياسية التقليدية في فرض الهيمنة، إلى توظيف الآليات الاقتصادية كوسيلة محورية لتحقيق الغايات الاستراتيجية. في هذا الإطار الجديد، لم تعد الجيوش والسيطرة الإقليمية هي الأداة الحصرية للتأثير، بل تحولت القوة الاقتصادية إلى الوسيلة الأساسية، مستخدمة الرسوم الجمركية والعقوبات المالية وتدفقات رؤوس الأموال والسيطرة على الشبكات الرقمية والتجارية العالمية.

جاء هذا التحول كنتيجة طبيعية للتطورات الجوهرية التي اجتاحت النظام الدولي عقب انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي وصعود موجة العولمة الاقتصادية. فقد شهدت الصراعات العسكرية المباشرة تراجعاً ملموساً، بينما برزت التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية والاستثمار الأجنبي المباشر كأدوات محورية لبسط النفوذ العالمي. وقد نجحت دول مثل الصين في استثمار الجيواقتصاد بكفاءة عالية، من خلال مبادرات استراتيجية طموحة مثل "الحزام والطريق"، والتي تهدف إلى ربط القارات الآسيوية والأوروبية والأفريقية عبر شبكة من مشروعات البنية التحتية الضخمة المدعومة بالتمويل الاستراتيجي والاستثمار طويل المدى.

ثانيا: السمات الرئيسية للنظام الجيواقتصادي

1. التعدد القطبي في القوة الاقتصادية

تتسم البيئة الدولية الراهنة بظهور مراكز متعددة للقوة الاقتصادية، تتنافس فيما بينها على التأثير في النظام العالمي. الولايات المتحدة ما زالت تحتفظ بأدوات نفوذ هائلة، من بينها هيمنة الدولار، والمؤسسات المالية الدولية، وقوة قطاعها التكنولوجي. إلا أن الصين، بصفتها ثاني أكبر اقتصاد عالمي، أصبحت تقود مسارًا موازٍ لتحدي الهيمنة الغربية من خلال استثماراتها العابرة للقارات، وفرض نموذجها الخاص للتنمية.

يمارس الاتحاد الأوروبي تأثيرًا عبر أدوات تشريعية وتنظيمية، أبرزها المعايير البيئية، والتزامات الحياد الكربوني، والسياسات الصناعية الرقمية، التي باتت تُفرض كمعايير عالمية تؤثر في سلاسل التوريد الدولية.

2. الموارد والطاقة: من الوقود الأحفوري إلى المستقبل الأخضر

تستمر الموارد الطبيعية، وخاصة النفط والغاز الطبيعي، في تشكيل دعامة أساسية للنفوذ الاقتصادي لدول منطقة الخليج. لكن التحول العالمي المتسارع نحو مصادر الطاقة المتجددة يعيد رسم خريطة النفوذ الاقتصادي العالمي. يسعى الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، لتحقيق الاستقلال عن الغاز الروسي من خلال الاستثمار المكثف في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. في المقابل، تحتل الصين موقع الصدارة في تقنيات البطاريات المتقدمة والسيارات الكهربائية، بينما تتنافس دول مثل أستراليا وتشيلي في الهيمنة على سوق الهيدروجين الأخضر الناشئ.

3. التكنولوجيا كمحرك اقتصادي

تتصدر التكنولوجيا قائمة الأدوات الجيواقتصادية الجديدة. فالصراع بين الولايات المتحدة والصين بشأن "هواوي" وشبكات الجيل الخامس، يوضح كيف أن التفوق في التكنولوجيا الرقمية قد يتحول إلى رافعة للهيمنة الجيوسياسية. كما أن السيطرة على سلاسل إمداد الرقائق الإلكترونية وأشباه الموصلات، التي تدخل في كافة الصناعات الحيوية، أصبحت عاملًا حاسمًا في التنافس الاستراتيجي.

4. التكتلات الاقتصادية والتحالفات التجارية

أصبحت التكتلات الاقتصادية وسيلة استراتيجية لمواجهة الضغوط الخارجية وتعزيز النفوذ. فقد شهدنا صعود اتفاقيات مثل اتفاقية الشراكة الاقتصادية

> **الجيواقتصاد يغير قواعد الهيمنة والتنافس الاقتصادي ويرسم خريطة العالم**

> **الطاقة الخضراء تحول عالمي يعيد صياغة النفوذ والرقائق الإلكترونية سلاح الجيواقتصاد**

> **التكتلات التجارية تحالفات اقتصادية لمواجهة التحديات والعقوبات والاستثمارات أدوات جديدة للنفوذ العالمي**

الحرب التجارية الثانية صراع اقتصادي يهز أسواق العالم

العالم العربي في مفترق طرق أمام فرص وتحديات الجيواقتصاد

الكويت في قلب الجيواقتصاد ورؤية 2035 ترسم المستقبل

الإقليميـــة الشـــاملة (RCEP) واتفاقية الشراكة الشاملة والمتقدمة عبر المحيط الهـــادئ (CPTPP) في وقـــت تعيد فيه أمريكا صياغة تحالفاتها التجارية، وتحاول أوروبا الحفـــاظ على تكاملها الاقتصادي ككتلة موحدة. هـــذه التكتلات باتت تؤدي دورًا سياسيًا واقتصاديًا، حيث تساعد الدول الأعضاء على تعزيز قدراتها التفاوضية في الأسواق العالمية.

5. العقوبات والاستثمار الجيواقتصادي
أصبحت العقوبات الاقتصادية أكثر تعقيدًا وشـــمولًا، حيث لم تعد تســـتهدف فقط الأنظمة، بل تطال القطاعات الحيوية مثل البنـــوك، الطاقة، والاتصـــالات. كما باتت الاســـتثمارات الأجنبية أداة استراتيجية، تُســـتخدم لتحقيق النفـــوذ في مناطق جغرافية حساســـة. الصين على ســـبيل المثال، تســـتثمر في موانـــئ ومناطق اقتصاديـــة في إفريقيا وأمريكا الجنوبية لتأمين حضورها العالمي.

ثالثا: الحرب التجارية الثانية: تجسيد النظام الجيواقتصادي

تُعد الحرب التجارية الثانية، التي تصاعدت في عام 2025، تجســـيدًا واضحًا للنظام الجيواقتصادي الناشـــئ. بـــدأت بفرض الولايات المتحدة تعريفات جمركية مرتفعة على الصين، مع رد صيني مماثل، وامتدت لتشمل دولًا مثل كندا والمكسيك بنسبة 25%. تهدف هـــذه التعريفات إلى حماية الصناعات المحلية الأمريكية، معالجة قضايا مثل تهريب الفنتانيل، وتقليل الهجرة غير الشرعية. تؤثر هذه الحـــرب على النظام الجيواقتصادي عبر عدة محاور:

1. إعادة تشكيل سلاسل التوريد:
تســـعى التعريفات الأمريكية إلى إعادة تـــوطين الصناعات الحيوية، مثل أشـــباه الموصلات، السيارات الكهربائية، والأدوية، داخل الولايات المتحدة أو في دول حليفة مثل اليابان وكوريا الجنوبية. تعمل الصين، في المقابل، على تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تعزيز الصناعات المحلية، مما يعزز الانقســـام الجيواقتصادي. نتيجة لذلك، تتعطل سلاســـل التوريـــد العالمية، مما يؤدي إلى ارتفاع أســـعار السلع وزيادة التضخم.

2. التنافس على الموارد الاستراتيجية:
ردت الصين على التعريفات بتقييد صادرات الأتربة النادرة، وهي مواد حيوية لصناعات التكنولوجيا، الطاقة المتجددة، والدفاع. يبرز هـــذا الإجـــراء أهمية المـــوارد في الصراعـــات الجيواقتصادية، ويدفع الدول نحو تطوير مصادر بديلة، مثل إعادة التدوير أو التنقيـــب في مناطق جديدة، مما يزيد من تكاليف الإنتاج.

3. التكنولوجيا كمحور الصراع:
تســـتهدف الحـــرب التجاريـــة القطاعات التكنولوجيـــة المتقدمة، حيث تســـعى الولايات المتحدة للحـــد من تقدم الصين في مجـــالات مثـــل الـــذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات. على ســـبيل المثال، فرضت الولايات المتحدة قيودًا على تصدير معدات تصنيع الرقائـــق إلى الصين، مما دفع الأخيرة لتطوير بدائل محلية.

4. تداعيات اقتصادية عالمية:
تتســـبب الحرب التجارية في تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، مع توقعات بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة 0.8% وخســـارة التجارة العالمية بنسبة 0.2%. تزيـــد هذه التداعيـــات من مخاطر الركود التضخمي.

5. تعزيز الانقسامات الجيواقتصادية:
تعمـــق التعريفات الانقســـام بين الكتل الاقتصادية، حيث تسعى الولايات المتحدة لتشـــكيل تحالفات مع دول مثـــل اليابان والاتحاد الأوروبي لمواجهة الصين. تجد الـــدول غير المنحازة، مثـــل الهند ودول الخليج، نفســـها في موقف دقيق، حيث يتعين عليها موازنة علاقاتها مع الطرفين.

رابعا: تحديات تهدد استقرار واستدامة النظام الجيواقتصادي

• **الهشاشة النقدية:** الاعتماد المفرط على الدولار والبحث عـــن بدائل قد يؤدي إلى تقلبات حادة في أسواق العملات.
• **الركود التضخمي:** تزايد التعريفات وتراجع سلاســـل الإمداد قد يـــؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتباطؤ النمو في آنٍ واحد.
• **اللامساواة الدولية:** اتساع الفجوة بين الاقتصادات الكبرى والدول النامية التي تواجه تحديـــات في الانخراط في النظام الجديد.
• **تهديـــدات الأمن الســـيبراني:** تصاعد الهجمات الإلكترونية كأداة جيواقتصادية يفرض تحديات جديدة على الأمن القومي.
• **الإضرار بالاســـتدامة:** التركيـــز على المنافســـة التجارية قـــد يعرقل جهود التحول البيئي ومكافحة التغير المناخي.

خامسا: ركائز استراتيجية للتأثير في النظام الجيواقتصادي

يتجه العـــالم نحو نظـــام جيواقتصادي أكثر تعقيدًا وتنافسية، حيث تلعب الحرب التجارية الثانيـــة دورًا حاسمًا في إعادة تشكيل التوازنات الاقتصادية. لتظل الدول قادرة على التأثير في هذا النظام، يجب أن تتبنى استراتيجيات شاملة تشمل:
• **الاستثمار في التكنولوجيا:** قيادة الابتكار في الذكاء الاصطناعي، الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا الحيوية لضمان التنافسية.
• **تعزيز التعاون الإقليمي:** توفر التكتلات الاقتصادية حماية من التقلبات العالمية وتعزز النفوذ الجماعي.
• **إدارة المخاطـــر الاقتصاديـــة:** تتطلـــب مواجهـــة التضخـــم والأزمـــات النقدية سياسات استباقية، مثل تعزيز الاحتياطيات المالية.
• **تنويـــع الموارد:** تقليـــل الاعتماد على مصادر محددة للموارد الحيوية من خلال تطوير بدائل محلية.
• **التركيـــز على الاســـتدامة:** دمج أهداف

الاســتدامة في السياســات الاقتصادية لتحقيق التوازن بين النمو والبيئة.

• **تعزيز الأمن الســيبراني:** حماية البنية التحتية الرقمية من الهجمات السيبرانية المتزايدة.

سادسا: تأثير النظام الجيواقتصادي على الدول العربية والخليجية

مع صعود النظــام الجيواقتصادي وتزايد أهمية الأدوات الاقتصادية في رسم ملامح العلاقات الدولية، تواجــه الدول العربية والخليجية مجموعة من التحديات والفرص التي تتطلب اســتجابات استراتيجية ذكية. هذه الدول، رغم اختلاف قدراتها الاقتصادية ومصادر دخلها، إلا أنها باتت جميعًا معنية بالتفاعل مع هذا النظام الجديد الذي يعيد ترتيب خرائط النفوذ الدولي.

الدول الخليجية:
بين القوة التقليدية وفرص التحول

تتمتــع دول الخليــج، مثل الســعودية، الإمارات، والكويت، بقدرات اقتصادية قوية تستند إلى ثروات طبيعية، صناديق سيادية ضخمة، وموقع جغرافي استراتيجي يربط بين آســيا وأوروبا وأفريقيــا. إلا أن هذه الدول بــدأت تعي أن الاعتماد على النفط فقط لم يعــد كافيًا لضمان الاســتقرار والنفوذ في المستقبل.

الدول العربية الأخرى: الحاجة إلى التكامل والتنوع

أما بالنســبة للدول العربية غير النفطية مثل مصر، الأردن، المغــرب، وتونس، فإن تأثير النظام الجيواقتصادي يتجلى بشكل مختلف. هذه الدول تُعد مــن الأكثر تأثرًا بالتغيرات في أســعار الطاقــة، التمويل الدولي، وسلاســل التوريد. وهي بحاجة ماســة إلى إعــادة هيكلــة اقتصاداتها على أســس أكثر إنتاجية واعتمادًا على التكنولوجيا والصناعات التصديرية.

التكامل الإقليمي العــربي، رغم تعثره، بات أكثر إلحاحًــا من أي وقت مضى. إذ إن إنشاء تكتلات اقتصادية عربية فعالة يمكن أن يساعد على تحسين القدرة التفاوضية في الأسواق العالمية، ومواجهة التكتلات الدولية الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي.

سابعا: دولة الكويت والنظام الجيواقتصادي

أ. العناصر الأساسية لتعزيز دورها

تُعد الكويت نموذجًا للدول التي تســعى للاســتفادة من النظــام الجيواقتصادي عبر اســتغلال مواردهــا وموقعهــا الاستراتيجــي. رغم اعتمادهــا التاريخي على النفط، تبــذل الكويت جهودًا لتنويع اقتصادها وتعزيز نفوذهــا الاقتصادي:

1. تنويع الاقتصاد:

من خلال رؤية "كويت جديدة 2035"، تسعى الكويت لتقليل الاعتماد على النفط وبناء اقتصاد متنوع يعتمد على التجارة، الخدمات اللوجســتية، والتكنولوجيا. تشمل هذه الجهــود تطوير قطاعات مثل الســياحة والخدمــات المالية، بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية.

2. التحول الرقمي:

تســتثمر الكويت في البنيــة التحتية الرقمية ودعم الشركات الناشــئة في مجال التكنولوجيا. مبادرات مثل إنشــاء مراكز الابتكار ودعم ريادة الأعمال تهدف إلى بناء اقتصاد قائــم على المعرفة. على سبيل المثال، أطلقت الكويت برامج لتدريب الشــباب على البرمجة والذكاء الاصطناعي.

3. الدبلوماسية الاقتصادية:

تشتهر الكويت بدبلوماســيتها النشطة كوسيط في النزاعات الإقليمية، مما يعزز استقرار الأسواق. يساهم صندوق الكويت للتنمية الاقتصاديــة العربية في تمويل مشروعات تنمويــة في العالم العربي وخارجه، مما يعزز نفوذها الجيواقتصادي.

4. التكامل الإقليمي:

كجزء من مجلس التعاون الخليجي، تستفيد الكويت من التكامل الاقتصادي الإقليمي، مما يعزز تنافسيتها في الأسواق العالمية من خلال اتفاقيات التجارة الحرة.

5. الاستثمار في الطاقة المتجددة:

تســعى الكويــت للتحول نحــو الطاقة المتجددة من خلال مشــاريع مثل مجمع الشــقايا للطاقة الشمســية، مما يقلل الاعتماد على النفــط ويعزز مكانتها في سوق الطاقة الخضراء.

ب. تأثير الصندوق السيادي الكويتي على الوضع الجيواقتصادي للكويت

تدير الهيئة العامة للاســتثمار الصندوق الســيادي الكويتي ويدير أصــولاً تُقارب تريليــون دولار مما يجعلــه خامس أكبر صندوق سيادي عالميًا من خلال استثمارات عالمية متنوعــة، مما يعزز الاســتدامة الاقتصادية ويقلل الاعتماد على النفط.

1. تعزيز النفوذ الاقتصادي العالمي

• **مكانة الكويت كمركز استثماري:** بفضل أصول الصنــدوق التي تقترب من تريليون دولار، أصبحــت الكويت لاعبًا رئيســيًا في الأســواق المالية العالميــة، مما يعزز نفوذها الجيواقتصادي.

• **التــأثير في القطاعــات الحيويــة:** اســتثمارات الصنــدوق في الموانئ، المطارات، وشبكات توزيع الطاقة عالميًا تمنح الكويــت نفــوذًا استراتيجيًا في سلاسل التوريد العالمية.

• **الشراكات الدولية:** من خلال مشاركتها في العديــد مــن الشركات العالمية، تســاهم الهيئة في تعزيــز العلاقات الاقتصادية مع دول مثل الولايات المتحدة والصين، مما يعزز مكانة الكويت كشريك اقتصادي موثوق.

2. تقليل الاعتماد على النفط

• يساهم الصندوق في تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال عوائده الاستثمارية مما يعزز الاحتياطيات المالية.

• اســتثمارات الصندوق في الأســواق الناشــئة والتكنولوجيا توفر مصادر دخل بديلة، مما يحمــي الاقتصاد الكويتي من تقلبات أسعار النفط.

3. دعم الاستقرار الاقتصادي

• يوفر صندوق الاحتياطي العام سيولة لتغطية العجز في الميزانية.

• يعمــل الصندوق كــدرع اقتصادي ضد الأزمــات العالمية، مثل انخفاض أســعار النفــط في 2014-2016، حيث حافظ على استقرار الاقتصاد الكويتي من خلال عوائد استثمارية مستدامة.

4. تعزيز التنمية المستدامة

• يساهم الصندوق في تحقيق أهداف الأمم المتحــدة للتنمية المســتدامة (أجنــدة 2030) من خلال دمــج مخاطر المناخ في سياساته الاستثمارية ودعم مشاريع الطاقة المتجددة.

• من خلال الصنــدوق الكويتي للتنمية، دعمــت الكويــت مشروعــات تنموية في العديــد مــن الــدول، مما يعزز صورتها كدولة مانحة ويوسع نفوذها الجيواقتصادي في العالم النامي.

الصندوق السيادي الكويتي درع اقتصادي ونفوذ عالمي

الخليج وأوروبا ... فرص اقتصادية

بقلم:
أ. عامر ذياب التميمي
عضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

منذ فترة ليست بالقصيرة، تواترت التصريحات الرسمية بشأن إمكانية عقد اتفاقية تجارة حرة بين منظومة مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي. عُقدت اجتماعات متعددة على فترات متفاوتة، لكن لم تتحقق الآمال بعقد هذه الاتفاقية. وقد نشأت خلافات حول التعريفات الجمركية التي كانت دول الخليج تعتزم تطبيقها على السلع المستوردة من البلدان الأوروبية.

Amer Altameemi

غير أن مسألة التعريفات الجمركية التي أثارتها إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب على السلع والمنتجات الأوروبية المصدّرة إلى الولايات المتحدة، ربما تشكّل حافزاً للتقارب بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج. وتسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد منافذ تصديرية جديدة، في حال تراجعت صادراتها إلى الولايات المتحدة، التي تُعد أكبر سوق تستهدفه الدول ذات الاقتصادات المعتمدة على التصدير " Export Oriented " مثل الاتحاد الأوروبي، والصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، والبرازيل.

وهكذا، فإن دول الاتحاد الأوروبي باتت تدرك الآن أهمية أسواق منطقة الخليج، وضرورة التواصل مع هذه الدول لتوفير بيئة ملائمة تُسهم في تطوير العلاقات الاقتصادية. فالعلاقات بين الطرفين قائمة منذ أمد بعيد، لكنها بحاجة إلى التطوير لبناء ثقة اقتصادية تعود بالنفع على الجانبين، عبر تعزيز العلاقات التجارية، والمشاريع الحيوية، وفرص الاستثمار.

محادثات اتفاقية التجارة الحرة:

بدأت محاولات عقد اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي منذ عام 1987، عندما تم التوقيع على اتفاقية التعاون بين الجانبين. لكن المفاوضات بشأن الاتفاقية بدأت فعليًا في عام 1990، واستمرت بشكل متقطع حتى عام 1999، حيث توقفت نتيجة إعلان مجلس التعاون خططًا لإقامة اتحاد جمركي، ما تطلب توضيح شروط ومعايير هذا الاتحاد للطرف الأوروبي.

في عام 2002، تم استئناف المفاوضات مع الإعلان الرسمي عن قيام الاتحاد الجمركي الخليجي. وساهمت العوامل السياسية والمخاطر الأمنية المشتركة في دفع الطرفين إلى تقارب أكبر. في عام 2013، وبعد جولة مفاوضات جديدة، أعلن الطرفان التوافق على 99% من بنود الاتفاقية، لكن لم يتم التوقيع الرسمي.

وفي عام 2021، عُقد اجتماع ثلاثي أمريكي-أوروبي-خليجي لبحث التهديدات الأمنية، تبعه في عام 2022 اجتماع في بروكسل بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون، وأسفر عن توافق على تعزيز التعاون في مختلف المجالات. وأقرت المفوضية الأوروبية لاحقًا توصية بعقد شراكة استراتيجية مع دول الخليج، تبعها اعتماد رسمي من مجلس الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية.

إمكانيات اقتصادية مهمة:

تحقق دول الخليج ناتجاً إجمالياً مهماً بلغ نحو 2 تريليون دولار في عام 2024، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي أكثر من 16 تريليون دولار. وتتميز المنطقتان بقدرات استهلاكية مرتفعة ومستويات معيشية في تحسن مستمر.

إذاً لابد من الاستفادة من العوامل الاقتصادية الإيجابية لربط الطرفين بعلاقات تجارية واستثمارية قابلة للديمومة وبما يعزز النتائج الاقتصادية المفيدة خلال السنوات والعقود القادمة. وفي عام 2024، قُدّر عدد سكان الخليج بـ 57.4 مليون نسمة، يشمل ذلك المواطنين والمقيمين، مقابل نحو 450 مليون نسمة في الاتحاد الأوروبي. وتمثل هذه الكتلة السكانية فرصة لتعزيز التعاون التجاري والاستثماري المستدام بين الجانبين.

التجارة الخارجية:

من المتوقع أن تصل قيمة التجارة بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي إلى نحو 197 مليار دولار في عام 2025. في عام 2024، شكّلت واردات دول الخليج من الاتحاد الأوروبي نحو 15.7% من إجمالي وارداتها، ما يجعل الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر شريك تجاري لها. بلغت قيمة التبادل التجاري في السلع نحو 184.3 مليار دولار، منها 113 مليار دولار صادرات أوروبية إلى الخليج شملت المعدات، والكيماويات، ووسائط النقل، والمواد الغذائية. أما واردات أوروبا من الخليج فبلغت نحو 71 مليار دولار، معظمها من النفط والغاز والوقود. ويمكن تعزيز هذه العلاقات التجارية، خاصة في ظل استمرار الحرب في أوكرانيا والحظر المفروض على صادرات الطاقة الروسية، مما يفتح الباب أمام دول الخليج لتعويض النقص في أسواق الطاقة الأوروبية.

الاستثمارات:

تُعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم أدوات تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول. وقد اعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الماضية العديد من المشروعات الكبرى " Mega Projects " التي تطلبت مشاركة مؤسسات أوروبية أو أمريكية أو صينية، سواء بالتمويل أو الاستثمار المباشر، لتنفيذ هذه المشروعات وتوفير التكنولوجيا والإدارة اللازمة.

ونظراً لما تتمتع به دول الخليج من

• محادثات التجارة الحرة بين الخليج وأوروبا... اتفاق مؤجل منذ عقود

• الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر شريك تجاري لدول الخليج

• 269 مليار دولار استثمارات أوروبية مباشرة في الخليج

• النفط والغاز يعيدان تشكيل خريطة العلاقات بين الخليج وأوروبا بعد أوكرانيا

• بنوك أوروبا والخليج... تمويل مشترك لمشاريع الطاقة والبنية التحتية

استقرار سياسي وأمني، فإنها تُعد بيئة مثالية للاستثمار من قبل الشركات الأوروبية. وقد بلغت قيمة الاستثمارات الأوروبية المباشرة في دول الخليج نحو 269 مليار دولار بنهاية عام 2023. في المقابل، بلغت الاستثمارات الخليجية المباشرة في أوروبا نحو 245 مليار دولار في العام نفسه.

وتؤكد هذه الأرقام أهمية العلاقات الاستثمارية بين الجانبين، خاصة في ضوء الخطط الاستراتيجية التي تنتهجها دول الخليج لتنويع مصادر الدخل.

كما تهدف الخطط والاستراتيجيات التي تبنتها مختلف دول الخليج خلال السنوات المنصرمة. يشير تقرير صادر عن المجموعة الأوربية " Europe-an Commission " في أكتوبر 2024 باهتمام بالغ في عقد اتفاقيات شراكة استثمارية مع مختلف دول العالم بما فيها دول مجلس التعاون الخليجية. تؤكد خطط دول الخليج الاستراتيجية على أهمية تطور الشراكات مع الشركات العالمية وبطبيعة الحال الشركات الأوربية التي تملك التقنيات المناسبة ومنها شركات ألمانية وفرنسية وإيطالية وإسبانية. تؤكد البيانات الرسمية الخليجية بأن قيمة الاستثمارات المباشرة المتراكمة في نهاية عام 2023 بلغت 649 مليار دولار. الأمارات والسعودية حظيت بمراتب متميزة ومرتفعة في ترتيب الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. لا يقتصر الأمر على الاستثمارات المباشرة حيث إن الصناديق السيادية لدول الخليج تستثمر في الأسواق المالية الأوربية في أدوات الاستثمارات المسعرة، وهي أسواق موثوقة وتمكن هذه الصناديق السيادية من تحقيق عوائد مناسبة.

وجوه أخرى للعلاقات:

يُعد ملف إعفاء مواطني دول الخليج من تأشيرة الشنغن أحد أبرز القضايا التي طُرحت على طاولة الحوار بين الجانبين، دون أن يتحقق فيها تقدم ملموس حتى اليوم. ورغم التسهيلات التي تم منحها مؤخرًا، مثل تأشيرات متعددة السنوات، لا يزال المواطن الخليجي يتطلع إلى الإعفاء الكامل.

وتوجد آفاق واعدة لتعزيز التعاون في مجالات غير اقتصادية مثل التعليم، والتدريب المهني، والفنون، والإنتاج السينمائي. ويمكن أن تسهم إقامة فروع للجامعات والمعاهد الأوروبية في دول الخليج في تعميق هذه العلاقات، وتحقيق منافع متبادلة.

القطاع المصرفي:

تجد البنوك الأوروبية فرصًا واعدة في دول الخليج، خصوصًا في مجال تمويل مشاريع البنية التحتية والطاقة، لا سيما الطاقة المتجددة. وقد أعلن البنك الأوروبي الآسيوي للتنمية مؤخرًا عن تخصيص قروض تصل إلى مليار دولار لتمويل مشاريع الطاقة في المنطقة. كما أن البنوك الخليجية مؤهلة للمشاركة في هذه المشاريع عبر قروض مشتركة (Syndicated Loans) بالتعاون مع البنوك الأوروبية، ما يعزز سوق الائتمان ويقلل الأعباء على الحكومات الخليجية. وتلتزم البنوك الخليجية بمعايير بازل الدولية، وتستفيد من التجربة المصرفية الأوروبية، إلى جانب سعيها لتطوير مهارات كوادرها من خلال برامج تدريبية بالتعاون مع مؤسسات مالية أوروبية رائدة.

إشكالية التنمية المستدامة في الكويت

بقلم:
د.صادق أبل
عضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

أصبحت التنمية المستدامة استراتيجيةً مهمة في عدد كبير من الدول والشركات والبنوك والمؤسسات المختلفة للعمل على التحول الاجتماعي والاقتصادي والبيئي العالمي المنشود. وقد اختفى مفهوم التنمية الاقتصادية من الأدبيات الاقتصادية ليحل محله المفهوم الجديد تحت مسمى "التنمية المستدامة"، هذا وعلى الرغم من وفرة الأدبيات المنشورة حول التنمية المستدامة إلا أن تعريف هذا المفهوم وتاريخه وركائزه ومبادئه وآثاره على التنمية البشرية لا تزال غامضة للكثيرين.

Sadeq Abul

وفي هذا السياق، يشير الباحث المتخصص في التنمية المستدامة مينسا (Mensah, 2019) إلى أن عدد كبير من الباحثين في مجالات التنمية يعربون عن مخاوفهم بأن يتحول مفهوم الاستدامة إلى كليشيه (Cliché) يتم تكرارها واستخدامها بدون معرفة أبعادها وألية تنفيذها، فإن توضيح القضايا المبهمة وغير الواضحة حول التنمية المستدامة أمرٌ ضروري، إذ لا يحتاج صانعو القرار فقط إلى بيانات ومعلومات أفضل حول الروابط بين مبادئ وركائز التنمية المستدامة، بل يحتاجون أيضاً إلى فهمٍ واضح لهذه الروابط وآثارها على العمل من أجل التنمية البشرية والاقتصادية، وهي مكملة لبعضها البعض ويجب أن تعمل معا في آن واحد (Abubakar, 2017: Hylton, 2019: Mensah, 2019).

ولا تزال هناك تفسيراتٌ خاطئةٌ في الممارسة العملية فيما يتعلق بمفهوم التنمية المستدامة التي تتركز على ثلاث ركائز أساسية مكملة لبعضها البعض وهي البيئة والمجتمع والاقتصاد (رسم توضيحي رقم 1). وتتجلى هذه التفسيرات الخاطئة في التركيز على ركيزة واحدة وهي البيئة فقط، لذا نجد بعض تقارير الاستدامة التي تصدرها الدول والمؤسسات والشركات سواء عالميا أو حتى محليا في الكويت لم تستوعب مفهوم التنمية المستدامة، وهي تركز على أدائها في مجال البيئة والاقتصاد الأخضر وتترك الربط بين الركائز الأخرى، فالبعض منها يختصر مفهوم الاستدامة في موضوع توفير الطاقة واستخدام المصادر النظيفة وتقليل الانبعاث الكربوني فقط ويترك مفهوم العدالة بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة، والبعض الأخر يترجم هذا المفهوم حرفيا ويتصور أن الاستدامة تعني استمرار مؤسسته في العمل وتحقيق الأرباح إلى مالا نهاية، أو القدرة على الحفاظ على كيان المؤسسة أو الشركة بمرور الوقت (Pasiago,1999).

رسم توضيحي (1) ركائز الاستدامة

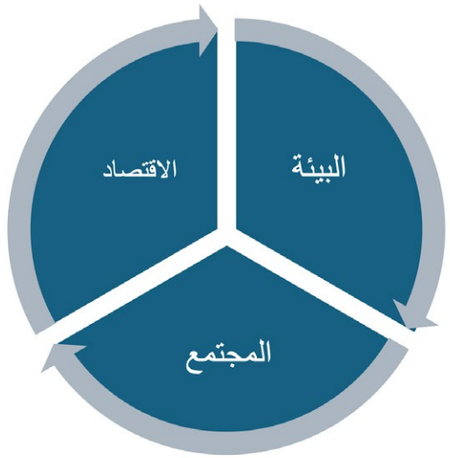

رسم توضيحي رقم (2): ثلاثية الاستدامة

Source, Justice Mensah, (2019).

مفهوم الاستدامة وأهدافها

بداية ظهور مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) تعود إلى عام 1980عندما أصدر الاتحاد الدولي من اجل حماية البيئة (IUCN) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والصندوق العالمي للطبيعة (WWF) تقرير بعنوان الاستراتيجية الدولية للبقاء (World Conservation Strategy)، حيث ركز التقرير على ضرورة أن تحافظ التنمية الاقتصادية على البيئة لضمان استمرارية الموارد للأجيال القادمة. وفي عام 1987، أصدرت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية برئاسة رئيسة وزراء النرويج (للفترة من 1986-1996عام) السيدة غرو برونتلاند، تقرير "مستقبلنا المشترك"(Our Common Future) المتعارف عليه عالميا بتقرير (برونتلاند Brundtland) حيث تم بموجبه تعريف التنمية المستدامة ومكوناتها الأساسية. وفي عام 2015 اعتمدت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة التي تتألف من 17 هدفاً أساسيا و169 هدفاً فرعياً لتوجيه التنمية المستدامة لجميع الدول، بما في ذلك الدول المتقدمة والنامية، على أن يتم تنفيذها في عام 2030، ولمفهوم التنمية المستدامة عدد كبير من التعريفات المختلفة إلا أن التعريف الأكثر شيوعا هو تعريف تقرير Brundtland "بأنها تنمية تُلبّي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، ويرى بورتر وليندي (Porter & Linde,1995)، بأن التنمية المستدامة يجب أن تكون مجدية بيئياً واقتصادياً، وعادلة اقتصادياً واجتماعياً، ومقبولة اجتماعياً وبيئياً. وعلى ضوء ما جاء في أدبيات التنمية الاقتصادية فأننا نستنتج أن ثلاثية الاستدامة مترابطة وهي ترتكز على الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية (رسم توضيحي رقم 2).

الرسم التوضيحي رقم (2) يشير إلى ركائز التنمية المستدامة وهي ثلاثية تتضمن عدد من المفاهيم المترابطة التي ينبغي أن تُشكل أساس القرارات والأفعال البشرية لتحقيق التنمية المستدامة والحاجة إلى دمجها لتحقيق وتعزيز التنمية المستدامة،

ويتمثل الهدف النهائي للتنمية المستدامة في تحقيق التوازن بين ثلاثية الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تتطلب الاستدامة البيئية على سبيل المثال الرشادة في استخدام الموارد الطبيعية كالنفط والمعادن والمياه والأخشاب وغيرها بشكل مستدام كمصدر للمدخلات الاقتصادية، ويعني ذلك أنه يجب ألا يتم حصاد الموارد الطبيعية بسرعة تفوق سرعة تجديدها، وألا يتم إطلاق النفايات بسرعة تفوق سرعة استيعابها من قبل البيئة. أما استدامة المجتمع فهي تعتمد على توافر أنظمة صحية مناسبة، واحترام حقوق الإنسان، وحرية التفكير والبحث العلمي، والمساواة بين الجنسين، والتعليم الجيد، وتعزيز التسامح والتماسك الاجتماعي والعدالة مع تبني حوكمة سياسية فعالة. في حين تعتمد استدامة الاقتصاد على تنويع مصادر الدخل وتفعيل دور

القطاع الخاص والمشروعات المتوسطة والصغيرة، والعمل على اســـتخدام التكنولوجيا والـــذكاء الصناعي في توفير الموارد الطبيعيـــة والإسراع في تحفيز النمو والوصول إلى التوظيف الكامل، هذا ولا يمكن تحقيق التنمية المســـتدامة إلا من خلال جهود متكاملة على مختلف المســـتويات، تشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المذكورة ســـلفا. (Goodland & dally, 1996; Evers, 2018;Diesendorf, 2000).

إشكالية الاستدامة في الاقتصاد الكويتي

تتطلب التنمية المســـتدامة ضرورة توافر مقومات أساسية لتســـهيل عملية تنفيذها وتحقيق أهدافها، وهذا يعني أن التنمية المستدامة للدول لا تتحقق إلا في الدول التي لا تعاني من اختلالات هيكلية في اقتصاداتهـــا أو في مجتمعاتها أو أنظمتها التعليمية، حيث يجب أن تتوافر بعض السمات الأساسية منها على ســـبيل المثال أن يتمتع الاقتصاد بتنوع في الناتج المـــحلي الإجمالي، وألا يعتمد على مصدر واحد، وأن يتضمن الاقتصاد قطاع خاص فعال ونشط يتمتع بالابتكار والمنافسة، ويساهم في التوظيف الكامل للعمالة الوطنية، وجود نظام ضريبي عادل على الدخل يكون بمثابة رديف للإيرادات الأخرى، وتوفر نظام تعليمي متطور يخدم الاقتصاد مع وجود مراكز أبحاث وحرية فكرية تساهم في النمو الذكي، والعمل على حث البنوك بشكل متزايد على دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في عمليات تقييـــم المخاطر الخاصة بهم وتعزيز الممارسات المصرفية المســـتدامة، والاستفادة من التكنولوجيا لتقديم منتجات وخدمات صديقة للبيئة، مثل تتبع البصمة الكربونية والقروض الخضراء.

ومن جانب أخـــر، بالنظر إلى واقع الاقتصـــاد الكويتي وخاصة في ظل اعتماده الكلي على النفـــط ومخرجاته وافتقاره إلى التنويع الاقتصادي في الناتـــج المحلي الإجمالي (Economic Diversification)، تتولـــد لدينا إشـــكالية في تطبيق مفهوم التنمية المســـتدامة إذا لم تتم إجراء الإصلاحـــات الاقتصادية المطلوبة التي تعـــتبر ضرورة قصوى للتنمية المســـتدامة. فعند اســـتعراض السمات الأساســـية للاقتصاد الكويتي، نجد أن في العقـــود التي تلت تصدير أول شـــحنة نفط من الكويت بتاريخ 30 يونيـــو1946 وما تلتها من اكتشـــافات نفطية تزايد اعتماد الحكومات المتعاقبـــة في الكويت على النفط كمصدر أساسي للدخل، حيث أصبح القطاع العام مهيمنا على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالبلاد، الأمر الذي أدى إلى تهميش دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني الذي يساهم حاليا بمعدل متواضع في الناتج المحلي الإجمالي، كما نجم عن ذلك اختلالات هيكلية مزمنة مستمرة حتى وقتنا الراهن، وهي معروفة لكل المهتمين بالأمور الاقتصادية وتم تشخيصها وتكرار إعادة ذكرها مرارا في كافة المناسبة.

وعلى صعيـــد المالية العامة، وعلى جانب الإيـــرادات العامة، التي تعاني من الاعتماد الكلي تقريبا على إيرادات النفط الذي يتحدد سعره وفقا للعرض والطلب في السوق العالمي، وحصة إنتاجنا تتحدد وفقا لقرارات منظمة أوبك، كما أنها سلعة ناضبة غير مستدامة، وأما على جانب جملة المصروفات حيث تستحوذ

رسم بياني رقم (1) الميزانية العامة للدولة بالمليون دينار للسنوات المالية 2022/2021 إلى 2025/2024
(تشمل ميزانيات تقديرية وحساب ختامي لبعض السنوات)

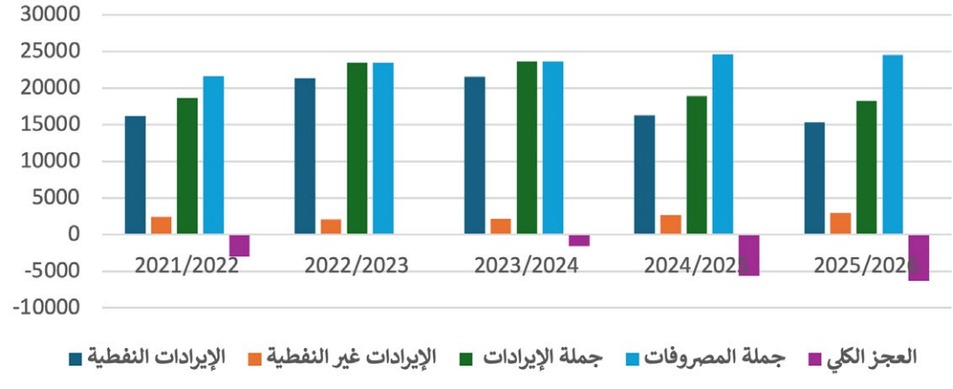

رسم بياني رقم (2) الناتج المحلي الاجمالي والنفطي وغير النفطي بالمليون دينار (1970-2023)

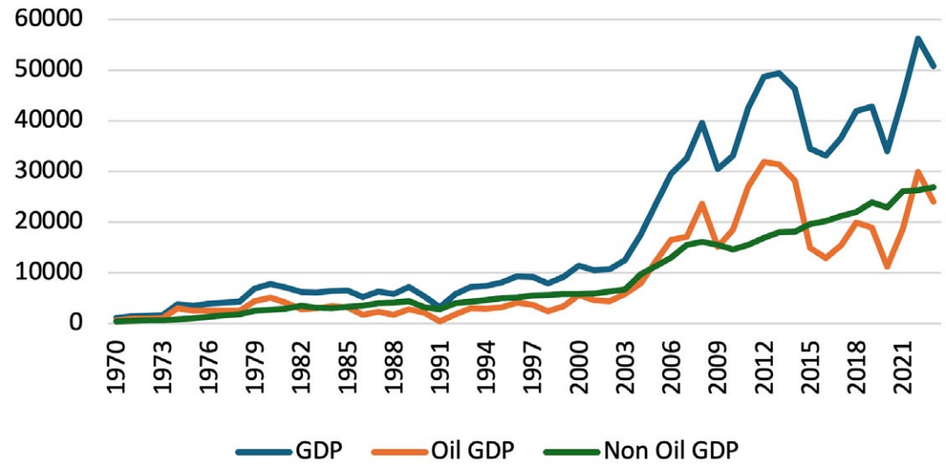

النفقات الجارية على الرواتب والمكافأة والدعم على 79.5 % تقريبا، وأما على صعيد القوى العاملة فان 84 % من العمالة الوطنية تعمل في القطاع العام من وزارات ومؤسسات حكومية مختلفة وفقا للبيانات المتوفر عن عام 2022. باختصار تتمحور الإشـــكالية الهيكلية في الاقتصاد الكويتي في النقاط الثلاث التالية:

- عجز أو فائض الموازنة: يعتمد بشـــكل رئيسي على الإيرادات النفطية وعدم تنوع مصادر الدخل. (رسم بياني 1)
- هيمنة القطاع العام على مجمل الأنشطة الاقتصادية: حيث لا تزال مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي متدنية، ويعتبر الإنفاق العام المحرك الأســـاسي للاقتصاد المحلي. (رسم بياني 2).
- ســـوق العمل: حيث يســـتقطب القطاع الحكومي 84 % من العمالة الوطنية. (رسم بياني 3).

الخاتمة

نتيجة لما تقدم من شرح مختصر لمفهوم التنمية المستدامة وركائزها الثلاثة وشروط نجاحها، نجد أن الوضع الراهن للاقتصاد الكويتي يتضمن بعض المعوقات التي من شأنها عرقلة برامج التنمية المستدامة، فقد تمت الإشارة سابقا أن الاعتماد على إيرادات النفط ومشتقاته وهي سلعة ناضبة غير مستدامة تتقلب أسعارها في السوق حســـب الطلب والعرض، يشكل احد اهم معوقات التنمية المســـتدامة للكويت، حيث يمكن الإشارة إلى الاهتمام المتزايد من قبل دول العالم بالطاقة النظيفة، وإلى نظرتهم الراهنة إلى النفط ومشتقاته الأخرى كمصدر غير نظيف للطاقة بســـبب الانبعاثات الكربونية في بعض مشتقاته، الأمر الذي جعل عدد كبير من دول العالم تتجه إلى استبداله بالطاقة النظيفة، فعلى ســـبيل المثال يتوجه عدد كبير من الدول إلى استخدام السيارات الكهربائية بدلا من البنزين، وسوف يؤدي هذا دون شك إلى انخفاض الطلب على النفط لصالح بدائل الطاقة الأخرى. وفي حال غياب تنويع الاقتصـــاد وتفعيل دور القطاع الخاص، يصبح الحديث عن التنمية المســـتدامة ترف فكري غير موجود على أرض الواقع.

رسم بياني رقم (3) التوزيع النسبي للعمالة الكويتية بين القطاع الحكومي والخاص (الربع الثاني 2023)

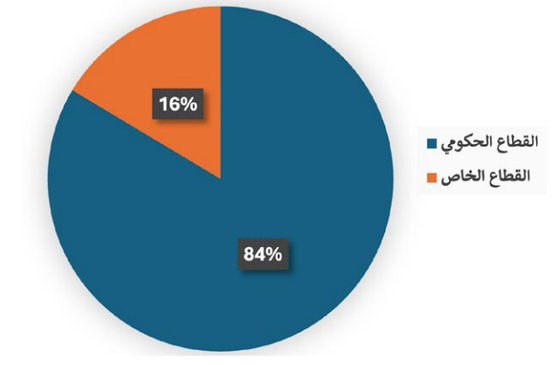

الدور الحيوي لمجالس إدارات المؤسسات المصرفية في الامتثال للجهات الرقابية بدولة الكويت

بقلم:
أحمد مشاري الفارس
عضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

تـؤدي مجالـس إدارات المؤسسـات المصرفيـة دوراً محوريـاً في ضبـط أداء القطـاع المالي، وتوجيهـه نحـو الامتثـال الكامـل للمعـايير الرقابيـة والتنظيميـة التـي تهـدف إلى حمايـة الاقتصـاد الوطنـي وتعزيـز الثقـة في النظـام المصرفي.

في دولـة الكويـت، يشـكل الإطـار الرقـابي منظومـة متكاملـة تضـم مجموعـة مـن الجهات الرسـمية التـي تتـولى تنظيـم ومراقبـة عمـل البنـوك والمؤسسـات الماليـة. وتتطلـب هـذه المنظومـة مـن مجالـس الإدارات أن تتبنـى منهجيـة حوكمـة فعالـة تضمـن التفاعـل المسـتمر مع التعليـمات والتشريعـات الرقابية، وتكـرّس ثقافة الامتثال في مختلف المسـتويات الإداريـة داخـل المؤسسـة.

الجهات الرقابية في الكويت ودورها:

يُعد بنك الكويت المركزي الجهة الرقابية العليا فيما يخص الإشراف على القطاع المصرفي في الدولة. وتتمثل مهمته الأساسـية في ضمان سلامة واسـتقرار النظام المالي، من خلال إصدار التعليمات الرقابية المتعلقة بكفاية رأس المال، والسـيولة، وإدارة المخاطر، والتدقيق الـداخلي، وحوكمة البنوك. كما يراقـب البنك المركزي التزام البنوك بسياسـات مكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب، ويجري زيارات رقابية ميدانية دورية للتأكد من امتثالها الفعلي لتلك المتطلبات.

أما هيئة أسواق المال، فتُعنى بتنظيم الأسواق المالية والإشراف على الشركات المدرجة في البورصة الكويت، بما في ذلك البنوك. وهي تركز على ضمان الشفافية والعدالة في تداول الأوراق المالية، وتفرض متطلبات إفصاح صارمة تتعلق بالمعلومات المالية وغير المالية، وتتابع مستوى التزام البنوك بقواعد الحوكمة وتعاملاتها مع الأطراف ذات العلاقة. كما تعمل الهيئة على حماية حقوق المساهمين وتكريس معايير العدالة والمساءلة في بيئة السوق.

وتُعتبر وحدة التحريات المالية الكويتية جهة رقابية متخصصة تُعنى بمكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب. وتلزم البنوك بإبلاغها عن العمليات المالية المشـبوهة، كما تضع المعايير والإجراءات الواجب اتباعها في هذا السـياق. تعمل هذه الوحدة ضمن إطار تشريعي ينسـجم مع المعايير الدولية، وتضطلع بدور تنسـيقي مهم مع

الجهات الرقابية المحلية والدولية فيما يتعلق بتبادل المعلومات والبيانات المالية الحساسة.

كما توجد جهات رقابية أخرى تكمل هذا الإطار الرقابي، مثل ديوان المحاسـبة الذي يراقب المال العام، وجهاز حماية المنافسة الذي يتأكد من التزام البنوك بقواعد المنافسـة العادلة، فضلًا عن وزارة التجارة والصناعـة في بعض الجوانب التنظيمية ذات الصلة بقانون الشركات ولوائحه التنظيمية.

مجلس الإدارة والحوكمة الرقابية:

ضمن هذا الإطـار الرقابي المتعدد، تقـع على مجالس إدارات البنوك مسـؤوليات بالغة الأهمية تتطلب قـدرة عالية على التنظيم والتنسيق. تبدأ هذه المسـؤوليات بوضع السياسات العامة والرقابـة على تنفيذها، لكنها لا تقـتصر على الجانب الإداري فقـط، بل تمتد إلى الإشراف المباشر على مدى التزام البنـك بتعليمات الجهات الرقابية، وذلك من خلال إنشـاء لجان متخصصة مثل لجنـة التدقيق، ولجنة المخاطر، ولجنة الحوكمة، ولجنة الترشيحات والمكافآت، التي تُعنى كل منها بجانب محدد من جوانب الالتزام المؤسسي.

تلعب هذه اللجان دورًا محوريـاً في رفع التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة، وتقديم التوصيـات اللازمة لضمان معالجة أية ملاحظات رقابية أو تصحيح المسـارات التشغيلية. ومن المهم أن يُوفّر المجلس الدعم الكامـل لهذه اللجان، من خلال منحها الصلاحيات اللازمة، وضمان اسـتقلاليتها عن الإدارة التنفيذية، وتوفير المـوارد التقنية والبشرية المطلوبـة لأداء مهامها بكفاءة.

إلى جانـب ذلك، يتعين على مجالـس الإدارات أن تضمن وجود أنظمة فعّالة للإفصاح والشـفافية، بما يتوافق مع متطلبات

• مجالس الإدارات تقود الامتثال المصرفي في الكويت نحو الحوكمة الفعالة

• البنك المركزي وهيئة الأسواق... منظومة رقابية تتطلب تفاعلاً استراتيجيًا من البنوك

• التحول الرقمي المصرفي يبدأ من مجلس الإدارة... والتكنولوجيا جزء من الامتثال

• استقلالية وحدات الرقابة الداخلية شرط لاستدامة النزاهة المؤسسية

هيئة أسواق المال. ويشمل ذلك اعتماد سياسات واضحة للإفصاح عن البيانات المالية، والتعامل مع الأحداث الجوهرية، وتجنب التعارض في المصالح، بما يُعزز من ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة ويكرس مناخًا من النزاهة والوضوح.

دور مجالس الإدارة في التحول الرقمي والامتثال التكنولوجي:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي العالمي نتيجة التقدم التكنولوجي، بات من الضروري أن تلعب مجالس إدارات البنوك دوراً استراتيجياً في قيادة عمليات التحول الرقمي. هذا الدور لا يقتصر على تبني أحدث الحلول التقنية فحسب، بل يشمل وضع رؤية شاملة تُدمج التكنولوجيا مع متطلبات الامتثال الرقابي لضمان فعالية العمليات المصرفية وسلامتها. على مجلس الإدارة التأكد من وجود استراتيجيات واضحة للتحول الرقمي ترتكز على تطوير البنية التحتية التقنية وتعزيز أنظمة الأمن السيبراني، بما يحمي بيانات العملاء ويحول دون الاختراقات أو التلاعب. علاوة على ذلك، يجب على المجلس تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية، التي تسهم في الكشف المبكر عن المخاطر المالية والتشغيلية والامتثال السريع للمتطلبات التنظيمية. كما يتحتم على مجالس الإدارات العمل عن كثب مع الإدارة التنفيذية لتطوير ثقافة مؤسسية تدمج بين الابتكار والالتزام الرقابي، عبر برامج تدريبية مستمرة للموظفين تهدف إلى رفع الوعي بالمخاطر التقنية وأهمية الحوكمة الرقمية. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يعزز المجلس نظاماً متكاملاً لإدارة المخاطر التكنولوجية يكون قادراً ا على التعامل مع التهديدات السيبرانية والتغيرات التقنية المستقبلية، ما يضمن قدرة البنك على الاستمرارية في بيئة متغيرة.

تعزيز ثقافة الامتثال المؤسسي:

من الضروري كذلك أن تسهم مجالس الإدارة في بناء ثقافة داخلية قائمة على الامتثال والحوكمة الرشيدة، وهو ما يتطلب تفاعلاً مباشراً مع الإدارة التنفيذية لضمان التزام كافة الوحدات التنظيمية في البنك بالسياسات الرقابية. كما يجب على المجلس التأكد من كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية، وتقييم أدائها بصورة دورية، وتبني أدوات تكنولوجية حديثة تتيح المتابعة المستمرة وتقليل احتمالية وقوع المخالفات.

في سياق التفاعل مع الجهات الرقابية، ينبغي أن تحرص مجالس الإدارات على فتح قنوات اتصال منتظمة مع هذه الجهات، والمشاركة في اللقاءات التشاورية، والاستجابة السريعة لأي استفسارات أو تعليمات تصدر عنها. كما يُعد الرد الفوري والفعّال على تقارير الفحص الرقابي، وتبني خطط تصحيحية مدروسة، مؤشراً على مدى جدية المجلس في التفاعل مع مسؤولياته الرقابية.

أهمية الشفافية والاتصال مع المساهمين في سياق الحوكمة:

تعتبر الشفافية والاتصال المنتظم مع المساهمين أحد الأعمدة الأساسية التي ترتكز عليها الحوكمة الرشيدة، حيث تمثل أداة حيوية لبناء ثقة مستدامة تعزز من استقرار المؤسسة المالية. ينبغي لمجالس الإدارة أن تلتزم بسياسات واضحة وموثقة لضمان تدفق المعلومات الدقيقة والموثوقة بانتظام

إلى المساهمين، سواءً كانت متعلقة بالأداء المالي، أو التحديات التنظيمية، أو المخاطر المحتملة، أو التوجهات الاستراتيجية. هذا التواصل لا يساعد فقط في تعزيز معرفة المساهمين، ولكنه يفتح الباب أمام حوار بناء يعزز من فهمهم للقرارات التي يتخذها المجلس وتأثيرها على مستقبل البنك.

فضلاً عن ذلك، لا تقتصر أهمية الشفافية على توفير البيانات فحسب، بل تشمل أيضاً بناء قنوات اتصال متعددة ومرنة تتيح للمساهمين المشاركة الفعالة من خلال الاجتماعات، وورش العمل، والمنصات الرقمية التي تسهل التواصل المستمر. كما يجب أن تسعى مجالس الإدارة إلى تفعيل آليات المساءلة، بحيث يكون هناك رد فعل واضح تجاه استفسارات المساهمين وملاحظاتهم، ما يعزز من إحساسهم بالانتماء والمسؤولية تجاه البنك. في نهاية المطاف، يخلق هذا النهج بيئة مؤسسية قائمة على الاحترام المتبادل والمسؤولية، تثمر في قرارات أفضل، وتحفز الاستثمارات، وترسخ سمعة البنك في الأسواق المالية.

التحديات والمتغيرات المستقبلية:

ولا يمكن إغفال التحديات التي قد تواجه بعض المجالس، مثل ضعف الخبرات المتخصصة في الجوانب القانونية أو التكنولوجية، أو بطء الاستجابة للتغيرات التنظيمية المتسارعة. كما أن تداخل الصلاحيات بين الجهات الرقابية، أحيانًا، يفرض عبئاً إضافياً على المجلس فيما يخص التنسيق والتوفيق بين المتطلبات المختلفة. لذا، فإن تعزيز الكفاءة الداخلية لمجالس الإدارات، من خلال التدريب المستمر واستقطاب الكفاءات المتنوعة، يُعد شرطاً أساسياً لتمكينها من أداء دورها الرقابي بكفاءة.

إن نجاح النظام المصرفي الكويتي في مواكبة المعايير الدولية للامتثال والحماية التنظيمية، يرتكز بدرجة كبيرة على نجاح الدور الذي تقوم به مجالس الإدارات في البنوك. فالمجلس الذي يُدرك عمق علاقته بالجهات الرقابية ويتفاعل معها كشريك في تحقيق الاستقرار المالي، لا بوصفها مجرد سلطة إشرافية، هو المجلس الذي يؤسس لمؤسسة مصرفية قوية ومستدامة.

التوصيات:

في ضوء ما تم عرضه، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات لتعزيز فاعلية مجالس إدارات البنوك الكويتية في الامتثال للجهات الرقابية، على النحو التالي:

1. تعزيز التنوع المهني داخل مجلس الإدارة من خلال ضم أعضاء ذوي خبرات متنوعة، تشمل الجوانب القانونية، والرقابية، والتكنولوجية، إلى جانب الخبرات المصرفية التقليدية، بما يرفع من جودة الرقابة الداخلية وفعالية اتخاذ القرار.
2. تبني برامج تدريبية دورية لأعضاء المجلس، تُركّز على مستجدات التعليمات الرقابية، وأفضل ممارسات الحوكمة، ومعايير الامتثال الدولية، لضمان بقاء الأعضاء على دراية بالتطورات التنظيمية والرقابية المتسارعة.
3. تعزيز قنوات التواصل المؤسسي المباشر مع الجهات الرقابية من خلال آليات واضحة ومنظمة، تشمل عقد اجتماعات دورية، وتقديم تقارير رقابية مفصلة، والمشاركة الفاعلة في ورش العمل واللقاءات التشاورية. ويسهم هذا النهج في ترسيخ مبدأ الشفافية، وبناء جسور من الثقة المتبادلة، وضمان فهم مشترك للتوجهات الرقابية والمتطلبات التنظيمية.
4. تطوير أنظمة الامتثال الرقمي والرقابة التكنولوجية باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية، للارتقاء بمستوى الكشف المبكر عن المخاطر والامتثال الفوري للتعليمات التنظيمية.
5. تعزيز استقلالية وحدات الرقابة الداخلية والامتثال داخل البنوك، وضمان تقديم تقاريرها مباشرةً إلى المجلس أو اللجان المختصة، دون تدخل من الإدارة التنفيذية، لضمان الموضوعية والشفافية.
6. تبني ميثاق حوكمة واضح ومحدث باستمرار، يحدد مسؤوليات المجلس ولجانه في الجوانب الرقابية والامتثالية، ويضمن الانسجام مع التغيرات التشريعية المحلية والدولية.

باتباع هذه التوصيات، ستتمكن البنوك الكويتية من تعزيز مرونتها المؤسسية، وتعميق التزامها بالقواعد الرقابية، وتحقيق نموذج مصرفي يتسم بالكفاءة والشفافية والاستدامة، في ظل بيئة مالية متغيرة ومتزايدة التعقيد.

الخاتمة:

يمكن القول إن العلاقة بين مجالس إدارات البنوك الكويتية والجهات الرقابية ليست علاقة رقابة وإشراف فحسب، بل هي علاقة تشاركية تهدف إلى تحقيق الأمان المالي والاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. وتبرز أهمية هذه العلاقة في قدرتها على تعزيز ثقة المستثمرين، ودعم مرونة القطاع المصرفي، وتحقيق ممارسات مؤسسية قائمة على النزاهة والشفافية، بما يعكس نضج النظام المصرفي في دولة الكويت وتقدمه.

بوبيان
Boubyan

رئيسة مجموعة الالتزام والحوكمة في بنك بوبيان

منى الدعيج: برامج التوجيه والدعم المؤسسي أداة لتمكين الكفاءات النسائية الشابة

في حوار خاص مع "المصارف" أكدت رئيسة مجموعة الالتزام والحوكمة في بنك بوبيان منى الدعيج أن برامج التوجيه والدعم المؤسسي أداة لتمكين الكفاءات النســائية الشابة، وســلطت الضوء على رحلتها في القطاع المصرفي الكويتي، متحدثة عن التحديات التي واجهتها كامرأة في بيئة تنافسية، وكيف استطاعت تحويلها إلى فرص للتمكين والإلهام. وتناولت الدعيج في الحوار أهمية برامج دعم المرأة المهنية مثل مبادرة "ما بين الطموح والتوازن"، التي أطلقها بنك بوبيان، مؤكدة أن تمكين المرأة لم يعد خياراً ا، بل ضرورة استراتيجية لرفع كفاءة المؤسســات وتعزيز التنمية المستدامة. وترى الدعيج أن المرأة الكويتية أحرزت تقدمًا ملموسًا في المناصب القيادية، وتتميز بالكفاءة، والقدرة على التوازن بين التفاصيل التنفيذية والرؤية الاستراتيجية، داعية إلى بيئة أكثر شــمولًا وعدالة في فرص الترقّي داخل القطاع. وتُبرز الدعيج رؤيتها لمستقبل القيادة النسائية في البنوك الكويتية، مؤكدة أن العقد القادم سيشهد نموً ا متسارعًا لمشاركة النساء في مواقع اتخاذ القرار، مدفوعًا بالدعم المؤسسي والوعي المجتمعي المتزايد بأهمية التنوع. كما تقدم نصيحة ملهمة للشــابات الكويتيات: "تحلين بالشجاعة، واطلبن الفرص، واصنعن شبكات مهنية قوية"، مؤكدة أن النجاح لا يُهدى، بل يُنتزع بالإصرار والعمل المستمر.

- **«ما بين الطموح والتوازن» مبادرة نوعية لتعزيز بيئة العمل للمرأة المصرفية**
- **المرأة الكويتية تثبت حضورها القيادي في الصفوف الأمامية للقطاع المصرفي**

• القيادة النسائية تتميز بالمرونة والرؤية الاستراتيجية والالتزام المجتمعي

• تمكين المرأة ضرورة استراتيجية لرفع كفاءة المؤسسات وتحقيق التنمية المستدامة

• أسلوبي القيادي قائم على التمكين والثقة وتقدير الإنجاز الفردي والجماعي

• كونك إحدى القيادات النسائية في القطاع المصرفي الكويتي، ما هي التحديات التي واجهتكِ في مسيرتكِ المهنية، وكيف تغلبتِ عليها؟

بوصفي إحدى القيادات النسائية في القطاع المصرفي الكويتي لم تكن رحلتي المهنية خالية من التحديات، بل كانت مليئة بالدروس والتجارب التي أسهمت في تشكيل شخصيتي القيادية وتعزيز إيماني بقدرة المرأة على صناعة التغيير واتخاذ القرار.

أولاً: خلق الفرص:

أحد أبرز التحديات تمثّل في التصورات النمطية التي ما زالت تؤثر في تقييم الكفاءة النسائية. فقد واجهت في بداياتي تحديات ومواقف كانت تتطلب إثبات النفس بين الكفاءات المطلوبة من المرأة والرجل والحمدلله بالنتائج الملموسة، والتفوق المهني، والالتزام المستمر بمعايير الأداء تستطيع المراة ان تثبت نفسها وبجدارة.

ثانيًا: ندرة القيادات النسائية:

حين صعدت أولى درجات السلم الإداري، لم تكن هناك نماذج نسائية كافية في المناصب العليا يمكنني أن أستند إلى تجاربها. ولهذا، سعيت إلى بناء علاقات مهنية مع قياديات من قطاعات مختلفة، وتعلّمت من تجاربهن، وحرصت في المقابل على أن أكون أنا نفسي نموذجًا يُحتذى به.

ثالثًا: تحدي التوازن بين الحياة الشخصية والمهنية:

العمل المصرفي يتطلب مستوى عالٍ من الالتزام، خاصة في المناصب القيادية. وقد شكّل تحقيق التوازن بين مسؤولياتي الأسرية والمهنية تحديًا كبيرًا، تغلبت عليه من خلال إدارة الوقت بمرونة، وتفعيل ثقافة التفويض، والاستناد إلى منظومة دعم عائلية ومؤسسية تؤمن بدور المرأة وتدعمه. وللتغلب على هذه التحديات فأنا اليوم أستثمر هذه التجربة في دعم وتمكين الكوادر النسائية الشابة، من خلال برامج التوجيه (Mentorship) والدفع باتجاه بيئة عمل أكثر شمولًا وعدالة. لأن تمكين المرأة ليس خيارًا تنمويًا فقط، بل اصبحت ضرورة استراتيجية لرفع كفاءة المؤسسات وتحقيق النمو المستدام.

• أطلق بنك بوبيان برنامج "ما بين الطموح والتوازن" لدعم القيادات النسائية. كيف ترين تأثير مثل هذه المبادرات على تمكين المرأة في بيئة العمل المصرفية؟

إطلاق بنك بوبيان لبرنامج "ما بين الطموح والتوازن" يمثل خطوة نوعية في مسار دعم وتمكين القيادات النسائية في القطاع المصرفي. فمثل هذه المبادرات لا تُعد فقط مبادرات تنموية، بل هي استثمار استراتيجي في الكوادر البشرية، وبالتحديد في شريحة قيادية لطالما واجهت تحديات مهنية في خلق التوازن بين الأدوار المهنية والشخصية والتي ساهمت بالتأثير على العناصر التالية:

- بيئة عمل إيجابية
- بناء شبكة دعم وتبادل خبرات
- الأثر بالسمعة المؤسسية القوية

• بناءً على خبرتكِ في بنك بوبيان، ما الذي يميز القيادات النسائية في القطاع المصرفي؟

القيادات النسائية تتميز بالمرونة، والقدرة على التوازن بين التفاصيل الدقيقة والرؤية الاستراتيجية، إضافة إلى الحس العالي بالمسؤولية والالتزام بالتحسين المستمر، خاصة في بيئة تتطلب توازنًا بين القيم المؤسسية والمجتمع.

• كيف تُقيمين تطور مشاركة المرأة في القيادات المصرفية في الكويت؟ كيف تساهم المرأة الكويتية في تطوير هذا القطاع؟

هناك تطور ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، حيث بدأت المرأة تحجز مكانها في الصفوف الأمامية. المرأة الكويتية تتميز بالكفاءة العالية والقدرة على الابتكار، وهي تساهم من خلال تقديم نماذج قيادية ناجحة، والمشاركة في صياغة استراتيجيات مستقبلية للبنوك.

• ما رؤيتكِ لمستقبل القيادة النسائية في القطاع المصرفي في الكويت خلال العقد القادم؟

أرى أن القيادة النسائية ستشهد نموًا متسارعًا مدعومًا بالمبادرات المؤسسية والدعم الحكومي. خلال العقد القادم، سنرى مزيدًا من النساء في مواقع اتخاذ القرار، خاصة مع تزايد الوعي بأهمية التنوع في تحسين الأداء المؤسسي.

• من وجهة نظركِ، ما هي الصفات والمهارات الأساسية التي تحتاجها المرأة للنجاح في القطاع المصرفي؟

أهم الصفات هي الثقة بالنفس، والقدرة على اتخاذ القرار، والتفكير التحليلي. أما المهارات فهي تشمل إدارة الوقت، وبناء العلاقات، وفهم الأسواق المصرفية المنافسة، إلى جانب مهارات القيادة الرقمية.

• ما هي رؤيتكِ لتطوير بيئة عمل أكثر شمولية وداعماً للمواهب النسائية في بنك بوبيان والقطاع المصرفي بشكل عام؟

أطمح إلى بيئة تتبنى سياسات مرنة وشمولية، تشمل برامج تأهيل مستمرة، ومبادرات توازن بين الحياة والعمل، وإتاحة فرص حقيقية للنساء في القيادة بناءً على الكفاءة فقط، وليس النوع.

• كيف يمكن للقطاع المصرفي الكويتي أن يعزز التنوع والشمول، لاسيما في دعم المزيد من القيادات النسائية؟

من خلال وضع أهداف واضحة للتنوع، وإطلاق برامج رعاية مهنية، وإشراك القيادات العليا في دعم المواهب النسائية، بالإضافة إلى مراجعة السياسات الداخلية لضمان المساواة المهنية بين الرجل والمرأة.

• ما النصيحة التي تقدمينها للشابات الكويتيات الطامحات للوصول إلى مناصب قيادية في القطاع المصرفي؟

أن يتحلين بالشجاعة، وأن يسعين باستمرار لتطوير مهاراتهن، وألا يترددن في طلب الفرص أو بناء شبكة علاقات مهنية. فالنجاح في هذا القطاع يتطلب الطموح والعمل الجاد.

• كيف تبنين ثقافة الفريق الواحد في بنك بوبيان؟ وما هي الأساليب التي تعتمدينها لتحفيز الموظفين وضمان تحقيق الأهداف المؤسسية؟

من خلال التواصل المستمر والشفافية فأحرص على تمكين الموظفين وتقدير إنجازاتهم، مع تعزيز بيئة عمل تحفّز على الإبداع والمبادرة، مما يعزز الانتماء وروح الفريق.

• كيف تحققين التوازن بين مسؤولياتك القيادية الكبيرة في بنك بوبيان وحياتك الشخصية؟

التوازن لا يأتي تلقائيًا، بل من خلال إدارة الوقت بفعالية، وتحديد الأولويات.

• ما هو أسلوب القيادة الذي تتبعينه في بنك بوبيان؟ وكيف تحرصين على تطبيقه؟

أتبع أسلوب القيادة التمكينية من خلال منح الثقة للفرق، ودعمهم في اتخاذ القرار، وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق أهدافهم. فالنجاح الجماعي يبدأ من تمكين الأفراد.

• نصيحة للشابات: الطموح، الشجاعة، وتطوير المهارات مفاتيح النجاح المصرفي

• تحقيق التوازن بين الحياة الشخصية والقيادة يتطلب إدارة واعية للوقت وتحديد الأولويات

ecom

في حوار خاص مع المدير العام لشركة Ecom Payments للمدفوعات الإلكترونية

بـدر المـطيري: نركّـز على الشركات ونعمـل على تكامـل سـلس مـع أنظمتهـا ونقـدم حلـول دفـع مخصصـة لـكل قطـاع

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي تشهدها الكويت والمنطقة، تبرز شركات التكنولوجيا المالية كلاعب محوري في رسم ملامح الاقتصاد الجديد. وفي حوار خاص مع بدر المطيري، المدير العام لشركة Ecom Payments للمدفوعات الإلكترونية أكد على تركيزهم على الشركات والعمل على إجراء تكامل سلس مع أنظمتها ونقدم حلول دفع مخصصة لكل قطاع. وكشف عن الرؤية التي تقود الشركة نحو الريادة في قطاع المدفوعات الرقمية بالكويت والمنطقة.

يسلط الحوار الضوء على التحديات التي تواجه تقديم تجربة دفع إلكتروني آمنة وسلسة، والجهود المبذولة للتوفيق بين الأمان وسهولة الاستخدام من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي والتكامل التقني المتطور.

ويؤكد المطيري أن الابتكار، والامتثال التنظيمي، والشراكة الفعلية مع التجار هي ركائز أساسية لاستراتيجية الشركة في مواجهة المنافسة المتزايدة، كما يستعرض خطط الشركة للتوسع الإقليمي وتقديم حلول مخصصة للقطاعات المختلفة، مع التركيز على تعزيز تجربة العميل. كما يناقش الحوار مســتقبل قطاع التكنولوجيا المالية في الخليج، ودور الشركة في دعم الشمول المالي والتحول نحو الاقتصاد غير النقدي، إلى جانب الإجراءات الصارمة التي تتبعها لضمان أمن البيانات ومواجهة التهديدات السيبرانية. ويختم المطيري برسائل ملهمة للشباب والشركات الناشئة، مشدداً على أهمية البداية، وفهم السوق، والاستثمار في البنية التقنية كمدخل للنجاح والنمو المستدام. وفيما يلي نص الحوار:

نلتزم بتعليمات بنك الكويت المركزي ومعايير PCI DSS لحماية العملاء ونتميّز بالاستجابة السريعة لاحتياجات السوق ومتغيراته التنظيمية

• ما هي أبرز التحديات التي تواجهها إي كوم بيمنتس في توفير تجربة دفع إلكتروني سلسة وآمنة بالكويت؟

في إي كوم بيمنتس، نؤمن أن كل تحدٍّ هو فرصة لتقديم ابتكار جديد إذاً فالتحديات ليست عوائق بقدر ما هي محطات تدفعنا للابتكار والاستماع أكثر لاحتياجات السوق.

ومن أبرز التحديات التي نواجهها:

1. **التوازن بين الأمان وسلاسة الاستخدام:** نسعى دائماً إلى تقديم تجربة دفع سلسة، لكن دون المساومة على الأمان. لذلك نعمل على دمج تقنيات التحقق الذكي وتعلم الآلة لكشف الاحتيال دون التأثير على تجربة المستخدم.
2. **الامتثال للتشريعات المحلية والدولية:** مع تطور بيئة الأعمال الرقمية، نواجه تحديات في التحديث المستمر للأنظمة لتتوافق مع تعليمات بنك الكويت المركزي، وقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمعايير الدولية مثل PCI DSS. نحافظ على التزامنا الكامل بهذا الإطار التنظيمي الصارم لحماية عملائنا وشركائنا.
3. **رفع مستوى الوعي الرقمي لدى بعض الفئات:** هناك حاجة دائمة لتعزيز الثقة في وسائل الدفع الإلكتروني، خصوصاً لدى المستخدمين الجدد أو التقليديين. لهذا نطلق مبادرات تثقيفية ونوفر تجربة دعم عملاء تساعد المستخدمين في كل خطوة.
4. **البنية التحتية التقنية:** رغم تطور البنية التحتية في الكويت، إلا أن التكامل مع بعض الأنظمة القديمة لدى التجار أو المؤسسات قد يبطئ من اعتماد حلول الدفع الحديثة. نحن نستثمر في بناء واجهات مرنة وقابلة للتكامل السلس مع مختلف الأنظمة.

• ما الرؤية التي تقود إي كوم بيمنتس في مجال الدفع الإلكتروني والخدمات المالية الرقمية؟ وما هي أبرز الأهداف التي تسعى إي كوم بيمنتس لتحقيقها خلال السنوات الخمس المقبلة؟

رؤيتنا في إي كوم بيمنتس تنطلق من إيمان عميق بأن التكنولوجيا المالية ليست مجرد وسيلة للدفع، بل هي محفّز رئيسي لتحفيز الشمول المالي، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وبناء مستقبل رقمي آمن وذكي هدفنا ليس فقط تقديم خدمة دفع، بل بناء ثقة رقمية تدعم تطور الاقتصاد الكويتي وتعزز من جاهزيته للمستقبل، حيث دعم الشركات والتجار بمنظومة دفع إلكتروني مرنة وآمنة هو عنصر أساسي في تسريع النمو الاقتصادي والتحوّل الرقمي في الكويت والمنطقة. فنحن لا نقدّم خدمات للأفراد، بل نركّز بشكل حصري على تزويد الشركات، من مختلف الأحجام والقطاعات، بحلول دفع إلكتروني متطورة تساعدهم على تحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز تجربة عملائهم، وتمكينهم من مواكبة المتغيرات الرقمية.

من أبرز أهدافنا خلال السنوات الخمس المقبلة:

1. **تعزيز مكانتنا كمزوّد موثوق لحلول الدفع للشركات**، من خلال تقديم أنظمة متكاملة تلبي احتياجات كل قطاع، سواء في التجارة الإلكترونية أو التجزئة أو الخدمات.
2. **التوسع الإقليمي:** نتطلع إلى التوسع في أسواق مختارة داخل دول مجلس التعاون الخليجي، عبر بناء شراكات قوية مع بنوك ومؤسسات مالية.
3. **إطلاق منتجات مخصصة لقطاعات الأعمال المتخصصة** مثل المطاعم، الخدمات المهنية، والتطبيقات الناشئة، لتقديم حلول دفع مصممة بدقة.
4. **تجربة العميل أولاً:** نضع العميل في قلب كل ما نقوم به، ونعمل على تبسيط كل خطوة في تجربة الدفع، من التسجيل وحتى الدعم بعد الخدمة، لضمان رضا وثقة المستخدم.
5. **الريادة في الامتثال والحوكمة:** نؤمن بأن مستقبل التكنولوجيا المالية مرهون بالشفافية والامتثال، لذا فنحن ملتزمون بأعلى المعايير المحلية والدولية لضمان بيئة مالية موثوقة ومستقرة انسجاماً مع لوائح بنك الكويت المركزي ومعايير أمن المعلومات العالمية، لضمان الثقة والموثوقية في كل عملية دفع.

• كيف تتعاملون مع المنافسة الشديدة من الشركات المحلية والعالمية؟ وما هي الاستراتيجية التي تتبعها إي كوم بيمنتس للبقاء في المنافسة في هذا القطاع سريع التطور؟

نحن في إي كوم بيمنتس نعتبر المنافسة جزءاً صحياً وأساسياً من تطور السوق. وجود لاعبين محليين ودوليين في مجال الدفع الإلكتروني يدفعنا إلى رفع مستوى الابتكار والتركيز أكثر على تقديم قيمة مضافة حقيقية للتجار نحن لا ننافس على السعر فقط، بل على الجودة، والثقة، والاستدامة، وهي القيم التي نرى أنها تُبقي أي شركة في موقع الريادة مهما كانت شدة المنافسة.

استراتيجيتنا للتميّز ترتكز على خمسة محاور أساسية:

1. **التركيز العميق على احتياجات السوق المحلي:** نحن نفهم البيئة الكويتية وتحديات الشركات فيها بشكل دقيق، ونقوم بتخصيص حلول الدفع لتناسب كل قطاع، وهو ما يصعب على بعض الشركات العالمية تحقيقه بالمرونة المطلوبة.
2. **السرعة والمرونة في التطوير:** كبنية تقنية محلية، نحن قادرون على التطوير السريع واستجابة فورية لتغيرات السوق أو المتطلبات التنظيمية، مما يمنحنا ميزة تنافسية في التكيف والابتكار.
3. **شراكة حقيقية مع التجار:** نحن لا نكتفي بتوفير خدمة دفع، بل نبني علاقات شراكة طويلة الأمد مع عملائنا، من خلال تقديم دعم فني مخصص، وتقارير مالية ذكية، وتكامل تقني متخصص يسهل العمليات ويزيد من فعالية الأعمال.
4. **الالتزام الكامل بالامتثال المحلي والمعايير العالمية:** في قطاع عالي التنظيم مثل الدفع الإلكتروني، فإن التزامنا بالمعايير الدولية يضيف طبقة ثقة كبيرة لدى شركائنا.
5. **الاستثمار في التكنولوجيا والكفاءات البشرية:** نملك فريق عمل ذو كفاءة عالية وخبرات متخصصة في مجالات التقنية المالية وإدارة المخاطر والعمليات، مما يعزز قدرتنا على الابتكار والاستجابة لمتغيرات السوق. ونستثمر باستمرار في أحدث التقنيات لضمان جاهزيتنا للمستقبل.

• كيف ترون مستقبل الدفع الإلكتروني في الكويت ومنطقة الخليج في ظل التطورات التكنولوجية السريعة؟ وهل تخطط إي كوم بيمنتس للتوسع في أسواق جديدة؟

مستقبل الدفع الإلكتروني في الكويت واعد للغاية، بفضل الدعم المستمر والتوجّه الواضح من بنك الكويت المركزي نحو التحول الرقمي وتعزيز الابتكار في القطاع المالي. هذا التوجّه خلق بيئة تنظيمية متطورة تُشجع الشركات على الاستثمار وتطوير حلول دفع آمنة وفعّالة. أما على مستوى الخليج، فالتوجه الإقليمي أيضاً يسير نحو اقتصاد غير نقدي، ونحن نتابع هذه الفرص عن كثب. في إي كوم بيمنتس، نخطط للتوسع في أسواق خليجية مختارة من خلال شراكات استراتيجية، مستفيدين من بنيتنا التقنية القابلة للتوسع وخبراتنا في العمل تحت أطر تنظيمية صارمة.

• كيف تستخدم إي كوم بيمنتس تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي أو البلوك تشين لتحسين خدماتها؟

في إي كوم بيمنتس نركز على توظيف الذكاء الاصطناعي بشكل عملي وفعّال لتعزيز تجربة التجار وتحسين

> **نوازن بين الأمان وسلاسة الاستخدام باستخدام الذكاء الاصطناعي**

> **خطتنا: التوسع في الخليج وإطلاق منتجات مخصصة لقطاعات الأعمال**

> **الدفع الإلكتروني في الكويت يعيش مرحلة نمو بفضل دعم المركزي**

أطلقنا تطبيق ECOM PAYMENTS لتجربة دفع ذكية وسلسة للتجار

نطبق أعلى معايير التشفير والرقابة لضمان أمن البيانات ونواجه التهديدات الإلكترونية بنهج استباقي واختبارات اختراق دورية

شراكاتنا مع بنوك محلية ومزودي تقنيات تعزز موثوقيتنا

رسالتنا للشباب: لا تنتظروا الكمال، أبدأوا من التحدي

كفاءة العمليات. نستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في عدة مجالات، منها:

- رصد ومنع العمليات المشبوهة بشكل فوري من خلال نماذج تعلم الآلة التي تتعرف على الأنماط غير الطبيعية.
- تحسين دعم العملاء عبر أدوات ذكية تفهم استفسارات التجار وتسرّع من الاستجابة.
- تحليل البيانات المالية وتقديم تقارير ذكية تساعد التجار على اتخاذ قرارات أفضل.

أما فيما يخص تقنية البلوك تشين، فنحن نتابع تطوراتها باهتمام، لكننا لا نستخدمها حالياً بشكل مباشر، خاصة أننا لا نعمل في مجال العملات المشفرة. ومع ذلك، نؤمن أن هذه التقنية قد تفتح فرصاً مستقبلية في مجالات مثل تسوية المدفوعات أو التوثيق الآمن للمعاملات.

• ما هي أبرز الابتكارات التكنولوجية التي طورتها إي كوم بيمنتس مؤخراً في مجال الدفع الإلكتروني؟

في إي كوم بيمنتس، نركز بشكل دائم على الابتكار التقني الذي يعزز كفاءة وموثوقية التجار، ومن أحدث هذه الابتكارات:

التحليل: نماذج تعلم آلي ذكية ترصد وتحلل أنماط الدفع في الوقت الحقيقي، وتفعل آليات التحقق تلقائياً عند الحاجة، مما يقلل من عمليات الاحتيال دون التأثير على تجربة التاجر.

لوحات تحكم analytical dashboards متقدمة: تقارير فورية وشاملة تساعد التجار في متابعة الأداء، تحليل اتجاهات المبيعات، وحدود النزول في الإيرادات، مما يسهم في اتخاذ قرارات مدروسة لتسهيل التخطيط الاستراتيجي.

تحسين الكفاءة التشغيلية API: بنية نظامية تعتمد المكونات البرمجية (microservices) وواجهات برمجة تطبيقات قوية (APIs)، تتيح تكاملاً سريعاً مع أنظمة التاجر والفوترة، وهذه الابتكارات ساهمت في تعزيز تجربة التاجر، ورفع مستوى الأمان، وتسهيل إدارة الأعمال بشكل ملموس.

أطلقنا تطبيق ECOM PAYMENTS بميزات متقدمة تلبي احتياجات التجار، حيث إن التطبيق مصمم ليوفر تجربة استخدام عملية وسلسة، ويأتي في إطار التزامنا بدعم التجار بأدوات تقنية تعزز نموهم.

• ما هي الإجراءات التي قامت بها إي كوم بيمنتس لضمان أمن البيانات وحماية خصوصية المستخدمين؟

نضع أمن البيانات وخصوصية المستخدمين على رأس أولوياتنا في إي كوم بيمنتس، ونعمل وفق أعلى المعايير الدولية والمحلية في هذا المجال كل ذلك يأتي في إطار التزامنا التام ببناء منظومة دفع موثوقة وآمنة، تحمي مصالح التجار وتعزز الثقة في البنية الرقمية الوطنية. من أبرز الإجراءات التي نعتمدها:

- تطبيق أفضل معايير أمن بيانات الدفع المعتمدة عالمياً.
- تشفير البيانات الحساسة باستخدام تقنيات متقدمة خلال النقل والتخزين.
- مراقبة أمنية مستمرة لرصد أي محاولات اختراق أو نشاط غير معتاد.
- مراجعات دورية للأنظمة واختبارات اختراق لضمان الجاهزية والوقاية من التهديدات.
- سياسات صارمة للوصول الداخلي تضمن أن البيانات لا تُعرض إلا للموظفين المصرح لهم فقط، ضمن ضوابط محددة.

• كيف تتعاملون مع التهديدات الإلكترونية المتزايدة في عالم الدفع الإلكتروني؟

ندرك تماماً أن قطاع الدفع الإلكتروني من أكثر القطاعات استهدافاً بالتهديدات السيبرانية، ولذلك نعتمد في إي كوم بيمنتس نهجاً استباقياً لحماية أنظمتنا وبيانات عملائنا تشمل استراتيجيتنا:

- بنية أمنية متقدمة تعتمد على أنظمة كشف التهديدات والاستجابة الفورية.
- مراقبة مستمرة من خلال مركز عمليات أمن المعلومات.
- اختبارات اختراق دورية لتقييم جاهزية الأنظمة أمام الهجمات المحتملة.
- تحديثات أمنية منتظمة للأنظمة والتطبيقات لضمان إغلاق أي ثغرات.
- سياسات صارمة لإدارة الوصول والصلاحيات داخل الشركة.
- تدريب مستمر للموظفين على التعامل مع محاولات الهندسة الاجتماعية والاحتيال الإلكتروني.

• ما هي أبرز الشراكات الاستراتيجية التي أبرمتها إي كوم بيمنتس مع شركات أو جهات حكومية؟

نؤمن في إي كوم بيمنتس أن النجاح في قطاع المدفوعات الرقمية لا يتحقق بمعزل عن التعاون البنّاء مع الشركاء في القطاعين العام والخاص لذا فقد أبرمنا عدداً من الشراكات الاستراتيجية المهمة، من أبرزها:

التكامل مع مؤسسات مالية وبنكية محلية مرخصة مثل بنك برقان وبنك وربة، مما يتيح لنا تقديم حلول دفع موثوقة.

التعاون مع مزودي حلول تقنية محليين وعالميين لتقديم أنظمة دفع مرنة وقابلة للتكامل مع أنظمة التجار المختلفة.

• ما هي النصيحة التي تقدمونها للشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية؟

نصيحتنا الأهم لأي شركة ناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية هي أن تبدأ من السوق الكويتي بثقة. الكويت تُعد من أكثر الأسواق الخليجية جاهزية ومرونة لتبني الحلول الرقمية، خصوصاً في مجال المدفوعات، وتعزيز الابتكار المالي والتحول إلى اقتصاد غير نقدي لذا نوصي الشركات الناشئة بالتالي:

- التركز على الامتثال كجزء أساسي من نموذج أعمالها، حيث يعزز هذا الموثوقية ويؤسس لنمو مستدام.
- الاستثمار في بناء حلول مخصصة للسوق المحلي.
- التركيز على تطوير وتقديم حلول دفع مبتكرة موجهة خصيصاً لخدمة قطاع تجاري محدد.
- السعي للشراكة مع شركات قائمة لان هذا يفتح أبواباً للنمو السريع واكتساب الخبرة.
- وضع المستخدم (الشركة أو التاجر) في قلب التطوير، وأن تكون حلولها عملية وقابلة للتطبيق الفوري
- الاستثمار في بناء بنية تحتية تقنية قوية منذ البداية، تضمن الاستقرار، وتحقيق أعلى معايير الأمن السيبراني.

• بماذا تنصح الشباب لبداية مشروعاتهم ومواجهة الأزمات والتحديات؟

نصيحتنا الأولى للشباب هي: ابدأ، حتى لو كانت البداية بسيطة. لا تنتظر الظروف المثالية، فغالباً ما تأتي الفرص في قلب التحديات. كما نؤكد على أهمية فهم السوق المحلي جيداً، واختيار فكرة مشروع تحل مشكلة حقيقية أو تلبي حاجة موجودة. كذلك التحلي بالصبر والمرونة في التعامل مع الأزمات؛ فكل مشروع سيواجه عقبات، لكن القدرة على التكيّف والتعلم منها هي ما يحدد النجاح الحقيقي. ويجب الاستفادة من البيئة التنظيمية في الكويت، حيث أصبح هناك دعماً واضحاً من مؤسسات الدولة، الذي يهيئ بيئة مناسبة لريادة الأعمال، خصوصاً في المجالات الرقمية والمالية.

وأخيراً، نذكّر الشباب بأن الريادة ليست فقط مشروعاً ناجحاً، بل هي رحلة تبني فيها نفسك كما تبني فكرتك.

• ما رؤيتك لعالم الأعمال في الكويت والتحديات التي يواجهها؟

عالم الأعمال في الكويت يشهد تحولاً جذرياً نحو الرقمنة والابتكار، وهو ما يفتح آفاقاً واسعة أمام رواد الأعمال والشركات. هناك بيئة حقيقية محفّزة للنمو، بفضل دعم الحكومة والرؤية الاستراتيجية للدولة، ولكن في المقابل هناك بعض التحديات التي ما زالت قائمة، أبرزها:

- الحاجة إلى تسريع الإجراءات والربط بين الجهات لتسهيل تأسيس المشروعات.
- التحوّل السريع في سلوك المستهلك وتوقعاته، وهو ما يتطلب من الشركات قدرة عالية على التكيّف والابتكار المستمر.

وأخيراً رؤيتنا أن الكويت تمتلك كل المقومات لتكون مركزاً إقليمياً للأعمال والتقنية، لكن النجاح يتطلب تعاوناً مستمراً بين القطاعين العام والخاص، وإرادة حقيقية للاستثمار في الإنسان والتقنية معاً."

على أساس سنوي في نهاية مارس 2025

5.88 % ارتفاع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية لتصل إلى 93.51 مليار دينار

أصدر بنك الكويت المركزي نشرة موجزة لأبرز التطورات النقدية والمصرفية المحلية. يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية شهر مارس لعام 2025 مقارنة مع مؤشرات الشهر المقابل من العام السابق (على أساس سنوي) بصفة رئيسية. وفيما يلي هذه التطورات:

أولاً التطورات النقدية (عرض النقد)

1. عرض النقد (M1):

انخفض رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق «الكتلة النقدية» (M1) بنحو 0.16 مليار دينار وبنسبة 1.4 % لتبلغ قيمته نحو 10.96 مليارات دينار في نهاية مارس 2025 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 11.12 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى التراجع في رصيد عرض النقد (M1) بصفة رئيسية لانخفاض رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 0.24 مليار دينار وبنسبة 2.5 % لتصل قيمته نحو 9.16 مليارات دينار وارتفاع رصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بقيمة 0.08 مليار دينار وبنسبة 4.5 % لتصل قيمته نحو 1.80 مليار دينار.

2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعا بقيمة 1.74 مليار دينار وبنسبة 4.4 % لتبلغ قيمته نحو 41.56 مليار دينار في نهاية مارس 2025 مقابل نحو 39.83 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية) بقيمة بلغت نحو 1.89 مليار دينار وبنسبة 6.6 % من جهة، وتراجع رصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 0.16 مليار دينار وبنسبة 1.4 % من جهةٍ أخرى وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يمكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من:

أ. صافي الموجودات المحلية (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحا منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى «صافي»).

ب. صافي الموجودات الأجنبية في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

وتشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية مارس 2025 جاء كنتيجة للارتفاع في كل من صافي الموجودات الأجنبية بنحو 1.44 مليار دينار وبنسبة 5.4 % (حيث ارتفع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 1.90 مليار دينار وبنسبة 13.9 %، وتراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 0.45 مليار دينار وبنسبة 3.5 %)، وصافي الموجودات المحلية بنحو 0.30 مليار دينار وبنسبة 2.3 %.

ثانياً: التطورات المصرفية (على مستوى نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 5.88 مليارات دينار وبنسبة 6.7 % لتبلغ قيمته نحو 93.51 مليار دينار في نهاية مارس 2025 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 87.63 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية بما يعادل نحو 3.32 مليارات دينار وبنسبة 13.1 % لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 28.56 مليار دينار، والودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية بقيمة 0.86 مليار دينار وبنسبة 68.0 % لتصل إلى نحو 2.12 مليار دينار، وموجودات أخرى بقيمة 0.69 مليار دينار وبنسبة 26.9 % لتصل إلى نحو 3.27 مليارات دينار والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 2.36 مليار دينار وبنسبة 5.2 % لتصل إلى نحو 47.95 مليار دينار. وفي المقابل، تراجعت أرصدة كل من المطالب على الحكومة، والنقد بخزائن البنوك المحلية والقروض للبنوك، والمطالب على

شكل (3) تطورات عرض النقد (M2)

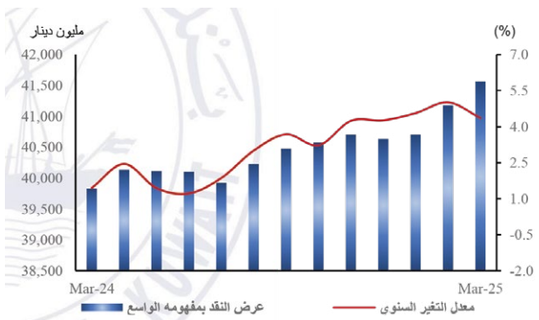

شكل (6) تطورات إجمالي موجودات البنوك المحلية

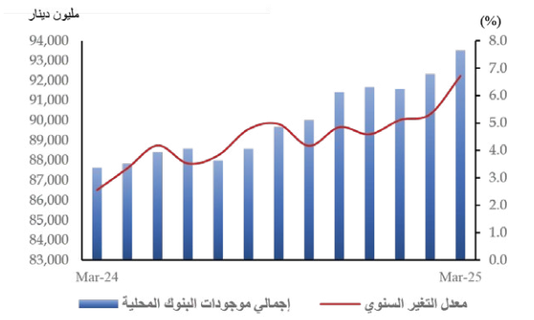

المؤسسات العامة بنسب بلغت نحو 28.4 %، و 19.2 %، و 11.1 %، و 3.5 % لكل منهم على الترتيب.

هذا، وتمثل المطالب على القطـــاع الخاص المكون الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 51.3 % من إجمالي هذه الموجودات في نهاية مارس 2025، مقابل نسبة بلغت نحو 52.0 % في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

وتأتي الموجودات الأجنبية في المرتبة التالية بنســبة بلغت نحو 30.5 % من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية مارس 2025 مقابل نسبة بلغت نحو 28.8 % في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ومن الجدير ذكره أن الارتفـــاع في رصيد الموجودات الأجنبية جاء كمحصلة لارتفاع أرصدة كل من التسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، والاســـتثمارات الأجنبية، وقروض للبنوك الأجنبية، والموجودات الأخرى بنحو 24.1 %، و 21.7 %، و 14.4 %، و 13.4 % لكل منهم على الترتيب من جهة، وتراجع أرصدة الودائع لدى بنوك أجنبية بنحو 11.0 % من جهة أخرى.

ومـــن جانب آخر، تـــشير البيانـــات إلى ارتفـــاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بما يعادل 1.90 مليار دينار وبنســـبة 13.9 % لتبلغ قيمته ما يعادل نحو 15.59 مليار دينار في نهاية مارس 2025 مقابل ما يعادل نحو 13.68 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك الارتفاع للارتفاع في رصيد كل من الموجودات الأجنبية بنحو 3.32 مليارات دينار وبنسبة 13.1 %، ورصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 1.42 مليار دينار وبنسبة 12.2 %.

2. التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

ســـجلت أرصدة الجزء النقدي المســـتخدم من التســـهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 2.12 مليار دينار وبنسبة 4.4 % ليصل إجمالي الرصيد إلى نحو 50.23 مليار دينار في نهاية مارس 2025 مقابل قيمـــة بلغت نحو 48.10 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُشار إلى أن الجزء النقدي من التســـهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، والتســـهيلات الائتمانية الشـــخصية ساهما بنسبة 72.1 %، و 27.9 % مـــن الارتفاع في قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين على الترتيب. وعلى نحو أكثر تفصيلاً، ســـجل الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، الذي بلغت نســـبته نحو 61.4 % من إجمالي التســـهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعا قيمته نحو 1.53 مليار دينار وبنســـبة 5.2 %، لتبلغ قيمته نحو

شكل (12) تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية

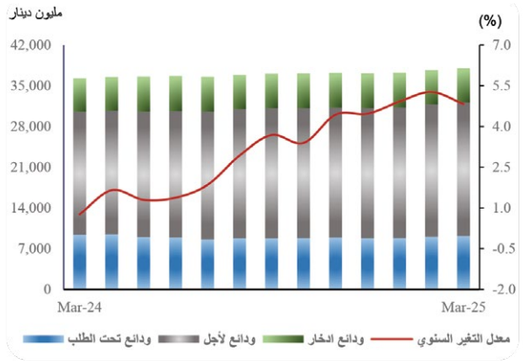

شكل (13) تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية

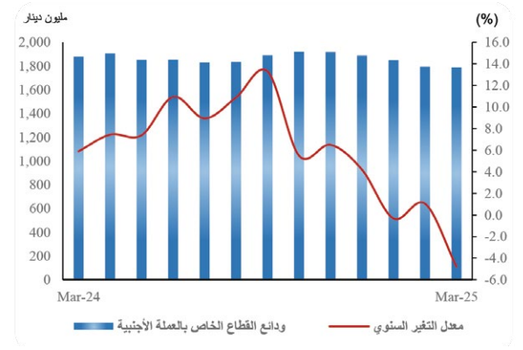

شكل (14) تطور قيم المعاملات بأستخدام البطاقات البلاستيكية

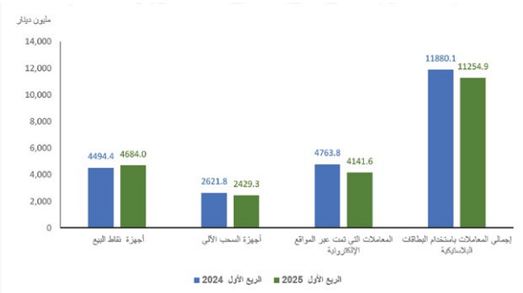

30.82 مليار دينار في نهاية مارس 2025 مقابل نحو 29.29 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

وجاء هذا الارتفاع مدفوعا بصفة أساسية بزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من العقار والإنشاء (0.76) مليار دينار، وبنســـبة (6.1 %)، والخدمات الأخرى (0.36) مليار دينار، وبنسبة 10.8 %، وشراء أوراق مالية أفراد وشركات ومؤسسات (0.32) مليار دينار، وبنســـبة 9.1 %)، والتجارة (0.32) مليار دينار، وبنسبة (9.1 %)، ومؤسسات مالية غير البنوك (0.17) مليار دينار، وبنسبة 13.3 %)، بالإضافة إلى الارتفاع في أنشطة الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 30.1 % في نهاية مارس 2025 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

ومن جانب آخر، تراجعت أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة النفط الخام والغاز (0.20 مليار دينار، وبنسبة 10.5 %)، وقروض للبنـــوك (0.11) مليار دينار، وبنســـبة 11.1 %)، والصناعة (0.09) مليار دينار، وبنسبة 3.8 %)، بالإضافة إلى التراجع المحدود في الخدمات العامة بنسبة 4.8 % في نهاية مارس 2025 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

ارتفـــع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحـــو 1.45 مليار دينار وبنســـبة 2.9 % لتبلغ قيمته نحو 51.07 مليار دينار في نهاية مـــارس 2025 مقابل قيمة بلغت نحـــو 49.62 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويعزى ذلك للارتفاع في رصيد كل من ودائع القطاع الخـــاص "المقيم" بنحو 1.66 مليار دينار وبنسبة 4.3 % حيث بلغت قيمته 39.76 مليار دينار في نهاية مارس 2025 مقابل نحو 38.11 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ورصيد ودائع الحكومة بنحو 0.04 مليار دينار وبنسبة 0.8 % لتبلغ قيمته 4.69 مليارات دينار في نهاية مـــارس 2025 مقابل 4.65 مليارات دينار في نهاية الشـــهر المقابل من العام السابق من جهة، والانخفاض في رصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 0.24 مليار دينار وبنسبة 3.5 % لتبلغ قيمته نحـــو 6.62 مليارات دينار في نهاية مارس 2025 مقابل نحو 6.87 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق من جهة أخرى.

هذا، وتعد ودائع القطاع الخاص المصدر الأســـاسي للتمويل في البنوك المحلية، حيث بلغت نســـبتها 42.5 % من إجمالي مطلوبات البنـــوك المحلية في نهاية مارس 2025. كما بلغت نسبة كل من ودائع المؤسسات العامة وودائع الحكومة نحو 7.1 % و 5.0 % لـــكل منهما على الترتيب من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية مارس 2025.

4. تطور قيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية:

بلغت قيمة إجمالي المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية نحو 11.25 مليار دينـــار خلال الربع الأول عام 2025 منها 10.54 مليارات دينار باســـتخدام البطاقات البلاســـتيكية داخل دولة الكويت، و 0.71 مليار دينار خارج دولة الكويت مقابل نحو 11.88 مليار دينار خلال الربع المقابل من العام السابق، أي بانخفاض قيمتـــه 0.63 مليار دينار ونســـبته 5.3 % فـــيما بين الربعين المذكورين. ويعزى ذلـــك الانخفاض لتراجع كل من المعاملات التي تمت عبر المواقع الإلكترونية بقيمـــة 0.62 مليار دينار وبنســـبة 13.1 % لتبلغ نحو 4.14 مليار دينار)، ومعاملات أجهزة السحب الآلي بقيمة 0.19 مليار دينار وبنسبة 7.3 % لتبلغ نحو 2.43 مليار دينار من جهة، وارتفـــاع أجهزة نقاط البيع بقيمة 0.19 مليار دينار وبنســـبة 4.2 % لتبلغ نحو 4.68 مليارات دينار من جهة أخرى.

أبرز النتائج يمكن إيجازها على النحو التالي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 4.4 % لتبلغ قيمته نحو 41.56 مليار دينار.
- ارتفاع رصيد إجمالي موجـــودات البنوك المحلية بنحو 5.88 مليارات دينار وبنسبة 6.7 %.
- ارتفاع رصيد صافي الموجـــودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بقيمة 1.90 مليار دينار وبنسبة 13.9 %.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المســـتخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 2.12 مليار دينار وبنســـبة 4.4 %.
- ارتفاع رصيـــد إجمالي ودائع المقيـــمين في البنوك المحلية بنحو 1.45 مليار دينار وبنســـبة 2.9 %، وارتفاع ودائع القطاع الخـــاص "المقيم" بنحو 1.66 مليار دينار وبنسبة 4.3 %.
- تراجعت قيمة إجمالي المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية بنحو 0.63 مليار دينار وبنسبة 5.3 % خلال الربـــع الأول 2025 مقارنة بالربـــع المقابل من العام السابق.

بتراجع نسبته 1.4 %

405.2 مليون دينار صافي أرباح البنوك الكويتية في الربع الأول من عام 2025

حقق قطاع البنوك الكويتية (ويشمل 9 بنوك) خلال الربع الأول من العام الحالي تراجعاً في صافي الأرباح مقارنة بالفترة المناظرة من عام 2024، إذ بلغت أرباح الربع الأول 2025 (بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية) نحو 405.2 مليون دينار بانخفاض مقداره 5.8 مليون دينار ونسبته - 1.4% مقارنة بنحو 411 مليون دينار للفترة المناظرة من عام 2024.

ويأتي هذا الانخفاض محصلة لما سجلته ثلاثة بنوك من تراجع في أرباحها (بنك الكويت الوطني، وبنك الخليج والبنك التجاري الكويتي)، على الرغم من زيادة أرباح معظم البنوك الأخرى. ويأتي ذلك رغم التحديات الاقتصادية التي فرضتها الأحداث والتطورات كالتوترات الجيوسياسية المستمرة عالمياً وإقليمياً، والمخاوف من نشوب حرب تجارة عالمية، إضافة إلى أوضاع الاقتصاد الكلي المعقدة في معظم أنحاء العالم.

وتشكل أرباح بيت التمويل الكويتي 41.5 % من إجمالي أرباح كافة البنوك في الربع الأول من عام 2025 مقابل 39.6 % في الربع الأول من عام 2024، فيما تشكل أرباح بنك الكويت الوطني 33.1 % من إجمالي أرباح كافة البنوك في الربع الأول من عام 2025 مقابل 35.7 % في الربع الأول من عام 2024.

الضرائب التكميلية وتأثيرها

وتأثرت أرباح بعض البنوك بارتفاع الضرائب نتيجة لبداية تطبيق احتساب ضريبة الحد الأدنى المحلية التكميلية على مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات العاملة في الكويت. ولكن على الرغم من ذلك، أكدت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية أن تصنيفات البنوك الكويتية لم تتأثر بالضريبة على الكيانات متعددة الجنسيات التي دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 2025. وأشارت الوكالة في تقرير حديث إلى أن هذه الضريبة لن تشكل ضغطاً يُذكر على قدرة البنوك في توليد رأس المال نظراً لصغر حجمها ونسبة كفاية رأس المال التي تتجاوز الحدود المطلوبة من الجهات الرقابية، ومع ذلك، قد تؤثر الضريبة في بعض البنوك أو تُبطئ من وتيرة توسعها خارج الكويت.

وتهدف الضريبة إلى دعم الإيرادات المالية للدولة من خلال ضمان دفع الشركات متعددة الجنسيات العاملة في البلاد -بما في ذلك تلك التي تتخذ من الكويت مقراً رئيسياً- لمعدل ضريبة فعلي لا يقل عن 15 % على عملياتها الموحدة. وتنطبق هذه الضريبة على الشركات الكبرى متعددة الجنسيات (التي تحقق إيرادات موحدة سنوية لا تقل عن 750 مليون يورو في سنتين على الأقل من السنوات الأربع الماضية)، والتي لديها كيانات في ولايات قضائية تقل فيها معدلات الضرائب عن 15% (بشرط أن تحقق تلك الكيانات إيرادات لا تقل عن 10 ملايين يورو وأرباحاً لا تقل عن مليون يورو).

4.4 % زيادة في أرباح البنوك الإسلامية

سجلت مجموعة البنوك الإسلامية (أربعة بنوك) ارتفاعًا في مساهمتها في أرباح البنوك الكويتية من 48.3 % في الربع الأول من عام 2024 إلى 51.2 % في الربع الأول من عام 2025. فقد ارتفعت الأرباح الصافية لهذه المجموعة بنحو 8.8 مليون دينار وبنسبة 4.4 % لتصل إلى 207.4 مليون دينار في الربع الأول من عام 2025 مقارنة بنحو 198.6 مليون دينار في الربع الأول من عام 2024، ويعزى ذلك بشكل أساسي للزيادة التي حققها بيت التمويل الكويتي وبنك بوبيان، حيث شكلت أرباح بيت التمويل الكويتي 81.1 % وبنك بوبيان 12.8 % من إجمالي أرباح البنوك الإسلامية.

-6.9 % انخفاض في أرباح البنوك التقليدية

شهد الربع الأول من عام 2025 أداءً أضعف لمجموعة البنوك التقليدية مقارنة بالربع الأول من عام 2024، فقد سجلت الأرباح الصافية الإجمالية لهذه المجموعة انخفاضًا قيمته 14.6 مليون دينار ونسبته -6.9 % لتصل إلى 197.8 مليون دينار في الربع الأول من عام 2025 مقارنة بنحو 212.4 مليون دينار في الربع الأول من عام 2024. ويعزى ذلك بشكل أساسي للانخفاض الملحوظ الذي سجله بنك الخليج وبنك الكويت الوطني، حيث بلغت نسبة أرباح الوطني 67.8 % من إجمالي أرباح البنوك التقليدية. غير أن مساهمة البنوك التقليدية في الأرباح سجلت انخفاضًا في إجمالي أرباح البنوك الكويتية من 51.7 % في الربع الأول من عام 2024 إلى 48.8 % في الربع الأول من عام 2025.

"بيتك" يسجل أعلى أرباح بين البنوك الكويتية

وقد سجل بيت التمويل الكويتي أعلى صافي أرباح بين البنوك التسعة مسجلاً نحو 168.1 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2025 مقارنة بنحو 162.9 مليون دينار في الربع الأول من عام 2024 بنمو بلغت قيمته 5.3 مليون دينار ونسبته 3.2 %. ويعزى هذا الارتفاع في إجمالي الأرباح الصافية، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. فقد ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 62.6 مليون دينار بنسبة 15.9 %، لتصل إلى نحو 454.9 مليون دينار مقارنة بما قيمته 392.4 مليون دينار للفترة المناظرة من العام السابق. ومن جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 14.4 مليون دينار وبنسبة 10.0 %، ليرتفع إلى نحو 159.2 مليون دينار مقابل نحو 144.8 مليون دينار. وبلغت إجمالي المخصصات نحو 19.3 مليون دينار، مقارنة بصافي المعكوس

صافي أرباح البنوك الكويتية (مليون دينار)

	الربع الأول		التغير	
	2024	2025	قيمة	%
الإجمالي	**411.0**	**405.2**	**5.8 -**	**1.4 -**
البنوك التقليدية	**212.4**	**197.8**	**14.6 -**	**6.9 -**
الوطني	146.6	134.1	12.5 -	8.5 -
التجاري	28.3	28.0	0.3 -	1.0 -
الخليج	12.9	9.4	3.5 -	27.4 -
برقان	10.1	10.7	0.5	5.3
الأهلي	14.5	15.7	1.2	8.1
البنوك الإسلامية	**198.6**	**207.4**	**8.8**	**4.4**
بيتك	162.9	168.1	5.3	3.2
بوبيان *	25.0	26.5	1.5	6.0
الدولي	6.0	7.3	1.3	21.1
وربة	4.7	5.5	0.8	16.2

المصدر: تقارير البيانات المالية للبنوك الكويتية للربع الأول 2025 - مجلة المصارف.
* بنك بوبيان هو أحد الشركات التابعة لمجموعة بنك الكويت الوطني.وتدخل بياناته المالية ضمن بيانات بنك الكويت الوطني وفقا لنسبة الاستحواذ.

من المخصصات ومخصص انخفاض القيمة بنحو 4.6 مليون دينار في نهاية الربع الأول 2024.

تلاه في المرتبة الثانية بنك الكويــت الوطني ليصل إلى 134.1 مليــون دينار خلال الربع الأول من عام 2025 (ليتصدر بذلك قائمة البنوك التقليدية) مقارنة بنحو 146.6 مليون دينار في الربع الأول من عام 2024 بانخفاض بلغت قيمته 12.5 مليون دينار ونســبته -8.5 %. ويعزى ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في الضرائب، إذ بلغت قيمة الحد الأدنى من الضريبة التكميلية المحلية نحو 14.4 مليون دينار للربع الأول، إضافة إلى ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، فقد ارتفع صافي إيرادات التشغيل بنحو 1.7 مليون دينار وبنسبة 0.6 %، حيث بلغ نحو 310.7 مليون دينار مقارنة بنحو 309 مليون دينار في الربع الأول من العام السابق. وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة 4.3 مليون دينار أو ما نســبته 3.8 %، ليصل إلى نحو 115.7 مليون دينار مقارنة بنحو 111.5 مليون دينار في الربع الأول من عام 2024. وبلغ إجمالي المخصصات نحو 21.5 مليون دينار، منخفضاً بنحو 4 مليون دينار أو بنسبة -15.6 % مقارنة بنحو 25.5 مليون دينار.

وفي المرتبة الثالثــة البنك التجاري الكويتي مسجلاً نحو 28.0 مليون دينار بانخفاض طفيف بلغت قيمته 0.3 مليون دينار ونسبته -1.0 % مقارنة بنحو 28.3 مليون دينار في الربع الأول من عام 2024. ويعزى ذلك إلى انخفاض إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بقيمة أعلى من انخفاض إجمالي المصروفات التشــغيلية. فقد انخفض إجمالي الإيرادات التشــغيلية بنحو 1.2 مليون دينار أو بما نسبته -2.8 %، لتصل إلى نحو 42.9 مليون دينار مقارنة بنحو 44.1 مليون دينار للفترة المناظرة من عام 2024. وانخفض إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 103 ألف دينار أو بنسبة -0.7 %، لتصل إلى نحو 15.5 مليون دينار مقارنة بنحو 15.6 مليون دينار للفترة المناظرة من عام 2024 . وبلغ صافي المعكوس من مخصص انخفاض القيمة والمخصصات الأخرى نحو 2.0 مليون دينار، بارتفاع قيمته 800 ألف دينار وبنسبة 68.0 % مقارنة بنحو 1.2 مليون دينار.

المرتبة الرابعة بنــك بوبيان مسجلاً نحو 26.5 مليون دينار ونمو بلغــت قيمته 1.5 مليون دينار ونســبته 6.0 % مقارنة بنحو 25.0 مليون دينــار في الربع الأول من عام 2024 مســجلاً ثالث أعلى معدل نمو بين البنوك الإسلامية. ويعزى ذلك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، حيث ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 3.8 مليون دينار وبنسبة 6.1 % لتصل إلى 65.4 مليون دينار مقارنة بنحــو 61.6 مليون دينار للفترة المناظرة مــن عام 2024. بقيمة

مساهمة البنوك في إجمالي صافي أرباح الربع الأول 2025

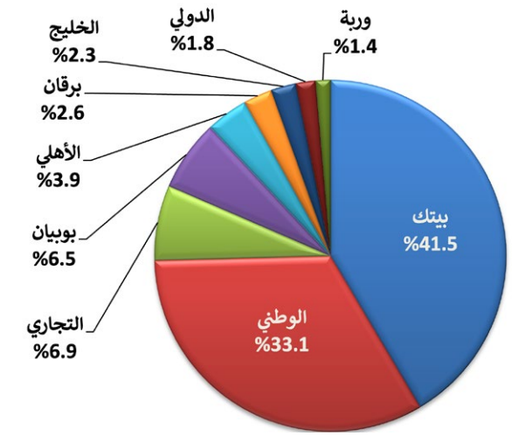

أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة 684 ألف دينار وبنسبة 2.3 %، لتصل إلى نحو 30.6 مليون دينار مقارنة بنحــو 29.9 مليون دينار في الفترة ذاتها من عام 2024، وتراجع مخصص انخفاض القيمة بنحو 2.5 مليون دينار وبنسبة -42.3 %، لتصل إلى نحو 3.4 مليون دينار مقارنة بنحو 5.9 مليون دينار.

المرتبة الخامســة البنك الأهلي الكويتي بأرباح بلغت قيمتها 15.7 مليون دينار ونمو بلغت قيمته 1.2 مليون دينار ونسبته 8.1% مقارنة بنحــو 14.5 مليون دينار في الربــع الأول من عام 2024، ويعزى ذلك إلى انخفاض إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أعلى من انخفاض إجمالي الإيرادات التشغيلية، حيث حقق إجمالي الإيرادات التشغيلية انخفاضاً بقيمة 1.5 مليون دينار وبنسبة -2.8%، لتصل إلى نحو 50.4 مليون دينار مقارنة بنحو 51.9 مليون دينار. من جهة أخرى، انخفض إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 2.9 مليون دينار وبنســبة -12.2 %، لتبلغ نحو 21.1 مليون دينار مقارنة بنحو 24.1 مليــون دينار للفترة المناظرة من عام 2024. وارتفعت إجمالي المخصصات بنحو 499 ألف دينار أو ما نسبته 4.7 %، لتبلغ نحو 11.1 مليون دينار مقارنة بنحو 10.6 مليون دينار.

المرتبة السادســة بنك برقان بقيمة أرباح بلغت نحو 10.7 مليون دينار (بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية) بزيادة بلغت قيمتها 0.5 مليون دينار ونسبتها 5.3 % مقارنة بنحو 10.1 مليون دينار في الربع

صافي أرباح البنوك الكويتية في الربع الأول من عام 2025

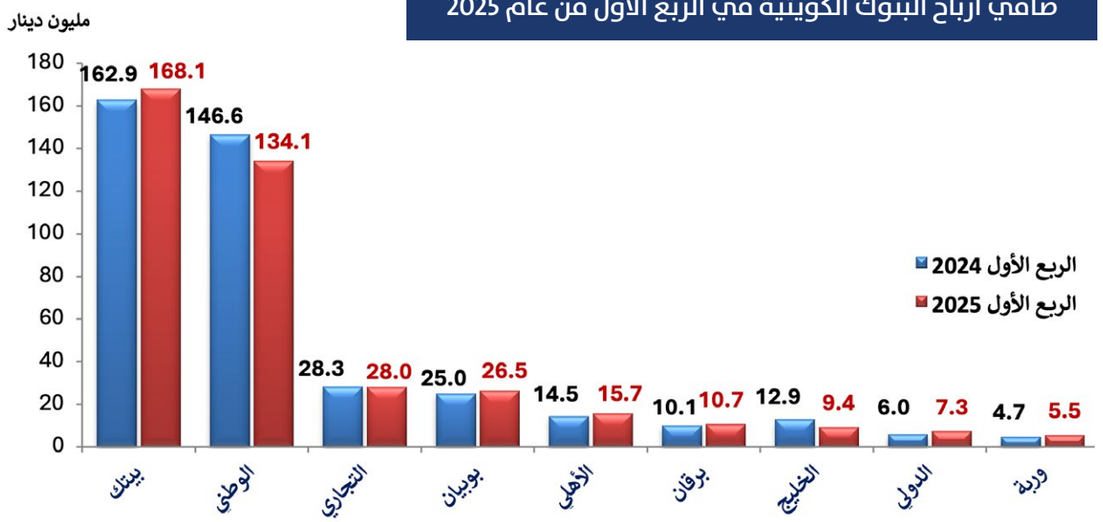

الأول من عام 2024. وارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 4.3 مليون دينار أي بنسبة 8.1 %، حيث بلغ نحو 57.9 مليون دينار مقارنة بنحو 53.6 مليون دينار للفترة المناظــرة من عام 2024. وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة 3.7 مليون دينار أو بنســبة 12.3 %، حيث بلغ نحو 33.4 مليون دينار مقارنة بنحو 29.8 مليون دينار. وارتفع إجمالي المخصصات بنحو 3.7 مليون دينار أو نحو 36.2 %، لتصل إلى نحو 14 مليون دينار مقارنة بنحو 10.3 مليون دينار في الفترة المناظرة من العام السابق.

المرتبة السابعة بنك الخليج بقيمة 9.4 مليون دينار وتراجع بلغت قيمته 3.5 مليون دينار ونسبته -27.4 % مقارنة بنحو 12.9 مليون دينار في الربع الأول من عــام 2024. ويعزى ذلك إلى انخفاض إجمالي الإيرادات التشــغيلية مقابل ارتفاع إجمالي المصروفات التشــغيلية. فقد انخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 4.3 مليون دينار وبنسبة -8.9 %، لتصل إلى نحو 44 مليون دينار مقارنة بنحو 48.3 مليون دينار. من جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 1.4 مليون دينار وبنسبة 6.7 %، لتصل إلى نحو 23.1 مليون دينار مقارنة بنحــو 21.7 مليون دينار في الفترة المناظــرة من عام 2024. وانخفــض إجمالي المخصصات بقيمة 2 مليون دينار أي بنســبة -15.7 %، لتصل إلى نحو 11 مليون دينار مقارنة بنحو 13.1 مليون دينار.

المرتبة الثامنة بنك الكويت الدولي بقيمة أرباح بلغت 7.3 مليون دينار ونمو قيمته 1.3 مليون دينار ونسبته 21.1 % مقارنة بنحو 6.0 مليون دينار في الربع الأول من عام 2024 مسجلاً أعلى معدل نمو بين البنوك الإسلامية. وارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 513 ألف دينار أو بنســبة 2.4 %، لتصل إلى نحو 21.6 مليون دينار مقارنة بنحو 21.1 مليون دينار للفترة المناظرة من عام 2024. وارتفع إجمالي المصروفات التشــغيلية بنحو 1.5 مليون دينار أو بنسبة 13.1 %، ليصل إلى نحو 13 مليون دينار مقارنة بنحو 11.5 مليون دينار للفترة المناظرة من عــام 2024، وبلغ إجمالي المخصصات نحو 914 ألف دينار، أي بانخفاض بلغت نسبته -71.5 % أو نحو 2.293 مليون دينار مقارنة بنحو 3.207 مليون دينار.

المرتبة التاسعة بنك وربة بأرباح بلغت قيمتها 5.5 مليون دينار بزيادة قيمتها 0.8 مليون دينار ونسبتها 16.2 % مقارنة بنحو 4.7 مليون دينار في الربــع الأول من عام 2024. ويعزى ذلك إلى انخفاض إجمالي المخصصات بقيمة أعلى من انخفاض الربح التشغيلي للبنك. وانخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 148 ألف دينار وبنسبة -0.8 %، لتصل إلى نحو 18.2 مليون دينار مقارنة بنحو 18.4 مليون دينار للفترة المناظرة من عام 2024. وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 613 ألف دينار أو ما نسبته 6.3 %، لتصل إلى نحو 10.4 مليون دينار مقارنة بنحو 9.8 مليون دينار، وانخفض إجمالي المخصصات بنحو 1.6 مليون دينار وبنسبة -43.7 %، لتبلغ نحو 2 مليون دينار مقارنة بنحو 3.6 مليون دينار.

الوطني NBK

بنك الكويت الوطني يحقق أرباحاً صافية بقيمة 134.1 مليون دينار في الربع الأول من العام 2025

أعلن بنك الكويت الوطني عن نتائجه المالية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2025، حيث حقق البنك صافي أرباح بلغت 134.1 مليون دينار (434.8 مليون دولار أمريكي) مقارنة مع صافي أرباحه في الربع الأول من العام 2024 البالغة 146.6 مليون دينار (475.3 مليون دولار أمريكي). وبلغت الأرباح قبل الضريبة 173.4 مليون دينار (562.3 مليون دولار أمريكي) مقارنة لذات الفترة من العام 2024 والبالغة 172.0 مليون دينار (557.7 مليون دولار أمريكي).

وارتفع إجمالي الموجودات كما في نهاية مارس من العام 2025 بواقع 8.7% على أساس سنوي لتصل إلى 41.6 مليار دينار (135 مليار دولار أمريكي)، فيما زادت القروض والتسليفات الإجمالية بما نسبته 9.9% مقارنة بما كانت عليه خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، لتبلغ 24.6 مليار دينار (79.8 مليار دولار أمريكي).

وبلغت ودائع العملاء 23.5 مليار دينار كويتي (76.2 مليار دولار أمريكي) كما في نهاية مارس من العام 2025، مسجلة نمواً نسبته 5.6% على أساس سنوي، بينما ارتفعت حقوق المساهمين بما نسبته 6.4% على أساس سنوي، لتصل إلى 4.0 مليارات دينار (13.1 مليار دولار أمريكي).

نتائج جيدة

وفي سياق تعليقه على النتائج المالية الفصلية للبنك، قال رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني، حمد البحر: «استهل بنك الكويت الوطني عام 2025 بنتائج مالية جيدة في الربع الأول، رغم التحديات الاقتصادية التي فرضتها جملة من الأحداث والتطورات كالتوترات الجيوسياسية المستمرة عالمياً وإقليمياً، والمخاوف من نشوب حرب تجارة عالمية بعد الرسوم الجمركية الأمريكية الأخيرة، إضافة إلى أوضاع الاقتصاد الكلي المعقدة في معظم أنحاء العالم».

وأضاف البحر: «مرة أخرى، يؤكد بنك الكويت الوطني مرونته وقدرته على التكيف مع مختلف الظروف الاقتصادية، مرتكزاً على إستراتيجية التنويع في منتجاته وخدماته عبر مزيج قطاعات أعماله وعبر مناطق جغرافية مختلفة، والتي تدعمها الميزانية العمومية القوية للبنك والرسملة المتينة والسيولة العالية وجودة الأصول المرتفعة، مع اتباعه لنهج حصيف في إدارة المخاطر».

وأكد أن «الوطني» يتمتع بوضع قوي للحفاظ على مكانته الرائدة على مستوى القطاع المالي المحلي، وتقديم قيمة مضافة على المدى الطويل لمساهميه وعملائه والمجتمعات التي يعمل بها، لافتاً إلى أن البنك يواصل حصد فوائد استثماراته في التكنولوجيا وكوادره البشرية.

وأفاد البحر بأن «الوطني» يسعى خلال العام 2025 إلى تسريع جهود التمويل المستدام بما يتماشى مع هدفه لوصول محفظة الأصول المستدامة إلى نحو 10 مليارات دولار أمريكي بحلول العام 2030، كما سيواصل تنفيذ مبادرات مختلفة كجزء من جهوده لتحقيق الحياد الكربوني».

وأشار إلى أن البنك ساهم في إطلاق ودعم العديد من المبادرات في مجالات متنوعة خلال الربع الأول من العام 2025، والتي تدعم موقعه الريادي كأكبر مساهم في مجال المسؤولية الاجتماعية في الكويت، ومنها ما تضمنته حملة البنك الرمضانية السنوية «افعل الخير في شهر الخير» هذا العام من أنشطة صحية ورياضية وثقافية وترفيهية مختلفة.

مصدات قوية

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، عصام الصقر: «تعكس النتائج المالية للبنك خلال الربع الأول من العام الحالي ما يتمتع به من مصدات قوية مكّنته من مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الأسواق الإقليمية والمحلية».

حمد البحر
رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني

• مرة أخرى يثبت «الوطني» قدرته على التكيف مع مختلف الظروف الاقتصادية

• نتائج مالية جيدة تعكس إستراتيجية التنويع المدعومة بميزانية عمومية قوية ورسملة متينة وجودة أصول مرتفعة

• «الوطني» يتمتع بوضع قوي للمحافظة على مكانته الرائدة على مستوى القطاع المالي

• نسعى لتسريع جهود التمويل المستدام للوصول بمحفظة الأصول المستدامة إلى 10 مليارات دولار بحلول العام 2030

عصام الصقر
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني

• «الوطني» يتمتع بمصدات قوية لمواجهة التحديات العالمية وانعكاساتها على الأسواق الإقليمية والمحلية

• مزيج أعمالنا المتنوع واستثماراتنا المدروسة بعناية وإدارتنا الحصيفة للمخاطر منحتنا مرونة تشغيلية في قطاعات أعمالنا المختلفة

• عملياتنا الدولية وبنك بوبيان يواصلان مساهمتهما القوية في نمو الإيرادات والربحية

ولفت الصقر إلى أن مزيج الأعمال المتنوع والاستثمارات الإستراتيجية المدروسة بعناية والإدارة الحصيفة للمخاطر، أتاحت للبنك تحقيق مرونة تشغيلية في قطاعات أعماله المختلفة خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام 2025 وعلى رأسها الأعمال المصرفية الرئيسية، الأمر الذي خفف إلى حد كبير من تأثير الظروف الاقتصادية غير المواتية التي اشتدت وتيرتها خلال الفترة الأخيرة.

وأفاد بأن صافي أرباح البنك خلال الربع الأول من العام 2025 تأثر مع بداية تطبيق احتساب ضريبة الحد الأدنى المحلية التكميلية على مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات العاملة في الكويت، مما نتج عنه تراجع في صافي الأرباح بنحو 8.5% فيما استقرت الأرباح قبل الضريبة بالمقارنة لذات الفترة من العام السابق.

وكشف الصقر أن مجموعة بنك الكويت الوطني حققت صافي إيرادات تشغيلية بلغ 310.7 مليون دينار (1.0 مليار دولار أمريكي) في الربع الأول من العام 2025 بنمو بلغت نسبته 0.6% على أساس سنوي، مشيراً إلى مواصلة مساهمة كل من العمليات الدولية لمجموعة بنك الكويت الوطني وبنك بوبيان – الذراع الإسلامي للمجموعة – بشكل أساسي في نمو الإيرادات والربحية.

اقتناص الفرص

وأكد استمرار بنك الكويت الوطني في الاستثمار بالتكنولوجيا ودفع عجلة الابتكار لتحقيق مستقبل مالي شامل ومستدام، وتوسيع قاعدة عملائه بالتزامن مع اقتناص الفرص في الأسواق الواعدة والقطاعات الحيوية.

وأفاد الصقر بأن بنك الكويت الوطني واصل خلال الربع الأول من العام 2025 تقديم حلول وخدمات مبتكرة صممت خصيصاً لتلبية احتياجات عملائه المتغيرة، ليبرهن قدرته على مواكبة تطورات السوق المتسارعة، منوهاً إلى إبرام البنك شراكات إستراتيجية مع مؤسسات محلية وعالمية رائدة في قطاعاتها، حرصاً منه على منح عملائه تجربة مصرفية استثنائية وشاملة.

وفيما يتعلق بإدارة الثروات، أوضح الصقر أن «الوطني للثروات» استمرت بتعزيز عروضها عبر تقديم مجموعة من الحلول الشاملة في مجال الخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات، والتخطيط المالي، وإدارة الاستثمارات والخدمات الاستشارية عبر شبكةٍ عالمية واسعة من العمليات المتكاملة، ما يرسخ مكانتها كأكبر كيان لإدارة الثروات محلياً وبين الأكبر إقليمياً.

وشدد الصقر على حرص البنك على المشاركة الفاعلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية في الكويت من خلال تمويل المشاريع الإستراتيجية للبنية التحتية، ودعمه المستمر لرواد الأعمال، وتعزيز الشمول المالي، مع المحافظة على قدرته التنافسية محلياً والحرص على تنمية أعماله في أسواقه الخارجية.

وأكد حرص البنك على رفع مستوى الكفاءة التشغيلية في مختلف قطاعات أعماله، إضافة إلى تعزيز دوره في دعم جهود الاستدامة في المجتمعات التي يعمل بها، وأن يكون شريكاً رئيسياً لعملائه في مساعيهم للحصول على التمويل المستدام.

البيئة التشغيلية

وفيما يتعلق بتوقعاته لبيئة الأعمال في الكويت، قال الصقر: «هناك عدة مؤشرات قد تنعكس إيجاباً على البيئة التشغيلية في الكويت خلال العام 2025، في مقدمتها استمرار زخم ترسية وتنفيذ المشاريع، بينما من المتوقع أن يستمر الزخم الإيجابي خلال الفترة المقبلة مع توجيه الحكومة أجندتها الاقتصادية نحو منح الأولوية للمشاريع التنموية الكبرى وتسريع وتيرة تنفيذها وفقاً لرؤية 2035».

وأكد الصقر على جدية الحكومة في تحريك عجلة الإصلاحات المالية والاقتصادية، والتي ظهرت بوادرها مؤخراً بإقرار تشريعات مهمة مثل قانون التمويل والسيولة (الدين لعام) والعمل على إصدار قانون التمويل العقاري قريباً، ستدعم نمو الاقتصاد وتنعكس إيجاباً على بيئة الأعمال في الكويت، في حين تبقى تداعيات الرسوم الجمركية الأمريكية ومخاوف نشوب حرب تجارة عالمية إضافة إلى استمرار التوترات الجيوسياسية من أبرز التحديات التي ستواجهها الأسواق خلال الفترة المقبلة.

الأقوى والأفضل

وأكد بنك الكويت الوطني مجدداً قوة ومتانة علامته التجارية، حيث واصل صدارته للعلامات التجارية المصرفية الأعلى قيمة والأقوى بين جميع البنوك في الكويت خلال العام 2025، وفقاً للتقرير السنوي لشركة «براند فاينانس» العالمية لتقييم العلامات التجارية، موسعاً للفارق مع منافسيه في القطاع المصرفي الكويتي بتحقيقه قفزة بلغت نسبتها 22% في قيمة علامته التجارية مقارنة بقيمتها في العام 2024.

كما أعلنت مجلة جلوبال فاينانس مؤخراً فوز بنك الكويت الوطني بجائزة أفضل بنك في الكويت للعام 2025، ما يرسّخ ريادته على مستوى القطاع المصرفي الكويتي.

أبرز النتائج والمؤشرات خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام 2025:

134.1
مليون دينار كويتي
صافي الأرباح

310.7
مليون دينار صافي الإيرادات التشغيلية بنسبة نمو بلغت 0.6% على أساس سنوي

% 9.9
ارتفاع إجمالي القروض والتسليفات على أساس سنوي لتبلغ 24.6 مليار دينار

% 16.6
معدل كفاية رأس المال متجاوزاً الحد الأدنى للمستويات الرقابية المطلوبة

8.7% زيادة بإجمالي الموجودات
على أساس سنوي لتبلغ 41.6 مليار دينار
5.6 % نمو ودائع العملاء
على أساس سنوي لتبلغ 23.5 مليار دينار
4.0 مليار دينار حقوق المساهمين
بارتفاع بلغت نسبته 6.4% على أساس سنوي
1.38 % نسبة القروض المتعثرة
من إجمالي المحفظة الائتمانية وبلغت نسبة تغطيتها 251%

التجاري
Al-Tijari

البنك التجاري الكويتي يعلن عن تحقيق أرباح صافية بمبلغ 28.0 مليون دينار للربع الأول من عام 2025

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تسجيل أرباح صافية مقدارها 28.0 مليون دينار للربع الأول المنتهي في 31 مارس 2025 مقارنة بمبلغ 28.3 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي، وبلغت ربحية السهم للفترة الحالية 14.2 فلس (مارس 2024: 14.3 فلس).

وقد جاءت أهم المؤشرات المالية للفترة المنتهية في 31 مارس 2025 على النحو التالي:

- انخفضت الأرباح الصافية بنسبة بسيطة لا تتجاوز 1.0 % لتصل إلى 28.0 مليون دينار للفترة المنتهية في 31 مارس 2025 مقارنة بأرباح صافية بمبلغ 28.3 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2024.
- انخفضت الأرباح التشغيلية قبل المخصصات بنسبة 3.9 % لتصل إلى 27.4 مليون دينار للفترة المنتهية في 31 مارس 2025 مقارنة بمبلغ 28.5 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2024.
- انخفض صافي الدخل من الفوائد بنسبة 0.9 % ليصل إلى 29.2 مليون دينار للفترة المنتهية في 31 مارس 2025 مقارنة بمبلغ 29.5 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2024.
- ارتفع الدخل من الرسوم والعمولات بنسبة 1.9 % ليصل إلى 11.7 مليون دينار للفترة المنتهية في 31 مارس 2025 مقارنة بمبلغ 11.5 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2024.
- ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 10.7 % ليصل إلى 4,876.3 مليون دينار للفترة المنتهية في 31 مارس 2025 مقارنة بمبلغ 4,404.7 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2024.
- ارتفعت القروض والسلفيات بنسبة 6.5 % لتصل إلى 2,785.6 مليون دينار للفترة المنتهية في 31 مارس 2025 مقارنة بمبلغ 2,614.8 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2024.

الشيخ أحمد دعيج الصباح
رئيس مجلس إدارة البنك التجاري

الأداء التشغيلي للبنك:

وتعقيباً على النتائج المالية للبنك، أعرب رئيس مجلس الإدارة الشيخ أحمد دعيج الصباح عن ارتياحه بالنتائج التي حققها البنك التجاري للفترة المنتهية في 31 مارس 2025 في ظل حالة عدم اليقين التي تسود الأسواق العالمية وتؤثر سلباً على توجهات المستثمرين والمتعاملين، حيث بلغت الأرباح الصافية 28.0 مليون دينار، والتي تعكس استقرار الأداء على أساس سنوي مقارن في خضم التحديات الاقتصادية العالمية المتواصلة وتخفيض معدلات الفائدة. وتابع مبيناً أن النتائج المالية للفترة الفصلية جاءت متأثرة بانخفاض معدلات الفائدة المرجعية في عام 2024، وانخفاض الدخل من العملات الأجنبية، وعَوض ذلك جزئياً نمو القروض بنسبة 6.5% وارتفاع الدخل من الرسوم والعمولات بنسبة 1.9%. كما ارتفعت القروض والسلفيات بمبلغ 171 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2024.

النسب الرقابية:

جاءت النسب الرقابية للفترة الفصلية المنتهية في 31 مارس 2025 قوية وجيدة متجاوزة بشكل مريح المتطلبات الرقابية المحددة من قبل بنك الكويت المركزي، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال نسبة مقدارها 18.5%، وبالمثل بلغت نسبة تغطية السيولة 215.1% ونسبة صافي التمويل المستقر 110.1% ونسبة الرفع المالي 10.9%.

نسب ومعدلات الأداء:

أكد الشيخ أحمد الصباح أن البنك يواصل تحقيق نسب أداء مستقرة، بالرغم من ضبابية الأوضاع وحالة عدم اليقين التي تلقي بظلالها على المشهد الاقتصادي العالمي، إذ بلغ صافي هامش الفائدة 2.57%، للفترة المنتهية في 31 مارس 2025، بينما بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية 15.0% ونسبة العائد على الأصول 2.4%، مما يعكس كفاءة الإدارة والأداء التشغيلي الجيد. وتعتبر نسبة التكاليف إلى الإيرادات لدى البنك البالغة 36.1% ضمن أقل النسب السائدة بين البنوك الكويتية.

التطورات على صعيد الأعمال:

أكد الشيخ أحمد الصباح أن البنك مجهز بأحدث التقنيات وأفضل الخدمات المصرفية الرقمية، بما يمكّنه من مواصلة رحلته الناجحة في التحول الرقمي من خلال تحسين منصاته الرقمية وتقديم خدمات جديدة ومبتكرة للعملاء للتمتع بتجربة مصرفية متميزة. وأضاف أن التجاري قد كثف تواصله مع العملاء عن طريق التواجد في عدد من المجمعات التجارية من خلال خطة تواصل شاملة تهدف إلى تعريف العملاء بالمنتجات والخدمات المصرفية الرقمية المتكاملة التي يقدمها البنك. ويساعد هذا التواصل المباشر على نشر الثقافة المصرفية والمالية بين مختلف شرائح المجتمع.

ويواصل البنك استخدام جميع قنواته وحساباته على شبكات التواصل الاجتماعي لتوعية العملاء بالمخاطر السيبرانية وأهمية حماية معلوماتهم المصرفية من محاولات الاحتيال وذلك في إطار حملة "لنكن على دراية" التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك الكويتية.

شكر وتقدير

واختتم الشيخ أحمد الصباح حديثه بتوجيه الشكر إلى بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى بدولة الكويت على دعم وتوجيه ومساندة القطاع المصرفي، ومن الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين على تفانيهم في العمل ليبقى التجاري دوماً الاختيار المفضل للعملاء.

> **نسب الأداء مستقرة في ظل حالة عدم اليقين التي تسود الأسواق العالمية**

> **النسب الرقابية قوية وجيدة متجاوزة بشكل مريح المتطلبات الرقابية**

> **البنك مجهز بأحدث التقنيات وأفضل الخدمات المصرفية الرقمية لمواصلة رحلته الناجحة في التحول الرقمي**

بنك الخليج
GULF BANK

بنك الخليج يحقق أرباحاً صافية بقيمة 9.4 مليون دينار

في الربع الأول من العام 2025

أعلن بنك الخليج عن نتائجه المالية للأشـهر الثلاثة الأولى المنتهية في 31 مارس 2025 حيث سجل صافي ربح بمقدار 9.4 مليون دينار، أي انخفاض بمقدار 3.5 مليون دينار أو بنسـبة 27% مقارنة بصافي الربح المحقق في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2024 البالغ 12.9 مليون دينار.

وقد حقق بنك الخليج دخلاً تشغيلياً وقدره 44.0 مليون دينار للأشهر الثلاثة الأولى من العام 2025، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 9% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. كما بلغ الربح التشغيلي قبل المخصصات وخسائر انخفاض القيمة 20.9 مليون دينار، أي انخفاض بنسبة 22% مقارنة بالربع الأول من عام 2024.

الأداء المالي

يعزى الانخفاض في صافي الربح للربع الأول مـن 2025 إلى انخفـاض صافي إيرادات الفوائد بواقع 3.3 مليون دينار كويتي أو9%، إلى جانب انخفاض الإيرادات من غير الفوائد بمقدار 1.0 مليون دينار كويتي أو 10%، مقارنة بالفترة نفسها من العام السـابق على التوالي. كما ارتفعت المصروفات التشغيلية بمقدار 1.5 مليون دينـار كويتي أو 7% مقارنة بالربـع الأول من عـام 2024 , وقوبل ذلك بانخفاض إجمالي المخصصات التي بلغت 11.0 مليون دينار كويتي في الربع الأول من عام 2025، أي انخفاض بمقدار 2.1 مليون دينار كويتي أو 16% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

أما بالنسـبة لجودة الأصول، فقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.5% كما في 31 مارس 2025، مقارنة بمستويات العام السـابق البالغـة 1.2%. هذا ولا يزال البنك يتمتع بتغطية جيدة للقروض غير المنتظمة حيث بلغت 305% شاملةً إجمالي المخصصات والضمانات.

وبلغ إجمالي المخصصات الائتمانية 277 مليون دينـار كما في 31 مارس 2025، بيـنما بلغت مخصصـات البنك بموجب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (مخصصات الخسـائر الائتمانية المتوقعـة) 183 مليون دينار. مما يُثبت أن البنك يتمتع بمسـتويات جيدة من المخصصات الإضافيـة بلغت 94 مليون دينار، أي ما يفوق بشكل كبير متطلبات المعيار رقم 9.

وبالمقارنة مع نتائج 31 ديسـمبر 2024، ارتفـع إجمالي الأصول بواقع 1% ليصل إلى7.5 مليار دينـار، كما ارتفع صافي القروض والسـلف بنسـبة 3% ليصل إلى5.6 مليـار دينـار. في حين بلغت إجمالي الودائع 5.5 مليار دينار، وبلغت حقوق المساهمين 808 مليون دينار.

بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 14.9% أي أعلى بنسـبة 2.9% من الحد الأدنى الرقابي المطلـوب البالغ 12%، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.0% أي أعلى بنسبة 3.0% من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 14%.

في 22 مارس2025، عقـد بنك الخليج جمعيته العامة حيث وافق المساهمون على توزيع أرباح نقدية عن كل سـهم بمقـدار 10 فلس عن عام 2024، والتي تمثل نسـبة توزيعات نقدية تبلغ 63% للسـهم الواحد، بالإضافة إلى توزيع أسهم مجانية بنسبة 5%.

أساسيات النمو

تعليقاً على النتائـج المالية خلال الربع الأول 2025، قـال رئيـس مجلس إدارة بنك الخليج أحمد محمد البحر: «يعكس الأداء المالي لبنـك الخليـج في الربع الأول التحديات المسـتمرة التي تواجه القطاع المالي والأوضـاع الاقتصادية غير المواتيـة، إلا أن بنك الخليج لا يزال يتمتع بأسـاس قوي ومتين مدعوماً بميزانية عمومية مرنة، ونهج سـليم لإدارة المخاطـر، وتوجـه استراتيجي واضـح. منوهـاً إلى أن كل من صافي الربـح البالغ 9.4 مليـون دينار والدخل التشـغيلي البالغ 44.0 مليـون دينار لهذا الربع أقل مقارنةً بالفترة نفسـها من العـام الماضي، ويُعزى ذلك إلى عوامل مشتركة في القطاع المصرفي، بما فيها انخفاض أسعار الفائدة التي استمرت بالضغط على صافي الهوامش وإجمالي الربحية».

وتابـع:«لا تـزال الأوضـاع الاقتصادية العالميـة تشـهد تقلبات مسـتمرة، فالتوترات الجيوسياسـية والتعريفات الجمركيـة التي تـم فرضهـا مؤخراً واسـتمرارية القيود على التجارة قد أثرت على ثقة المسـتثمرين. وبالتالي فإن هذه التطورات الأخيرة قد تؤثر على الإنفاق الـدولي على رؤوس الأموال، وخاصةً على المشاريع التنموية، الأمر الذي قد يؤدي إلى إبطاء الطلب على الائتمان وتخفيف جاذبية الاستثمار».

وأضاف:«على الصعيد المحلي، تساعد الإصلاحـات الحكوميـة والتشريعـات الاقتصاديـة الأخيرة التي تتماشى مع رؤيـة الكويـت 2035 على خلق فرص واعدة وتعزز ثقة المستثمرين وتدعم الازدهار على المدى الطويل، متوقعاً أن يؤدي إقرار قانون السيولة والاستقرار المالي الذي طـال انتظـاره، والذي حدد سـقف الدين العام بـ 30 مليار دينار، إلى تمـكين الحكومة من تمويل المبـادرات الاستراتيجية للبنية التحتية ودعم الجهود الرامية إلى تنويع مصادر الإيـرادات غير النفطيـة. وكذلك، من شـأن مشروع قانون التمويل العقاري المقترح تذليل الصعوبات القائمة في قطاع الإسـكان العام من خلال السماح للبنوك التجارية بتقديم حلول تمويلية للمنظومة الإسـكانية، وبالتالي فتح مجالات واعدة أمـام البنوك المحلية لتحقيق مصادر جديدة للإيرادات والنمو. وتتماشى هذه التشريعـات مع رؤية المقترح تذليل الصعوبات القائمة في قطاع الإسـكان العام من خلال السماح للبنوك التجارية بتقديم حلول تمويلية للمنظومة الإسـكانية، وبالتالي فتح مجالات واعدة أمـام البنوك المحلية لتحقيق مصادر جديدة للإيرادات والنمو. وتتماشى هذه التشريعـات مع رؤية

مرونة تشغيلية وتصنيفات قوية

قامت وكالات التصنيف الائـتماني الكبرى بتثبيت تصنيفها للقوة المالية لبنك الخليج ومرونته التشغيلية. فقد منحت وكالة "فيتش للتصنيف الائتماني" تصنيف عجز المصدر عن السـداد على المدى الطويل للبنك في المرتبة "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة، في حين منحت وكالة "موديز" تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك في المرتبة "A3" مع نظرة مستقبلية إيجابية. كما منحت وكالة "كابيتـال إنتليجنس" تصنيف العملة الأجنبية على المـدى الطويل للبنك عند "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة، الأمر الذي يؤكد استقرار البنك وممارساته السليمة لإدارة المخاطر.

أحمد محمد البحر
رئيس مجلس إدارة بنك الخليج

• باشرنا بناء الهيكل الأساسي لمشروع التحول إلى بنك إسلامي في حال الحصول على الموافقات

• الأداء المالي للبنك يعكس التحديات المستمرة التي تواجه القطاع المصرفي

• الإصلاحات الحكومية الأخيرة تساهم في خلق فرص واعدة وتعزز ثقة المستثمرين وتدعم الازدهار

• قانون التمويل العقاري المقترح يساعد في تذليل الصعوبات الإسكانية ويتيح فرصاً جديدة للبنوك لتحقيق الإيرادات والنمو

وليد خالد مندني
الرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك الخليج

• النتائج المالية تؤكد إصرارنا على خلق قيمة مستدامة وتظهر قدراتنا على إحراز التقدم رغم التحديات

• نجحنا في إنجاز أول صفقة قروض مشتركة في الأسواق الدولية بقيمة 650 مليون دولار أمريكي

• ملتزمون بدعم العملاء والتميز التشغيلي وتنفيذ مبادرات استراتيجية تعزز مواصلة النمو

• نواصل الاستثمار في فريقنا القيادي من خلال تمكين الكفاءات وتأهيلها

الكويت 2035 ومن المتوقع لها أن تعزز ثقة المستثمرين وتدعم الازدهار على المدى الطويل».

واختتم أحمد محمد البحر بالقول: «مع تقدمنا في العام 2025، يواصل بنك الخليج تركيزه على تنفيذ أولوياته الاستراتيجية بكل إصرار وعزيمة. وتماشياً مع رؤيتنا طويلة الأمد للتنمية المستدامة، فقد باشرنا العمل على بناء الهيكل الأساسي لمشروع التحول إلى مؤسسة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، في حال حصول البنك على الموافقات اللازمة من قبل الجهات الرقابية، وهذه الخطوة أساسية وهامة للمواءمة مع رؤيتنا المستقبلية بتحقيق الاستمرارية والنمو المستدام».

التقدم الاستراتيجي

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي بالوكالة وليد خالد مندني: «يظهر أداء البنك في الربع الأول من العام 2025، إصرارنا على خلق قيمة مستدامة وقدراتنا على إحراز تقدم جيد على عدة أصعدة استراتيجية ستعزز قوة البنك وتوجهه على المدى الطويل في خضم الضغوطات الناتجة عن عوامل الاقتصاد الكلي».

وأضاف: لقد نجح البنك خلال هذا الربع في إتمام أول صفقة له في أسواق القروض المشتركة الدولية حصل من خلالها على تسهيلات غير مؤمنة لأجل بقيمة 650 مليون دولار أمريكي. وقد شهد حجم الطلب على المشاركة في القرض إقبالاً كبيراً من المؤسسات الإقليمية والعالمية، مما يؤكد ثقة المستثمرين بالجدارة الائتمانية للبنك ورؤيته الاستراتيجية، ويسمح له بتنويع قاعدته التمويلية، وتعزيز قدرته المالية، ويحقق له المكانة المناسبة لدعم فرص النمو المستقبلية بشكل أكثر فعالية.

من جهة أخرى، قال مندني: نحن في بنك الخليج حريصون على مواصلة الاستثمار في أثمن أصولنا، أي موظفينا. فقد استمرينا خلال هذا الربع من العام في استثمارنا طويل الأجل في فريقنا القيادي من خلال تمكين الكفاءات وتأهيلها للانتقال إلى المناصب القيادية العليا، مما يعكس حرصنا على تعزيز المهارات الوطنية وبناء القيادات من داخل المؤسسة، لتعزيز الاستمرارية ودعم قدراتنا على مواجهة المتغيرات المتسارعة في الأسواق المتطورة.

واختتم مندني تصريحاته بالقول: «بالتطلع إلى المستقبل، لا نزال محافظين على التزامنا بدعم عملائنا، وتحقيق التميز التشغيلي، وتنفيذ مبادرات استراتيجية تدعم جهودنا لمواصلة النمو والصمود بشكل مرن في مواجهة البيئة الاقتصادية المتغيرة».

شكر وتقدير

بالنيابة عن مجلس الإدارة، أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من مساهمينا الكرام على ثقتهم المستمرة، وموظفينا على التزامهم وتفانيهم، وللجهات الرقابية على دعمهم القيم. والأهم من ذلك، أود أن أتوجه بالشكر لعملائنا على ولائهم لنا وأؤكد لهم حرصنا المستمر على أن نقدم لهم أفضل مستويات الخدمة والتجارب المصرفية ".

بنك الخليج GULF BANK

أبرز المؤشرات المالية للربع الأول 2025

صافي الأرباح
9.4
مليون دينار كويتي

الدخل التشغيلي
44.0
مليون دينار

% 3
زيادة في صافي القروض والسلف منذ بداية العام حتى تاريخه ليصل إلى 5.6 مليار دينار كويتي.

% 1.5
نسبة القروض غير المنتظمة مع نسبة تغطية قوية بواقع 305% شاملةً إجمالي المخصصات والضمانات.

% 17.0
نسبة كفاية رأس المال و14.9 % نسبة الشريحة الأولى لرأس المال كما في 31 مارس 2025.

الأهلي ABK

حققت نمواً 8 % على أساس سنوي

15.69 مليون دينار صافي أرباح مجموعة البنك الأهلي الكويتي في الربع الأول 2025

أعلنت مجموعة البنك الأهلي الكويتي عن نتائجها المالية عن الربع الأول 2025، والتي تعكس نجاحها في مواصلة أدائها المميز وتسجيل النمو في مؤشراتها المالية. وحققت المجموعة صافي أرباح بقيمة 15.69 مليون دينار بنمو 8% على أساس سنوي، في حين بلغت ربحية السهم 5 فلوس، بينما ارتفعت الأرباح التشغيلية 5% إلى 29.27 مليون دينار.

وبلغ إجمالي الأصول 7.36 مليار دينار بنمو 13%، في حين وصلت ودائع العملاء إلى 4.40 مليار دينار بنمو 12%. في الوقت نفسه زادت محفظة القروض والسلف بنسبة 10.5% لتصل إلى 4.72 مليار دينار، كما بلغت نسبة القروض المتعثرة (NPL) 1.38%، وقد تمت تغطيتها بمخصصات تبلغ نسبتها 433%. وبلغت نسبة كفاية رأس المال (CAR) 16.78% ، بينما ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 8.3% لتصل إلى 642.85 مليون دينار.

وبهذه المناسبة، صرح رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الأهلي الكويتي طلال محمد رضا بهبهاني «تعكس نتائج الربع الأول 2025 النمو في مؤشراتنا المالية وقدرتنا على تحقيق أهدافنا المنشودة من خلال نموذج الأعمال المتنوع والاستثمارات الإستراتيجية المدروسة بعناية والإدارة الحصيفة للمخاطر لدينا».

ورأى أن المؤشرات المسجلة تعبر عن الأداء المتوازن في مختلف إدارات المجموعة، والمركز المالي القوي الذي تتمتع به، وتظهر نجاح الإستراتيجية المطلوبة للحفاظ على النمو المستدام في مختلف القطاعات، منوهاً إلى التركيز المستمر على تنمية الحصة السوقية في جميع القطاعات من خلال الابتكار المستمر للحلول المصرفية المتنوعة.

وبين بهبهاني أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي نجحت في تحقيق أهدافها والحفاظ على متانة مركزها المالي وقوة ربحيتها وأدائها التشغيلي المميز إلى جانب التوسع في خدماتها المصرفية لتلبية احتياجات جميع شرائح العملاء، ومواكبة التغيرات المستمرة التي تشهدها الصناعة المصرفية. وأوضح أن المؤشرات المالية خلال الربع الأول 2025 أتت في وقت يواصل البنك تطبيق معايير التحول الرقمي والابتكار والمرونة وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

وقال إن مجموعة البنك الأهلي الكويتي تواصل العمل على خطة التحول الرقمي للارتقاء بعملياتها التشغيلية، مبيناً أنها حققت العديد من النجاحات في هذا الإطار وهو ما يتجلى في التطوير المستمر للموقع الإلكتروني الرسمي للبنك، وإطلاق التطبيق الجديد على الهواتف الذكية بمزايا نوعية وحديثة لخدمة العملاء على مدار الساعة وفق أعلى المستويات في الصناعة

المصرفية، كاشفاً عن عقد العديد من الشراكات مع مؤسسات رائدة على مستوى العالم للاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها بنجاح في مختلف إدارات المجموعة، من أجل تقديم تجربة مصرفية متكاملة، ولافتاً إلى التزامها الراسخ بأعلى معايير الجودة والأمان في تلبية احتياجات العملاء المتنوعة وجذبهم لاختيار البنك الأهلي الكويتي كشريك مصرفي مفضّل لهم لتنفيذ جميع معاملاتهم المصرفية.

اقتناص الفرص

وأضاف بهبهاني إن مجموعة البنك الأهلي الكويتي حريصة على اقتناص الفرص التي تنشأ في الأسواق المختلفة حول العالم من أجل التوسع المدروس والحفاظ على مركزها المالي القوي، وتقديم قيمة مضافة باستمرار لجميع المتعاملين معها من مساهمين وعملاء وغيرهم.

وشدد على حرص البنك على المشاركة بدفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية في دولة الكويت من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية، ودعم رواد الأعمال، وتعزيز الشمول المالي، فضلاً عن تطوير عمليات المجموعة التشغيلية في جميع الأسواق التي تعمل بها في دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية.

وتابع بهبهاني أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي حافظت في الوقت نفسه على تقييمها الائتماني المرتفع بدرجة A من فيتش و A2 من موديز، مما يؤكد القوة المالية وللمجموعة وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة، منوهاً بالتزام المجموعة بمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة ودمجها في مختلف عملياتها اليومية مما يساعدها في الارتقاء بالتصنيفات العالمية في هذا الإطار، ويسهم في خفض التكاليف التشغيلية بشكل ينعكس إيجاباً على غالبية المؤشرات المالية.

وشكر بهبهاني بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت ومصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي والبنك المركزي المصري وجميع الجهات الرقابية في دولة الكويت وجمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة على دعمهم المستمر للمجموعة.

نتاج الاستثمارات

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي بالوكالة عبد الله السميط «تؤكد البيانات المالية القوة والمرونة التي نتمتع بها في عملياتنا مما يساعدنا بالحفاظ على النمو المستدام في أرباحنا الصافية، وتظهر في الوقت نفسه أن المجموعة تواصل حصد نتاج الاستثمارات التي تقوم بها في مختلف القطاعات من أجل الارتقاء بتنافسيتنا في القطاع المصرفي داخل دولة الكويت وفي الأسواق الإقليمية التي نعمل بها في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية».

وأوضح السميط أن الربع الأول من العام الحالي شهد حصول مجموعة البنك الأهلي الكويتي على التمويل اللازم لعملياتها بقيمة مليار دولار أميركي هي الأعلى في تاريخها مما يؤكد متانة الوضع المالي للمجموعة، ويسلط الضوء في الوقت نفسه على وضع السيولة القوي وثقة المستثمرين الإقليميين والعالميين من منطقة الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وآسيا، مبيناً

طلال بهبهاني
رئيس مجلس إدارة
مجموعة البنك الأهلي الكويتي

• النتائج تعكس نجاحنا بتحقيق أهدافنا الإستراتيجية ونمو أعمالنا في الكويت والدول التي نتواجد فيها

• المؤشرات المسجلة تعبر عن الأداء المتوازن في مختلف إدارات المجموعة وتظهر نجاحها بالحفاظ على النمو المستدام

عبدالله السميط
الرئيس التنفيذي لمجموعة
البنك الأهلي الكويتي بالوكالة

• البيانات المالية تؤكد قوة ومرونة عملياتنا وتنوع نمو أعمالنا في مختلف القطاعات الاقتصادية

• المجموعة تواصل حصد نتائج الاستثمارات الضخمة للارتقاء بتنافسيتنا في القطاع المصرفي

أنه سيتم استخدام هذه التسهيلات للحفاظ على استقرار الوضع المالي للمجموعة وتعزيز خدمة العملاء وتطوير العمليات التشغيلية ومواصلة النمو المستدام واغتنام الفرص التي ستحققها.

ولفت إلى توقيع البنك من خلال فرعه في مركز دبي المالي العالمي اتفاقية تسهيلات ائتمانية مع بنك الصناعة والتعمير الأوزبكي (SQB) بقيمة 50 مليون دولار أميركي والتي تشكل خطوة هامة في التنوع الإستراتيجي وتعزيز العلاقات التجارية التي يتمتع بها البنك حول العالم، معتبراً أن هذه التسهيلات تؤكد قدرته الدائمة على الحصول على الدعم اللازم من مختلف الدول حول العالم.

وذكر السميط أن البنك الأهلي الكويتي-مصر يواصل التوسع في فروعه، حيث تم افتتاح فرعه الجديد في منطقة بالم هيلز بمدينة السادس من أكتوبر، ليصل عدد الفروع إلى 46 فرعاً في 18 محافظة داخل جمهورية مصر العربية، تماشياً مع خطة الانتشار الجغرافي المدروس والتواجد في مواقع متميزة لزيادة قاعدة العملاء في جميع أنحاء مصر، وتقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات والحلول لضمان تجربة مصرفية أكثر سهولة.

وأكد السميط الاستمرار في الاستثمار بتطوير قدرات موظفي البنك الأهلي الكويتي من خلال العديد من البرامج التدريبية بالتعاون مع المؤسسات المتخصصة، مما يساعد على رفع كفاءة الموظفين وابتكار المزيد من الحلول والخدمات المصرفية المتنوعة لتحقيق تطلعات العملاء ومساعدتهم على تنفيذ معاملاتهم المصرفية والمالية بسهولة وسلاسة.

مبادرات مجتمعية

وبين السميط أن الربع الأول من العام الحالي شهد العديد من المبادرات المجتمعية للبنك الأهلي الكويتي ضمن إطار مسؤوليته الاجتماعية التي يعمل على تطويرها باستمرار، مثل حملة توزيع وجبات الإفطار في العديد من المناطق داخل دولة الكويت، وتقديم السلال الغذائية بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي بمناسبة حلول شهر رمضان الكريم، إلى جانب استمرار الشراكة مع النادي العربي الكويتي من خلال رعاية بطولة كرة القدم للصالات وبطولة Heroes لركلات الترجيح، فضلاً عن إطلاق إعلان تلفزيوني مبتكر خلال الشهر الفضيل، وغيرها من الفعاليات التي تعكس التزام البنك الدائم بالمساهمة في نجاح الحملات في مختلف القطاعات والتي تعود بالفائدة على جميع شرائح المجتمع الكويتي.

لنكن على دراية

وكشف السميط في نهاية تصريحه أن البنك الأهلي الكويتي يواصل دعم حملة لنكن على دراية التوعوية المصرفية بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت من أجل تعريف العملاء بالخدمات المصرفية المتنوعة، لافتاً إلى تقديم محتوى مميز عبر جميع منصات البنك على مواقع التواصل الاجتماعي لتوعية العملاء والمساهمة في تحقيق الشمول المالي وتعريفهم بسبل مواجهة عمليات الاحتيال المصرفي والمالي، ومنوهاً إلى تكريم البنك بين أفضل البنوك الداعمة للحملة خلال التقييم السنوي للبنوك المشاركة فيها.

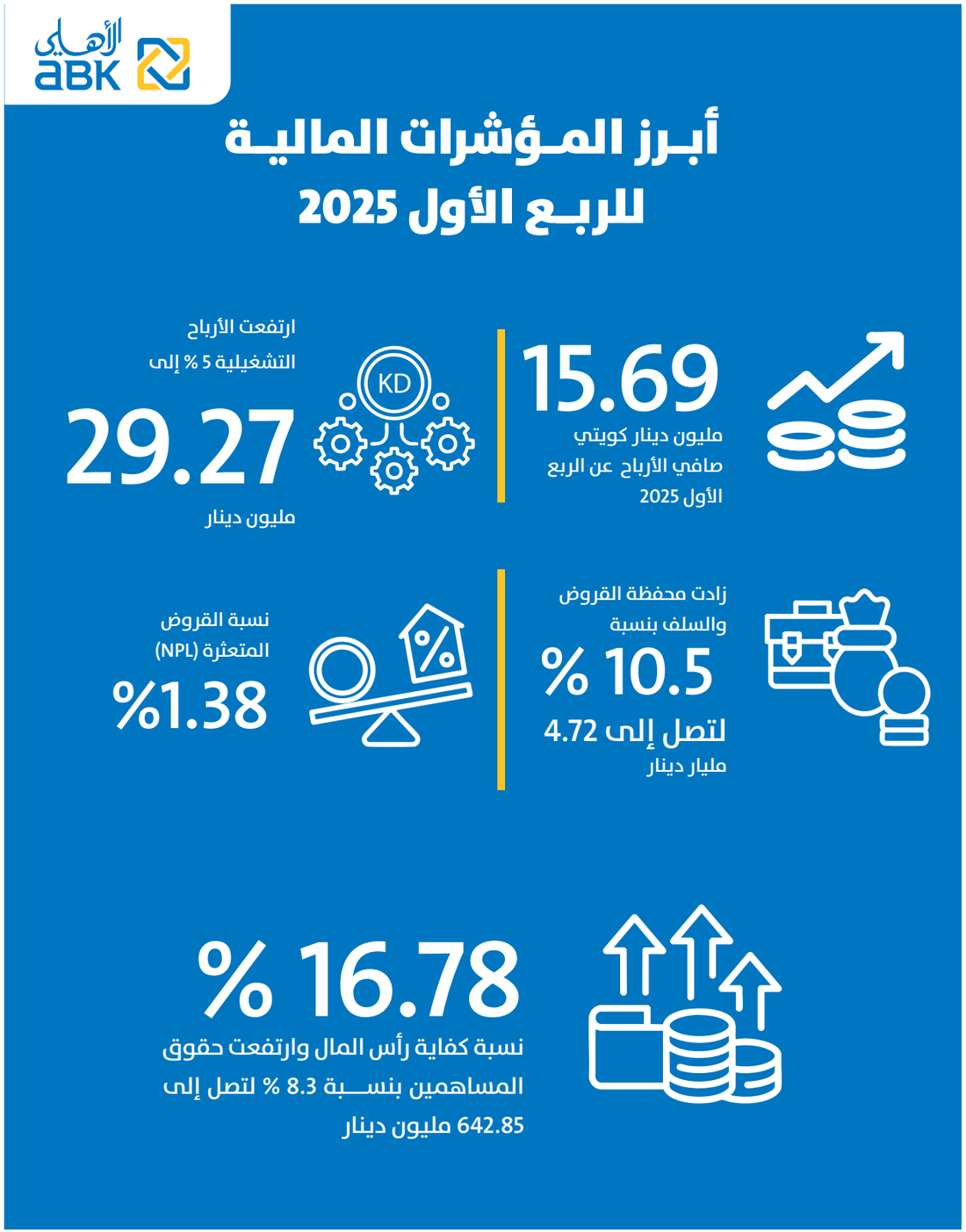

KIB
بنك للحياة

سجلت نمواً بلغت نسبته 21 %

مجموعة KIB تحقّق 7.3 مليون دينار أرباحاً صافية خلال الربع الأول من 2025

أعلن الشيخ محمد جراح الصباح رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي (KIB) عن النتائج المالية للربع الأول من عام 2025، حيث حقّقت المجموعة صافي أرباح عائدة على المساهمين بنحو 7.3 مليون دينار وبربحية سهم بلغت 4.40 فلس، مقارنة بأرباح بنحو 6 مليون دينار وربحية سهم بلغت 3.64 فلس خلال الفترة المقابلة من العام 2024، وبنسبة نمو 21%. بينما بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية 21.6 مليون دينار بنمو 2% مقارنة مع الربع الأول من العام 2024.

وفي معرض تعقيبه على النتائج المالية، أكد الجراح أن الأداء القوي يعكس نجاح التوجهات الاستراتيجية للبنك، والتي ترتكز على قاعدة متينة من الكفاءات المؤهلة والتطور الرقمي المتسارع، مشيراً إلى أن البنك دخل مرحلة جديدة من النمو عبر إطلاق خطة خمسية شاملة تهدف إلى تعزيز مكانته كمصرف إسلامي مفضل في الكويت، وتحقيق قفزات نوعية في الأداء والربحية.

وأضاف الجراح أن هذه الخطة تركز على تطوير الأعمال المصرفية الأساسية، وتوسيع آفاق النمو من خلال منتجات متخصصة، ومنصات رقمية مبتكرة، وحلول تمويلية تلبّي تطلعات مختلف الشرائح. كما تتضمن تعزيز أنشطة الأعمال المولدة للرسوم والعمولات، إلى جانب تحسين كفاءة الإنفاق، ورفع كفاءة إدارة المخاطر بما يحقق توازناً مستداماً بين العائد والمخاطر.

وحول البيانات المالية للربع الأول من العام 2025، أشار الجراح إلى نمو إجمالي الأصول بنسبة 12% لتصل 3.89 مليار دينار كويتي مقارنة بمبلغ 3.46 مليار دينار كما في 31 مارس 2024، حيث جاء هذا النمو نتيجة ارتفاع حجم المحفظة التمويلية بمبلغ 444 مليون دينار وبنسبة نمو 18% وصولاً إلى 2.88 مليار دينار كما في نهاية مارس 2025 مقارنة في 2.44 مليار دينار للفترة المقابلة من العام 2024. كما ارتفعت محفظة الاستثمارات المالية والتي تتضمن صكوكاً ذات جودة عالية، بمبلغ 110 مليون دينار، لتصل إلى نحو 496 مليون دينار في نهاية الربع الأول من العام 2025، مقارنة بنحو 386 مليون دينار للفترة المقابلة من العام 2024.

كما لفت إلى أن البنك يولي أهمية خاصة لرأس المال البشري من خلال استقطاب وتطوير الكفاءات، وتجهيز قادة المستقبل، بالتوازي مع التزامه بالمسؤولية المجتمعية وتعزيز أنشطة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية.

أداء متميز ونمو مستمر

من جانبه، أعرب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، رائد جواد بوخمسين، عن الأداء المتميز الذي حققه البنك خلال الربع الأول من عام 2025، مشيراً إلى أنه يعكس متانة المركز المالي للبنك وقدرته على التكيّف مع التحديات الاقتصادية. وأضاف: «تؤكد هذه النتائج قدرة البنك على التعامل بكفاءة مع مختلف الظروف السوقية، وتعكس التزامنا الراسخ بتقديم خدمات مصرفية عالية الجودة تلبّي تطلعات عملائنا وتُثري تجربتهم معنا».

وذكر أن هذا النمو المستمر يأتي بفضل استراتيجيتنا المدروسة والتي تعتمد على تطوير نماذج عمل مرنة، وتحديث البنية التحتية التكنولوجية للبنك لدعم التوسّع المستقبلي، وتعزيز التكامل بين الأعمال والقدرات الرقمية، كما إن KIB يواصل التزامه العميق بتحقيق الأهداف الرئيسية التي تضع العميل في صلب أولوياته، مع تعزيز دوره في دعم الاقتصاد المحلي والمجتمع من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي يتبناها.

المؤشرات المالية

واستعرض بوخمسين أبرز المؤشرات المالية خلال الربع الأول من العام 2025 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، حيث ارتفعت صافي الإيرادات التمويلية لتصل إلى 16.3 مليون دينار مقارنة بمبلغ 15.2 مليون دينار وبنسبة نمو 8%، كما ارتفعت إيرادات الأتعاب والعمولات لتصل إلى 4.2 مليون دينار مقارنة بمبلغ 3.8 مليون دينار وبنسبة نمو 10%، حيث ساهم ذلك في ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وصولاً إلى 21.6 مليون دينار وبنسبة نمو 21%.

ومن جانب المركز المالي للبنك، أشار بوخمسين إلى نمو حسابات المودعين في KIB بنسبة 34% وصولاً إلى 2.78 مليار دينار كما في 31 مارس 2025، مقارنة بمبلغ 2.08 مليار دينار للفترة ذاتها من العام الماضي. كما سجلت إجمالي حقوق الملكية العائدة على المساهمين نمواً بنسبة 5% لتصل إلى مبلغ 351 مليون دينار كما في 31 مارس 2025، مقارنة بمبلغ 333 مليون دينار للفترة ذاتها من العام الماضي، منوّهاً إلى حفاظ KIB المستمر على مستويات عالية من إجمالي نسبة كفاية رأس المال، وفقاً لتعليمات بازل 3، حيث بلغت 18.62% في 31 مارس 2025.

وفي سياق متصل، قال بوخمسين إن KIB انضم مؤخراً إلى مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية (IILM) ليصبح ضمن قائمة المتداولين الرئيسيين في إصدارات الصكوك قصيرة الأجل، بما يؤكد التزام البنك بتنشيط وتطوير سوق الصكوك وتعزيز دوره كصانع سوق، فضلاً عن المساهمة في الارتقاء بصناعة التمويل الإسلامي محلياً وإقليمياً.

التوسع الجغرافي

وفي إطار التوسّع جغرافياً، لفت بوخمسين إلى أن KIB قام بتوسيع شبكته بافتتاح فرعه التاسع عشر للخدمات المصرفية للأفراد في منطقة الصديّق، حيث يتميّز بتصميم عصري وأنيق، ويضمّ أحدث التقنيات المصرفية التي تتيح للعملاء إنجاز معاملاتهم بأعلى مستويات الأمان والكفاءة. وبما يعكس التزامنا بتسهيل وصول عملائنا إلى خدماتنا بسرعة وسهولة أينما كانوا، سواء في المناطق السكنية أو التجارية.

الشيخ محمد جرّاح الصباح
رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي

• الأداء القوي يعكس نجاح التوجهات الاستراتيجية للبنك

• البنك دخل مرحلة جديدة من النمو عبر إطلاق خطة خمسية شاملة تهدف إلى تعزيز مكانته كمصرف إسلامي مفضل في الكويت

رائد جواد بوخمسين
نائب رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي

• هذه النتائج تؤكد قدرة البنك على التعامل بكفاءة مع مختلف الظروف السوقية

• KIB يواصل التزامه العميق بتحقيق الأهداف الرئيسية التي تضع العميل في صلب أولوياته

وفي سياق متّصل، أكد بوخمسين أن البنك يواصل وللعام الخامس على التوالي دعمه لحملة التوعية المصرفية لنكن على دراية التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت لتعزيز أهداف برنامجه المجتمعي والمساهمة في نشر الثقافة المصرفية والمالية بين كل من شرائح المجتمع.

شكر وتقدير

وفي ختام تصريحهما، أشاد كل من الجراح وبوخمسين بدور بنك الكويت المركزي الرقابي والإشرافي المتميز ومساندته الدائمة كما تقدّما بالشكر لهيئة أسواق المال على دورها الداعم لخلق بيئة استثمارية جاذبة وتنافسية في دولة الكويت. كما أشادا بالجهود الحثيثة التي تبذلها كافة فرق العمل في KIB، ومساهمتها في تحقيق هذه النتائج، معربَين عن خالص تقديرهما لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، للدعم المستمر والتوجيه الحكيم نحو مواصلة تعزيز مركز KIB المالي وتلبية كافة المتطلبات المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

أبرز المؤشرات المالية للربع الأول 2025

7.3
مليون دينار كويتي صافي
الأرباح عن الربع الأول 2025

21.6
مليون دينار
الدخل التشغيلي

% 18.62
نسبة كفاية رأس المال

بنك برقان
BURGAN BANK

بنك برقان يحقق إيرادات قوية في الربع الأول من عام 2025

الأرباح الصافية بلغت 10.7 مليون دينار والأرباح التشغيلية 24.4 مليون

أعلن بنك برقان نتائجه المالية عن الربع الأول المنتهي في 31 مارس 2025. وحقّق بنك برقان إيرادات قوية بقيمة 57.9 مليون دينار كويتي في الربع الأول من عام 2025، مسجلاً نسبة نمو بواقع 8% على أساس سنوي. وتعود الزيادة في الإيرادات بشكل رئيسي إلى ارتفاع الدخل من الفوائد بنسبة 30% على أساس سنوي ليصل إلى 44.2 مليون دينار، مدعوماً بتحسّن كبير بمقدار 50 نقطة أساس في صافي هامش الفائدة إلى جانب النمو المستدام في محفظة القروض. وقد تحسّن صافي هامش الفائدة لدى البنك ليصل إلى 2.5% في الربع الأول من عام 2025، مقارنة بـ2.0% في الربع الأول من عام 2024، وذلك نتيجة لتحسّن واسع النطاق في هوامش الربحية عبر المجموعة.

وحقّق بنك برقان أرباحاً تشغيلية للربع الأول بقيمة 24.4 مليون دينار، بزيادة قدرها 3% على أساس سنوي مقارنة بـ23.8 مليون دينار في الربع الأول من عام 2024. ونتيجة لذلك، شهد صافي أرباح البنك خلال الربع الأول من عام 2025 زيادة بنسبة 5% على أساس سنوي مسجلاً 10.7 مليون دينار مقارنة بـ10.1 مليون دينار في الربع الأول من عام 2024.

وفي نهاية مارس 2025، بلغ إجمالي الأصول 8.6 مليار دينار، بنمو قوي بنسبة بلغت 11% على أساس سنوي. وكذلك حافظت محفظة القروض لمجموعة بنك برقان على نموها لتصل إلى 4.7 مليار دينار (+8% على أساس سنوي)، مدفوعة بشكل رئيسي بنمو قوي لمحفظة القروض في الكويت، والتي شهدت ارتفاعاً بنسبة 6%على أساس سنوي. كما زادت ودائع العملاء بنسبة 7% على أساس سنوي لتصل إلى 5.4 مليار دينار كما في نهاية الربع الأول من 2025.

وحافظت جودة أصول بنك برقان على قوتها في الربع الأول من عام 2025، حيث انخفضت نسبة القروض المتعثّر ة إلى 1.8%، من 2.6% في الربع الأول من عام 2024، ما يعكس تحسّناً كبيراً بمقدار 80 نقطة أساس، وظلّت نسبة تغطية القروض المتعثّر ة قوية عند 170%.

كما حافظ البنك على مستويات عالية من رأس المال، حيث بلغت نسبة حقوق ملكية المساهمين(CET1) 11.7% ومعدل كفاية رأس المال نسبة 17.5%، وهما أعلى من المتطلبات الرقابية البالغة 10.5% و14.0% على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، ظلّت نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقرّ (NSFR) قوية جداً، حيث بلغت 181% و113% على التوالي، وهما أعلى من المتطلبات الرقابية البالغة 100% لكلا النسبتين.

وفي معرض تعقيبه على نتائج الربع الأول، قال الشيخ عبد الله ناصر الصباح، رئيس مجلس إدارة بنك برقان: «لقد بدأنا هذا العام بزخم إيجابي كبير، مستندين إلى أسس متينة واستراتيجية ثاقبة في ظلّ مواصلة التركيز على تعزيز استقرارنا المالي وتدعيم بنيتنا التحتية التشغيلية لدفع عجلة النمو، وتوفير قيمة عالية لمساهمينا، وتقديم خدمات مصرفية متميّزة لعملائنا. وبناءً على ما حققناه من نموٍ متواصلٍ خلال أعوام، نفخر بمواصلة دورنا المحوري في رسم المشهد المصرفي في الكويت والمنطقة. وانطلاقاً من النظرة المستقبلية المتفائلة، نتطلّع إلى عام واعد وحافل بالنمو والنجاح».

برقان يعزز حضوره الإقليمي بالاستحواذ على بنك الخليج المتحد في البحرين

أتمّ بنك برقان بنجاح خلال هذا الربع عملية الاستحواذ على حصة بنسبة 100% في بنك الخليج المتحد ش.م.ب (UGB)، مما عزز من انتشاره الجغرافي ووسع نطاق خدماته. ويتيح هذا الاستحواذ الاستراتيجي لبنك برقان الوصول إلى فرص نمو مرتفعة في مجال التمويل الإسلامي من خلال ترخيص بنك الخليج المتحد في البحرين، بالإضافة إلى تعزيز قدراته الاستثمارية عبر كامكو إنفست. كما يفتح الاستحواذ آفاقاً واسعة لتحقيق فرص التكامل وزيادة المبيعات المتبادلة عبر شبكة عمليات البنك الإقليمية.

جدير بالذكر أن الميزانية العمومية لبنك الخليج المتحد (UGB)، قد تم ضمها إلى البيانات المالية للربع الأول من عام 2025، في حين أن مساهمة أرباح أو خسائر البنك ستُدرج في النتائج ابتداءً من الربع الثاني من عام 2025.

بنك برقان يصدر أول شهادات إيداع في الكويت

وفي فبراير 2025، أعلن بنك برقان عن إنشاء برنامج استراتيجي لشهادات الإيداع(Certificate of Deposits) في الكويت بقيمة 500 مليون دولار، حيث منحته وكالة فيتش تصنيفاً ائتمانياً عند درجة «F1» بما يعادل درجة «A»، مما يعكس الجودة الائتمانية للبنك. وبقيادة فريق الخزانة في البنك، ساهمت هذه الشهادات، التي تُعدّ من أدوات الدين قصيرة الأجل لتوسيع قاعدة التمويل، في تعزيز جهود بنك برقان للحفاظ على مصادر متنوعة للسيولة، وتحسين كفاءة الميزانية العمومية.

وتم تأسيس البرنامج بالتعاون مع بنك ميزوهو (Mizuho) كمنظم للبرنامج، وتم التعاقد مع وكلاء عدة، من ضمنهم بنك ميتسوبيشي (MUFG)، والبنك الصناعي والتجاري الصيني (ICBC)، وبنك كوريا للتنمية (KDB)، وبنك سنغافورة للتنمية (DBS)، وبنك ستاندرد تشارترد (SCB).

وتماشى هذه المبادرة تماماً مع الإطار التمويلي الاستراتيجي للمجموعة، والذي يُركز على تنويع مصادر التمويل لتعزيز مرونة السيولة

الشيخ عبدالله ناصر الصباح
رئيس مجلس إدارة بنك برقان

• بدأنا هذا العام بزخم إيجابي كبير مستندين إلى أسس متينة واستراتيجية ثاقبة

• البنك حافظ على مستويات عالية من رأس المال

• برقان يعمل بشكل استراتيجي مع الشركاء للابتكار والتميّز.

والحد من الانكشاف على تقلّبات السوق. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يُسهم البرنامج بشكل فاعل في مواصلة البنك التزامه بتلبية متطلبات بازل 3 الرئيسية للسيولة، التي تتضمن معيار تغطية السيولة (LCR)، ونسبة القروض إلى الودائع (LDR)، ومعيار صافي التمويل المستقر (NSFR).

شراكات استراتيجية تعزز استدامة الريادة في السوق

انطلاقاً من رؤيته بأن يصبح البنك الأكثر حداثة وتقدّماً في الكويت، يعمل بنك برقان بشكل استراتيجي على تعزيز نطاق شبكته المكونة من الشركاء الموثوقين والالتزام معاً بتكريس جهودهم للابتكار والتميّز.

ومن بين الشراكات القيّمة طويلة الأمد التي جدّدها بنك برقان مع مطلع عام 2025، شراكته مع فيزا، الشركة العالمية الرائدة في مجال المدفوعات الرقمية. ويأتي تجديد اتفاقية الشراكة تماشياً مع التزام بنك برقان الراسخ بالارتقاء بالتجربة المصرفية التي يقدّمها لعملائه من خلال مجموعة من حلول الدفع الرقمية المتطورة المبنية على البنية التحتية الرقمية الرائدة للبنك وإمكاناته التكنولوجية.

وتأكيداً على دوره الريادي والمؤثر في سوق الاستثمار المحلي والإقليمي، استضاف بنك برقان، بالتعاون مع كامكو إنفست، النسخة الثانية من مؤتمرهما الاستثماري المشترك تحت عنوان «استكشاف الاتجاهات... أفكار تُحرك الأسواق». وقد حضر المؤتمر نخبة من قادة الفكر وخبراء القطاع، بالإضافة إلى المستثمرين وعملاء من أصحاب الثروات العالية من الكويت والمنطقة، حيث ناقشوا مواضيع حيوية شملت الاقتصاد العالمي، والأوضاع الجيوسياسية، وفئات الأصول المختلفة.

تعزيز التزام بنك برقان بمعايير ESG والأثر المستدام

أعلن بنك برقان عن إطلاق مبادرة جديدة لإدارة النفايات وإعادة التدوير في مبناه الرئيسي، بالتعاون مع «تدويري»، أول شركة من نوعها في الكويت متخصصة بإعادة التدوير، في إطار التزامه الراسخ بأعلى معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في القطاع المصرفي، وتقليص بصمته الكربونية في جميع عملياته. وبموجب هذه الشراكة، سيعتمد بنك برقان أفضل الممارسات في إدارة النفايات المسؤولة في مجالات متعدّدة، مثل جمع وإعادة تدوير النفايات الإلكترونية والكرتون والورق والبلاستيك والخشب، إضافة إلى إعادة استخدام المواد.

وفي مارس 2025، أعلن بنك برقان إصدار تقريره السنوي السادس للاستدامة، الذي يمثّل إنجازاً مهماً في مسيرة البنك المستمرة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، ومؤكداً بذلك ريادته في ممارسات الخدمات المصرفية المستدامة. وبصفته أول مؤسسة مالية في الكويت تُصدر تقرير الاستدامة لعام 2024، يُواصل بنك برقان التزامه الراسخ بالشفافية والمساءلة وتقديم قيمة مستدامة من خلال ممارسات أعمال مسؤولة. ويسلّط التقرير الضوء على أهم إنجازات البنك في مجالات البيئة، والمسؤولية الاجتماعية، والحوكمة، مما يعكس الدمج العميق للممارسات المستدامة في عملياته وثقافته وتفاعله مع أصحاب المصلحة. ويمُكن الاطلاع على تقرير الاستدامة لعام 2024 كاملاً على الموقع الإلكتروني للبنك.

تقدير دولي لتميّز بنك برقان

تأكيداً على نجاح جهود بنك برقان المتواصلة للحفاظ على التميّز في جميع عملياته، والخدمات التي يقدّمها، بالإضافة إلى الخبرة المهنية التي يوفّرها لموظفيه، حصل البنك على تقدير من جهات عالمية، بما في ذلك المنظمة الدولية للمعايير (ISO).

وتقديراً لاستراتيجياته السبّاقة في إدارة المخاطر والحد منها، حصل بنك برقان على شهادة الآيزو 22301:2019 الخاصة بنظام إدارة استمرارية الأعمال (BCMS)، ويؤكد هذا الإنجاز قدرة البنك على ضمان المرونة التشغيلية خلال فترات الاضطرابات، وتلبية أعلى المعايير الدولية. كما تعكس هذه الشهادة التزام بنك برقان تجاه عملائه وأصحاب المصلحة، وتعزز سمعته كشريك مالي موثوق به من خلال أطره القوية والتقدم التكنولوجي المستمر وكوادره المتمرسة التي تضمن تقديم خدمات مصرفية سلسة.

وعلى صعيد آخر، كشف بنك برقان أن 89% من موظفيه شاركوا في استبيان الارتباط الوظيفي الذي أجرته منظمة (GPTW)، وهي نسبة تُعدّ مرتفعة وفقاً للمعايير العالمية المعتمدة من قبل المؤسسات العالمية المختصة. ويعكس هذا الاستبيان الجهود الدؤوبة التي يبذلها البنك لتعزيز التواصل الفعّال مع موظفيه، وتقدير دورهم الحيوي في تحقيق أهدافه الاستراتيجية، وخلق بيئة عمل تشجع على الإبداع والابتكار لتحقيق تطلعات الموظفين والمؤسسة على حدٍ سواء.

بنك برقان
BURGAN BANK

أبرز المؤشرات المالية للربع الأول 2025

57.9
مليون دينار كويتي
صافي الأرباح عن الربع الأول 2025

KD
أرباحاً تشغيلية للربع الأول بقيمة
24.4
مليون دينار بزيادة قدرها 3 % على أساس سنوي

ارتفاع الدخل من الفوائد بنسبة
% 30
على أساس سنوي ليصل
44.2 إلى
مليون دينار

بيت التمويل الكويتي
KFH

محققا أعلى صافي أرباح على مستوى القطاع المصرفي الكويتي وبنمو نسبته 3.2 % وربحية السهم 9.77 فلساً

بيت التمويل الكويتي: 168.1 مليون دينار صافي أرباح المساهمين للربع الأول من 2025

قال رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي، حمد عبد المحسن المرزوق، انه - بفضل الله وتوفيقه – حقق بيت التمويل الكويتي صافي أرباح للمساهمين للربع الأول من 2025، قدرها 168.1 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو 3.2% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وبنسبة نمو بلغت 41.4 % مقارنة بالربع الرابع من العام السابق.

وبلغت ربحية السهم 9.77 فلسا للربع الأول من عام 2025 بنسبة نمو 3.1% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.
وارتفع صافي إيرادات التمويل للربع الأول من عام 2025 ليصل إلى 318.9 مليون دينار، بنسبة نمو بلغت 21.1% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.
وارتفع إجمالي إيرادات التشغيل للربع الأول من عام 2025، مدعوما بالزيادة في كافة الأنشطة الرئيسية ليصل إلى 454.9 مليون دينار، بنسبة نمو بلغت 15.9% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.
وكذلك ارتفع صافي إيرادات التشغيل للربع الأول من عام 2025، ليصل إلى 295.7 مليون دينار، بنسبة نمو بلغت 19.4% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وارتفع رصيد مديني التمويل للربع الأول من عام 2025 ليصل إلى 19.3 مليار دينار، بنسبة نمو بلغت 1.1% مقارنة بنهاية العام السابق.
كما ارتفع رصيد إجمالي الموجودات ليصل إلى 36.9 مليار دينار للربع الأول من عام 2025، بنسبة نمو بلغت 0.4% مقارنة بنهاية العام السابق. كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 5.5 مليار دينار للربع الأول من عام 2025.
وكذلك ارتفع رصيد حسابات المودعين ليصل إلى 19.5 مليار دينار للربع الأول من عام 2025، بنسبة نمو بلغت 1.3% مقارنة بنهاية العام السابق.
كما بلغ معدل كفاية رأس المال 19.38% متخطيا الحد المطلوب من الجهات الرقابية، وهي النسبة التي تؤكد على متانة القاعدة الرأسمالية لـ «بيتك».

أرباح مستدامة

وأضاف المرزوق في تصريح صحفي، أن النمو الذي حققه بيت التمويل الكويتي في مؤشراته المالية بنهاية الربع الأول من 2025، جاء متوافقا مع الاستراتيجية التي اعتمدها مجلس الإدارة، ومعبرا عن الأداء الشامل والمتكامل الذي ميّز أعمال البنك، رغم استمرار الصعوبات في البيئة التشغيلية، وما تمثله حركة الأسواق المتأثرة بالتطورات والتحديات السياسية والمستجدات الاقتصادية إقليميا وعالميا، معتبرا إن ما تحقق من نمو في كافة المؤشرات المالية الرئيسية وجميع بنود الميزانية، يؤكد نجاح تحقيق أهداف البنك في تحسين نوعية الأرباح المتحققة وتحويلها إلى مستدامة.

وأكد المرزوق انه باستعراض النتائج المالية، يمكننا القول أن بيت التمويل الكويتي واصل تحقيق نموا مستداما متتاليا في الأرباح، بما يؤكد فاعلية وجدوى الجهود المبذولة على كافة المستويات، لتحقيق الأهداف، ومنها: زيادة الربحية والمحافظة على معدلات نمو مرتفعة، مع الاستمرار في ترشيد النفقات، والارتقاء بمستوى الخدمات، وتبني التكنولوجيا والرقمنة، ومواصلة تعزيز تجربة العميل، من خلال ممارسات عملية محكومة بضوابط دقيقة، تأخذ بعين الاعتبار تصاعد المنافسة، وتزايد تطلعات العملاء، وكذلك من خلال أداء مهني محكم قابل للقياس والتطوير، ومرن يتيح التعاطي مع حركة الأسواق بإيجابية وسرعة، مشيدا بوجود إدارة متمرسة تجيد التعاطي مع متغيرات بيئة الأعمال، وتعزز الثقة في البنك.

كيان مصرفي عملاق

وأوضح المرزوق أن التوسع الخارجي اكتسب زخما كبيرا ونقلة مهمة في استراتيجية النمو لدى بيت التمويل الكويتي، الذي أصبح كيانا مصرفيا عملاقا يتواجد في 8 دول حول العالم أبرزها الكويت والبحرين ومصر وتركيا وبريطانيا وألمانيا، عبر شبكة أعمال دولية ضخمة تضم أكثر من 600 فرعاً، لافتا إلى أن بيت التمويل الكويتي واصل تصدره كافة البنوك والشركات الكويتية المدرجة في بورصة الكويت من حيث القيمة السوقية التي تقارب 13 مليار دينار كويتي حالياً.
وأشار إلى أن إطلاق الهوية البصرية الجديدة تحت شعار «آفاق بلا حدود»، جاء مواكبة للنمو والنجاحات الكبيرة والانتشار العالمي الواسع، وتحقيق الطموحات، وتأكيدا لاستمرار تبني التكنولوجيا والتطور والابتكار في عصر الرقمنة، وتعزيز الريادة والتفوق في صناعة التمويل الإسلامي.

دعم الاقتصاد الوطني

وشدد المرزوق على مواصلة بيت التمويل الكويتي دوره الرائد في دعم السوق الكويتي والاقتصاد الوطني وتوفير التمويل للشركات وفق الضوابط والقواعد الائتمانية، في اطار الاهتمام بالخدمات المصرفية للشركات والتمويل المؤسسي، وكذلك الخدمات التمويلية للأفراد، كما يواصل تقديم الدعم والتمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، بالتعاون مع الجهات المعنية، إذ يعتبر بيت التمويل الكويتي من اكثر البنوك نشاطا في هذا المجال، ولديه شريحة من الشركات المتوسطة والصغيرة، تجعله الأول على مستوى السوق من حيث عدد المستفيدين من تمويلاته التي يقدمها إدراكا لأهمية هذه المشاريع في الاقتصاد الوطني، ودورها في تقليص معدلات البطالة ومساعدة الشباب على العمل.

الصكوك الخضراء

وأكد المرزوق استمرار بيت التمويل الكويتي من خلال ذراعه الاستثماري شركة "بيتك كابيتال" في إصدار المزيد من الصكوك للحكومات والشركات حول العالم، مع توسيع شريحة الصكوك الخضراء، تماشيا مع استراتيجية البنك في الاستدامة وتطبيق المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة ESG.

ريادة مجتمعية

وقال إن الدور المجتمعي الرائد احرز تقدما بشكل كبير خلال الفترة الماضية، من خلال العديد من المبادرات والمساهمات المجتمعية الاستراتيجية التي كان لها أثرا إيجابيا كبيرا على

حمد عبدالمحسن المرزوق
رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي «بيتك»

- **نجاح تحقيق أهداف البنك في تحسين نوعية الأرباح وتحويلها إلى مستدامة**
- **التوسع الخارجي اكتسب زخما كبيرا ونقلة مهمة في استراتيجية النمو**
- **تصدر كافة البنوك والشركات المدرجة في بورصة الكويت بقيمة سوقية تقارب 13 مليار دينار**
- **مواصلة الدور الرائد في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير التمويل للشركات**

خالد يوسف الشملان
الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي

- **المؤشرات للربع الأول عبرت عن الأداء المتوازن والمتانة المالية**
- **دعم مشروعات البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية المنتجة**
- **حلول رقمية نوعية وتنافسية لتوسيع الحصة السوقية وتعزيز جودة الخدمة**
- **الموارد البشرية محور النجاح ونسعى دائما للارتقاء بقدراتهم**
- **تفوق بيت التمويل الكويتي محل تقدير عالمي وحصد حوالي 15 جائزة**

المجتمع، وأحدثها مساهمة بيت التمويل الكويتي بمبلغ 15 مليون دينار لبناء وتجهيز مركز لأمراض وأبحاث القلب تابع لمستشفى مبارك الكبير بالتعاون مع وزارة الصحة، وساهم بيت التمويل الكويتي بمبلغ 2 مليون دينار لسداد مديونيات الغارمين ضمن الحملة الوطنية التي تنظمها وزارة الشؤون الاجتماعية، وكان قبل ذلك قد ساهم بسداد ديون آلاف الغارمين بالتعاون مع وزارة العدل بمساهمة كبيرة تجاوزت 20 مليون دينار.

متانة مالية

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي، خالد يوسف الشملان، إن المؤشرات المالية للربع الأول من العام 2025 عبرت عن الأداء المتوازن والمتانة المالية، وأظهرت الملاءة العالية والنمو مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، مشيرا إلى أن زيادة الإيرادات التشغيلية وتنوعها، مع المحافظة على معدلات أداء قوية بمعظم بنود الميزانية، تؤكد الجدارة الائتمانية والموثوقية التي تتمتع بها المجموعة، بالإضافة إلى تنوع مجالات النمو والتطور والتوسع التي تحمل مزيدا من فرص النجاح.

تنويع مصادر التمويل

ولفت الشملان إلى نجاح عملية الإصدار الثاني لصكوك ذات أولوية غير مضمونة (Senior Unsecured) بقيمة 1 مليار دولار، ولأجل 5 سنوات، تحت مظلة برنامج صكوك بيت التمويل الكويتي، بقيمة إجمالية للبرنامج تعادل 4 مليارات دولار أمريكي، مبينا إن الهدف من الإصدار هو تمويل عمليات البنك وتنويع مصادر التمويل وزيادة قدرات البنك التمويلية والاستثمارية والتوسع في دعم مشروعات البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية المنتجة في دولة الكويت، وكذلك دعم عملاء البنك في توسعاتهم الإقليمية والدولية.

حلول رقمية نوعية

وأشار إلى أنه في سبيل توسيع الحصة السوقية وتعزيز جودة الخدمة، يواصل بيت التمويل الكويتي طرح خدمات وحلول رقمية نوعية وتنافسية، من خلال KFHOnline (على الموبايل والموقع الإلكتروني)، وأجهزة (XTM) وفروع (KFH-Express) الذكية، مبينا أن البنك يوفر حوالي 200 خدمة مصرفية عبر منصاته الرقمية، تشمل حلول السداد والدفع الإلكتروني، وفتح الحسابات، والطباعة الفورية لأنواع البطاقات، وشراء وبيع الذهب، وفتح الودائع والحسابات، وطباعة دفتر الشيكات الفوري، والسحب النقدي بدون بطاقة، وغير ذلك الكثير من الخدمات التمويلية والمصرفية ضمن معايير السهولة والسرعة والأمان.

الموارد البشرية محور النجاح

وشدد الشملان على الأهمية التي يوليها بيت التمويل الكويتي لموظفيه وسعيه الدائم للارتقاء بقدراتهم وتطوير أدائهم وتعزيز إمكانياتهم العلمية والعملية، باعتبارهم محور وأساس النجاح، مؤكدا مواصلة دعم جهودهم في ابتكار خدمات وحلول تساهم في تعزيز تجربة العملاء، حيث يتم سنويا تنظيم مسابقة (تحدّ ي الابتكار) على مستوى المجموعة، كما ينظم البنك برنامج بعثات دراسية للموظفين الراغبين في زيادة التحصيل العلمي، بالإضافة إلى دعم جهود التدريب المباشر والإلكتروني، مع إعداد وتأهيل عناصر قيادية من الشباب الكويتي وإعطائهم الفرصة لتحمل المسؤولية وقيادة مسيرة التطوير.

ولفت الشملان إلى أن بيت التمويل الكويتي يحرص على دعم وتقدير المتميزين من كوادره البشريّة، حيث جرى الاحتفاء بأكثر من 230 موظفاً وموظّفة من المتميزين نهاية العام الماضي ضمن برنامج «قدها» الذي أطلقه البنك في خطوة هي الأولى من نوعها على مستوى القطاع المصرفي في الكويت، وتم تتويج البرنامج مؤخراً بجائزة ذهبيّة من مجموعة «براندون هول Brandon Hall» كأفضل برنامج لتقدير الموظّفين على مستوى العالم.

تقديرات عالمية

وذكر الشملان إن تفوق بيت التمويل الكويتي كان محل تقدير عالمي، حيث حصد خلال الربع الأول من العام الجاري حوالي 15 جائزة من جهات ومؤسسات دولية رفيعة، ومن أبرز تلك الجوائز: «أفضل بنك إسلامي على مستوى الشرق الأوسط»، و"أفضل بنك في الكويت"، من مجموعة «إيميا فاينانس» العالمية، كما نال شهادة الآيزو 22301 في مجال إدارة استمرارية الأعمال (BCMS)، ما يعكس قدراته الاستباقية وجاهزيته لمواجهة المخاطر، والاستدامة في الأعمال والكفاءة التشغيلية.

شكر وتقدير

وأعرب الشملان عن تقديره لدعم مجلس الإدارة، مثمنا دور بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية في دعم القطاع المصرفي. كما أثنى على جهود الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين وكافة الشركاء وأصحاب المصلحة، لدورهم الأساسي في تعزيز مكانة بيت التمويل الكويتي وريادته محليا وعالميا.

بوبيان
Boubyan

مُسجلاً نمواً في صافي الأرباح بنسبة 6 % وبربحية سهم بلغت 5.31 فلس

بنك بوبيان يحقق 26.5 مليون دينار أرباحاً صافية خلال الربع الأول من 2025

نمو الأرباح قبل الضرائب بنسبة 22 % إلى 31.4 مليون دينار

أعلن بنك بوبيان عن نتائجه المالية خلال الربع الأول من العام الحالي، حيث حقق البنك أرباحاً صافية بلغت 26.5 مليون دينار، بنسبة نمو 6% عن نفس الفترة من العام الماضي في حين بلغت الأرباح قبل الضرائب 31.4 مليون دينار بنسبة نمو 22% وبلغت ربحية السهم 5.31 فلس.

وتعليقاً على ذلك، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان عادل الماجد أن بوبيان نجح وتميز في تحقيق أهدافه الاستراتيجية، مواصلاً بذلك الحفاظ على متانة مركزه المالي وقوة ربحيته وأدائه التشغيلي، والتوسع في خدماته المصرفية وكذلك إدارة الثروات.

وأوضح أن المؤشرات المالية لبنك بوبيان خلال الربع الأول من عام 2025 أظهرت نتائج إيجابية ونمواً ملحوظاً، حيث زادت أصول البنك إلى 9.7 مليار دينار بنسبة نمو 12% مقارنة بالعام السابق كما بلغت محفظة التمويل 7.3 مليار دينار بنسبة نمو 12% كما ارتفعت الحصة السوقية للبنك من التمويل المحلي إلى 12.14%.

وأضاف أن بنك بوبيان يواصل تنفيذ إستراتيجيته الخمسية «بوبيان 2028» والتي ترتكز على تطبيق ربحية مستدامة والاستمرار في تطبيق معايير التحول الرقمي والابتكار والمرونة كونهم المحرك الرئيسي في تعزيز الكفاءة التشغيلية، لتُرسخ الاستراتيجية قيمها على مستوى المجموعة وضمان نمو جميع الأطراف المعنية، شاملة الموظفين والعملاء والمساهمين والمجتمع ككل.

ريادة تمتد لـ 15 عاماً متتالياً في جودة الخدمة

وأكد الماجد أن إدارة بوبيان تعمل دائماً على تحسين جودة الخدمات والمنتجات لتعزيز وإثراء تجربة مصرفية متميزة ترتكز على الجودة والسرعة والاهتمام بالتفاصيل، حيث يضع بوبيان تقييم تجربة العميل كركيزة في عملياته اليومية، لضمان تلبية احتياجاته وتجاوز توقعاته.

وحصل بوبيان مؤخراً على جائزة أفضل بنك إسلامي في خدمة العملاء للعام 2024. بالإضافة إلى تكريم خاص بمناسبة حصوله على جائزة «أفضل بنك إسلامي في خدمة العملاء في الكويت» للعام الخامس عشر على التوالي، وفق مؤشر «سيرفس هيرو» لرضا العملاء، لتُضاف إلى رصيد تفوقه المتنامي في مجال التميز والتجربة المصرفية الشاملة، ويعكس التزامه بتقديم خدمة مصرفية ذات معايير عالمية.

وفي هذا السياق، أوضح الماجد أن بنك بوبيان يُعد هو المؤسسة المصرفية الوحيدة في الكويت التي حافظت على هذه المكانة طوال فترة عقد ونصف، وهو ما يعكس استمراريته في التميز، لأن خدمة العملاء في بوبيان ليست مجرد تعامل يومي، بل تجربة متكاملة نحرص على تطويرها بشكل دائم وفق ثقافة البنك المؤسسية التي تؤمن بأن العميل هو المحور الأساسي في تقديم الأفضل.

تعزيز الريادة والخدمات المالية الرقمية

يستكمل بنك بوبيان ترسيخ ريادته في التحول الرقمي مستنداً إلى استراتيجية واضحة تهدف إلى إعادة تعريف مفهوم الخدمات المصرفية الأكثر تطوراً، وقد انعكس هذا التوجه على التطور المستمر الذي يشهده تطبيق بوبيان، الذي بات منصة مصرفية رقمية متكاملة تجمع بين الابتكار وسهولة الاستخدام، وتوفر للعملاء تجربة مصرفية سهلة وآمنه تواكب احتياجاتهم اليومية، مما يعزز مكانة البنك كمؤسسة رائدة في تقديم الخدمات المالية الرقمية محلياً وإقليمياً.

عادل عبدالوهاب الماجد
نائب رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان

بالتزامن مع بداية العام 2025، جاء الإعلان عن إطلاق حساب الراتب Pro للعملاء الجدد من موظفي مؤسسات القطاع العام والخاص من ذوي الرواتب، الذين يرغبون بفتح حساب راتب جديد أو تحويل رواتبهم إلى البنك، يؤكد بوبيان على التزامه بالمضي قدماً نحو الجديد والأكثر ابتكاراً وتطوراً، ويُرسخ جهوده نحو الارتقاء بتجربة مصرفية استثنائية مميزة تتجاوز المعنى التقليدي المتعارف عليه في عالم الخدمات والمنتجات المصرفية، وهو ما يُعزز ريادته كمؤسسة مالية إسلامية في قطاع الصناعة المصرفية.

واستكمالاً لمكافأة عملائه وتطوير سلسلة خدماته ومنتجاته المصرفية وجعلها أكثر تميزاً وانفراداً، أطلق بوبيان حملة Boubyan Xperience لمنح حاملي بطاقات بوبيان Visa الائتمانية ومسبقة الدفع تجارب سفر استثنائية لا تُنسى.

وأعلن بنك Nomo مؤخراً عن باقة جديدة ومميزة من الحلول التمويلية العقارية للسكن الشخصي أو الاستثمار في السوق العقاري بالمملكة المتحدة بمعدلات تنافسية تواكب احتياجات عملائه في دول مجلس التعاون الخليجي. وأكثر ما يميز هذه الحلول كونها رقمية بالكامل ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تجمع بين

لماذا بوبيان الأفضل في خدمة العملاء؟

اعتمد اختيار سيرفس هيرو لبوبيان على مجموعة من المعايير من بينها استفتاء امتد لمدة سنة كاملة بين المستهلكين الذين قاموا بتقييم الشركات وذلك على مقياس من 10 نقاط حسب توقعاتهم من مستوى خدمة الشركة قبل تجربتها، ورضائهم عنها بعد تجربتها.

وجاء التقييم تبعاً لعدة معايير منها سلوك الموظفين، موقع الشركة، سرعة الخدمة، الثقة بالمنتج، جودة الخدمة أو المنتج، السعر مقابل القيمة، مركز الاتصال، والموقع الإلكتروني، كما يعتمد استفتاء «سيرفس هيرو» على بروتوكول صارم للتأكيد على صحة هوية المستهلكين الذين شاركوا فيه.

- **بوبيان يواصل الحفاظ على متانة مركزه المالي ونمو ربحيته والتوسع في خدمات الأفراد والشركات وإدارة الثروات**
- **15 عاماً متتالياً من التميز والأداء الاستثنائي في جودة خدمة العملاء على مستوى القطاع المالي الإسلامي في الكويت**
- **تمكين رواد الأعمال من خلال استراتيجيات مدروسة وشراكات تُسهم في تطوير بيئة الأعمال وتعزيز الابتكار**

الأداء المالي الجيد وفرص التنويع المدروسة ضمن بيئة استثمارية موثوقة.

وتقدم المعدلات الجديدة من Nomo فرصة مميزة لشراء أو إعادة تمويل العقارات مع مرونة تتيح خيارات تمويلية تناسب مختلف احتياجات العملاء في دول مجلس التعاون الخليجي، سواء للسكن الشخصي أو الاستثمار.

مبادرات مجتمعية ..
وتمكين رواد الأعمال

وخلال الربع الأول من العام الحالي واصل بنك بوبيان مساهماته المجتمعية ومبادراته المؤثرة التي تدعم ممارسات الأعمال وتُسهم في تحقيق التنمية المستدامة، بما يُرسخ أُسس موقعه الريادي كأفضل بنك إسلامي في المسؤولية المجتمعية على مستوى العالم.

وأنهى بوبيان سجلاً حافلاً من فعالياته خلال شهر رمضان الفضيل، لتمثل كل مبادرة قصة نجاح، استطاع البنك من خلالها تحقيق أرقام قياسية في حجم التفاعل والمشاركة، مما يعكس التأثير العميق لهذه الجهود. وشملت مبادرات هذا العام أنشطة إنسانية وتوعوية وثقافية ودينية، بهدف خلق تجربة رمضانية مميزة جسدت معاني التكافل والتراحم، وتركت أثراً ملموساً في المجتمع.

وفي خطوة نوعية لدعم بيئة الأعمال في الكويت وتعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، جاء «بوبيان بيزنس كونكت»، اللقاء الذي جمع بين عملاءه من رواد قطاع الأعمال والمبادرين، مع نخبة من شركائه الاستراتيجيين في مجالات الاستشارات المالية والقانونية، التكنولوجيا المالية، وحلول الدفع وغيرهم بهدف تكوين شبكة قوية وخلق بيئة متكاملة تتيح تبادل الخبرات، واستكشاف فرص التعاون، ودفع عجلة الابتكار في قطاع ريادة الأعمال.

وتأتي هذه المبادرة لتؤكد حرص بوبيان على تقديم الدعم لأصحاب المشروعات الناشئة وخلق منظومة متكاملة تُسهم في تمكينهم وتوفير بيئة داعمة لتطوير أعمالهم وفتح آفاق جديدة للنمو والتوسع في السوق الكويتي. لهذا هو أكثر من مجرد لقاء تعريفي، إنه منصة تفاعلية ديناميكية تهدف إلى تعزيز التواصل بين رواد الأعمال والخبراء.

إثراء الموارد البشرية

وتماشياً مع استراتيجيته الرامية إلى الاستثمار في رأس المال البشري، واصل بوبيان خلال الربع الأول من العام تعزيز جهوده في دعم وتطوير كوادره الوطنية، من خلال توفير بيئة عمل محفزة ترتكز على التمكين المهني والتطوير المستمر.

وقد حرص البنك على تنفيذ برامج تدريبية متخصصة وورش عمل احترافية تهدف إلى رفع كفاءة الموظفين وتوسيع نطاق مهاراتهم، بما يواكب تطورات الصناعة المصرفية ويلبي تطلعات العملاء. ويؤمن بنك بوبيان بأن الكوادر البشرية هي الركيزة الأساسية لتحقيق النمو المستدام وتعزيز مكانته كمؤسسة مالية رائدة في السوق المحلي والإقليمي.

مساهمات بوبيان
خلال شهر رمضان في أرقام

- أكثر من 12 ألف مشارك محققين 180 مليون خطوة ضمن حملة «خطوات بوبيان»
- أكثر من 1200 مشارك في مسابقة «رتل مع بوبيان» الحادية عشر، وتكريم 30 من الفائزين من حفظة كتاب الله.
- توزيع أكثر من 26 ألف وجبة إفطار صائم على مرتادي ساحة «مسجد الدولة الكبير» ومختلف مناطق الكويت.
- توزيع أكثر من 1500 سلة غذائية للأسر المتعففة ضمن «مبادرة نعمتي».
- مشاركة أكثر من 250 ما بين عميل وموظف في «فريق بوبيان التطوعي»
- تقديم الضيافة في أكثر من 50 مسجد في محافظات الكويت.
- 50 عميلاً ستفادوا من خدمة استقبال سيارات في مواقف المبنى الرئيسي خلال صلاة القيام بالمسجد الكبير.
- أكثر من 900 ألف مشارك في «تحدي الدقيقة» طوال الشهر الفضيل، وأكثر من 600 ألف إجابة صحيحة.
- أكثر من 100 عميلة من عميلات «بريميوم» شاركن في «غبقة بوبيان».
- 6000 مشاركة من السيدات والفتيات في الديوانية الرمضانية.
- تواجد أكثر من 2000 شخص في فعالية «قرقيعان بوبيان» في حديقة الشويخ السكنية.

	31 مارس 2025	31 مارس 2024	
الربح قبل الضرائب	31.4 مليون د.ك	25.8 مليون د.ك	22%
الأرباح التشغيلية	34.8 مليون د.ك	31.7 مليون د.ك	10%
صافي ربح الفترة	26.5 مليون د.ك	25.0 مليون د.ك	6%
محفظة التمويل	7.3 مليار د.ك	6.5 مليار د.ك	12%
إجمالي الأصول	9.7 مليار د.ك	8.7 مليار د.ك	12%
ودائع العملاء	7.9 مليار د.ك	6.8 مليار د.ك	15%

بنك وربة
WARBA BANK

بنمو 16.4 %

بنك وربة يعلن عن أرباح صافية بلغت 5.5 مليون دينار للربع الأول لعام 2025

كشف بنك وربة، أحد البنوك الإسلامية الرائدة في الكويت، عن نتائجه المالية للربع الأول من عام 2025، والتي تعكس أداءً قوياً ونمواً مستداماً مدعوماً باستراتيجية توسعية طموحة، واستثمار مستمر في أحدث التكنولوجيا لتقديم خدمات ومنتجات نوعية، بالإضافة إلى حرص البنك على تعزيز دوره المجتمعي تأكيداً على رؤيته ببناء مستقبل أكثر إشراقاً والتزاماً بشعاره "لنملك الغد".

وحقق بنك وربة نمواً بنسبة 16.4% في صافي أرباحه في الربع الأول من العام الجاري، مسجلاً أرباحاً بلغت 5.5 مليون دينار كويتي وبما يعادل 2.38 فلساً للسهم الواحد، وذلك مقارنة بأرباح بلغت 4.7 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من العام الماضي، وبما يعادل 2.05 فلساً للسهم الواحد.

وجاءت هذه الأرباح مدعومة بارتفاع صافي إيرادات الاستثمار بنسبة نمو بلغت 84.6% إلى 4 مليون دينار كويتي كما في 31 مارس 2025، وذلك مقارنة بقيمة 2.2 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام الماضي 2024، بالإضافة إلى إرتفاع صافي أتعاب وعمولات بنسبة 60.2% إلى 2.5 مليون دينار كويتي كما في 31 مارس 2025، وذلك مقارنة بقيمة 1.6 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام الماضي 2024.

وعلى صعيد المؤشرات المالية الرئيسية للبنك، سجل "وربة" نمواً ملحوظاً في إجمالي أصول البنك بنسبة 4.7% إلى 5.5 مليار دينار كويتي، فيما بلغت حسابات المودعين 3.4 مليار دينار كويتي كما في 31 مارس 2025، مرتفعة بنسبة 6.7%.

وارتفعت اجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك إلى 345.3 مليون دينار كويتي كما في 31 مارس 2025، وذلك مقارنة بقيمة 335.9 مليون دينار كويتي في نهاية العام السابق 2024.

وفي هذا السياق، قال رئيس مجلس إدارة بنك وربة، حمد مساعد الساير: «لقد واصل بنك وربة خلال الربع الأول التوسّع بخطوات نوعية تعكس التزامه الثابت باستراتيجيته للنمو المستدام، مدعوماً برؤية طموحة توازن بين التطور التشغيلي والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية ، مع المحافظة على مكانته كمؤسسة مصرفية إسلامية موثوقة ومستقرة. ونؤكد من جديد أن مواصلة هذا النهج المدروس هو ما سيقودنا إلى تحقيق المزيد من الإنجازات ويعزز ثقة عملائنا ومساهمينا بالبنك وتوجهه المستقبلي».

وتابع الساير حديثه قائلاً: «نواصل جهودنا للحفاظ على أعلى مستويات حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، مع الالتزام بتعزيز الكفاءة التشغيلية وتحقيق التوازن بين النمو المستدام والامتثال التنظيمي، وذلك من خلال الحفاظ على قاعدة رأسمال قوية تدعم استراتيجيتنا التوسعية وتضمن مرونة البنك في مواجهة مختلف التحديات الاقتصادية».

نمو تشغيلي على أسس قوية

وأضاف الساير أن البنك أثبت مكانته كأحد الرواد في تقديم حلول مصرفية رقمية واستثمارية مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما في ذلك إغلاقه باب الاكتتاب في صندوق وربة للدخل الإسلامي بنجاح، وهو صندوق متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويُعتبر الأول من نوعه ويهدف إلى تزويد المستثمرين والعملاء المحترفين المؤهلين بتوزيعات ربع سنوية جاذبة وعلى مدى خمس سنوات، حيث بلغت قيمته الإجمالية 200 مليون دولار أمريكي، ووصل إجمالي حجم الأصول المداره من قبل بنك وربة إلى نحو 1.7 مليار دولار أمريكي، الأمر الذي يؤكد على دور "وربة" الريادي في تقديم حلول استثمارية متنوعة تتميز بالموازنة ما بين العوائد العالية والخطورة المتدنية ليوفر دخل ثابت من خلال تمويلات مضمونة من الدرجة الأولى للشركات الخاصة متوسطة الحجم في الولايات المتحدة وأوروبا.

كما أغلق بنك وربة طرح إصدار صكوك ذات أولوية غير مضمونة بقيمة الإصدار 500 مليون دولار أمريكي لصالح مصرف الشارقة الاسلامي بنجاح إقليمي وعالمي.وكان بنك وربة مدير إصدار رئيسي مشترك ومدير دفاتر مشترك في هذا الإصدار إلى جانب مصارف إقليمية وعالمية أخرى، فيما حصل الطرح على اهتمام كبير من المشاركين الإقليميين والدوليين في الأسواق.

وفي خطوة استراتيجية تهدف إلى تطوير القطاع المالي في الكويت وتعزيز الابتكار التقني في العمليات المصرفية، ناقش بنك وربة خلال الفترة مع الشركة الكويتية للمقاصة تطوير حلول مبتكرة تعتمد أحدث تقنيات الأتمتة الذكية والتحول الرقمي وذلك لدفع الكفاءة والفعالية في عمليات التسوية المالية وإطلاق خدمات جديدة ضمن مستويات ضمانات وحماية جديدة ووفقاً للمعايير الدولية العالمية.

أما في إطار استمراره بطرح حلول مالية رقمية ومبتكرة تعزّز تجربة العملاء، أطلق بنك وربة خدمة المدفوعات الخليجية الموحدة «آفاق» التي أصبحت متوفرة عبر تطبيقه الإلكتروني وتهدف إلى تمكين العملاء من تحويل الأموال بسهولة في وقت قياسي إلى دول مجلس التعاون الخليجي المشتركة في النظام، وبالعملات المحلية، وبسعر صرف تنافسي وتكاليف أقل مقارنة بوسائل التحويل التقليدية.

كما كشف «وربة» حملة حساب «السنبلة» لعام 2025، في خطوة تعكس تطور الحساب منذ انطلاقه في عام 2016 ليصبح اليوم أحد أبرز حسابات الادخار، حيث ركز البنك هذا العام على أن يقدم أكبر عدد من الفائزين في الكويت بزيادة فرص الفوز مع أكثر من 1,000 رابح سنوياً، وبجوائز إجمالية تفوق قيمتها الأربعة ملايين دينار كويتي في العام.

شهادة على التميز في الاستدامة

ومن جانبه أوضح الرئيس التنفيذي في بنك وربة، شاهين حمد الغانم، أن بنك وربة يتمتع اليوم بعوامل عديدة أدت إلى نجاحه المستمر وتميزّه، أهمها التزام البنك الراسخ بدمج مفهوم الاستدامة في جميع جوانب عملياته، حيث نجح في تحقيق تقدّم ملحوظ على صعيد تنويع مصادر الدخل وتعزيز محفظته الاستثمارية.

وقال: «كوننا البنك الإسلامي الأعلى تصنيفاً في الكويت من حيث الأداء في الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، فإن ذلك يعكس رؤيتنا الثاقبة للقيادة بمسؤولية، والعمل على بناء قطاع مالي أكثر استدامة والمساهمة في رفاهية المجتمع ككل. وجهودنا تتجاوز حدود الامتثال بالمعايير الموضوعة، بل تمتد إلى استراتيجيتنا التي تطمح إلى إحداث تحولٍ إيجابي في قطاعنا ومجتمعنا».

حمد مساعد الساير
رئيس مجلس إدارة في بنك وربة

- **«وربة» يواصل التوسّع بخطوات نوعية تعكس التزامه الثابت باستراتيجيته للنمو المستدام**
- **البنك مستمر في تعزيز مكانته كرائد في القطاع المصرفي الإسلامي وحرصه على تطوير قدرات الموظفين باستمرار**
- **محطات بارزة في إدارة الأصول على المستوى الإقليمي وتقديرات عالمية تشهد على إمكانيات البنك**

شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي في بنك وربة

- **نتائج البنك تعكس التزامه الراسخ بدمج مفهوم الاستدامة في جميع جوانب عملياته**
- **نؤمن بقدراتنا، ونواصل بناء بنك المستقبل من خلال حلول رقمية مبتكرة ومبادرات نوعية تعكس مسؤوليتنا تجاه المجتمع**
- **البنك أحرز تقدّماً ملحوظاً على صعيد تنويع مصادر الدخل وتعزيز المحفظة الاستثمارية**

تقديرات عالمية

وواصل بنك وربة حصد تقديرات عالمية تؤكد مكانته كبنك رائد في التمويل الإسلامي والتحوّل الرقمي بحصوله على سبع جوائز مرموقة من بينها ست جوائز حصدتها صفقات تمويلية قام بترتيبها وإدارتها، إلى جانب لقب "أفضل خدمات رقمية من بنك إسلامي في الكويت"، قدمتها المؤسسة الإخبارية العالمية الرائدة في مجال التمويل الإسلامي، Islamic Finance News، والتي تكرّم التميز والابتكار في هذا القطاع.

كما حصل «وربة» على ثلاث جوائز النخبة لتقدير الجودة في ممارسات الدفع المباشر المستدامة من قبل «جي بي مورغان» وذلك للسنة الخامسة على التوالي من نجاح البنك في الحفاظ على مستوى متميز في إتمام العمليات المصرفية، وخاصةً في مجال التحويلات المالية المباشرة (STP) بعملتي الدولار الأمريكي واليورو، إذ حقق نسباً عالية في معالجة الدفعات المباشرة للأفراد والشركات، ليصبح من بين قلة من البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تحصد هذه الجائزة المرموقة عن عمليات تحويلات العملاء والتحويلات المصرفية بين البنوك.

أما على صعيد التزامه بأهداف الاستدامة، تم تقييم البنك إيجابياً من قبل وكالة التصنيف العالمية S&P وذلك على مستوى الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والمعروفة باسم (ESG)، حيث حقق تقدّماً ملحوظاً في تقييمه لعام 2024 وبزيادة خمس نقاط مقارنة بالعام الذي سبق، ليكون بنك وربة في صدارة البنوك الإسلامية في الكويت من حيث الأداء في هذه الممارسات ويواصل تعزيز ريادته في مجال الخدمات المصرفية المستدامة على مستوى المنطقة.

بناء غدٍ أكثر إشراقاً

أكد الغانم أن نتائج بنك وربة في هذا الفصل هي نتيجة لرؤية بعيدة المدى واستراتيجية محكمة تهدف إلى بناء مستقبل مصرفي قوي ومتين. وشدّد إلى أن استثمارات البنك، وأبرزها التطور الرقمي والتكنولوجي، تضع الركائز لبداية مرحلة جديدة ترسّخ فيها مكانة وربة كشريك استثماري ومصرفي موثوق، وتؤكد التزامه بتحقيق النمو المستدام لعملائه ومساهميه.

وأضاف: «ننظر إلى الغد بثقة وإصرار، نؤمن بقدراتنا، ونواصل بناء بنك المستقبل من خلال حلول رقمية مبتكرة ومبادرات نوعية تعكس مسؤوليتنا تجاه المجتمع».

الاستثمار في حماية البيئة

مواصلاً استثماراته نحو تخفيض بصمته الكربونية كجزء من رؤيته التي تطمح إلى تحقيق أهداف الاستدامة في جميع نواحي أعماله، أعلن بنك وربة عن مضاعفة جهوده في تعويض انبعاثات الكربون الناتجة عن سفر موظفيه للعمل، حيث تمكن البنك من تعويض ما يعادل 120,000 كيلوغراماً من انبعاثات الكربون عبر تمويل عدة مشاريع للطاقة الشمسية والرياح في مختلف دول أفريقيا للمساهمة في توظيف موارد القارة الطبيعية لتوليد طاقة مستدامة.

وتأتي هذه المبادرة ضمن استراتيجية الشركة المتوافقة مع رؤية الكويت 2035 وكذلك مع التوجهات العالمية نحو خفض الانبعاثات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، حيث يدعم بنك وربة بشكل مباشر ثلاثة أهداف رئيسية وهي الهدف السابع الذي يهدف توليد طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، والهدف الثامن للعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف الثالث عشر الخاص بالعمل نحو حماية المناخ.

الاستثمار في المجتمع

ولأن الريادة لا تقتصر على الأرقام والمؤشرات المالية، وانطلاقاً من رسالته كبنك إسلامي يضع القيم والمبادئ الإسلامية في صميم استراتيجيته، أعلن بنك وربة عن اختتام حملته الرمضانية «أَفْشُوا السَّلامَ»، والمستوحاة من الحديث النبوي الشريف: «أَيُّهَا النَّاسُ أَفْشُوا السَّلامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصَلُّوا باللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيامٌ، تَدخُلُوا الجَنَّةَ بِسَلامٍ». والتي تهدف إلى نشر ثقافة السَّلامَ في المجتمع عبر مفهوم جديد للحملات الرمضانية، متجاوزة النمط التقليدي المعتاد بحيث تركز على تعزيز التواصل الإيجابي بين أفراد المجتمع، مستندةً إلى ركائز رئيسية تشمل البعد الديني والبعد المجتمعي وأهمية العمل المجتمعي ونشر ثقافة التعايش السلمي.

كما أطلق البنك حملة «بَسْمَة»، بالتعاون مع منصة "دبدوب"، والتي تهدف إلى إدخال الفرحة إلى قلوب الأيتام من خلال توزيع هدايا العيد، بتمويل مباشر من بنك وربة عبر تبرع بنسبة 10% من قيمة مشتريات العملاء خلال شهر رمضان باستخدام بطاقات Visa الصادرة عن البنك.

وكذلك ضمن التزامه بالمسؤولية الاجتماعية ودعمه للمبادرات البيئية تحديداً، رعى بنك وربة الحملة البيئية الشتوية التي تنظمها شركة «أوشن مايندد»، المتخصصة في إدارة المبادرات التي تعمل على التوعية بأهمية الحفاظ على البيئة البحرية، حيث تستهدف هذه الحملة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و14 سنة، وتأتي في إطار استراتيجية البنك لتعزيز الوعي البيئي من عمر مبكر والمساهمة في تعزيز معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية.

رؤية تتمحور على خدمة العملاء

يستثمر بنك وربة في برامج ومبادرات تساهم في صون الموروث الثقافي وتعزز الفخر بالأصالة وتهدف الحفاظ على الهوية الثقافية وتعزز الإرث العريق، وذلك تأكيداً على القيم التي تربط المجتمع، إذ يتماشى هذا التوجه المجتمعي مع التزام البنك بتقديم خدمات مصرفية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية تواكب احتياجات عملائه وتلبي تطلعاتهم.

يذكر أن بنك وربة من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة في فترة وجيزة، حيث احتل مركزاً رياديا في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية، وهو من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين، ما يجعله قريباً من جميع شرائح المجتمع. ويأتي هذا الإنجاز ليؤكد مجدداً على مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق يجمع بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المالية.

بيت التمويل الكويتي
KFH

بتراجع نسبته 20.2 %

بيت التمويل: 896 مليون دينار تداولات عقارية بالربع الأول

كشف التقرير العقاري الصادر عن بيت التمويل الكويتي، أن التداولات العقارية بالسوق الكويتي بلغت حوالي 896 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2025، أي أقل بنسبة 20.2% عن قيمتها الاستثنائية في الربع الأخير من عام 2024 التي سجلت مستوى مرتفعاً تجاوز 1.1 مليار دينار، وقد انخفضت قيمة التداولات في فئات العقارات المختلفة عن قيمتها في الربع الرابع من 2024 باستثناء فئة العقارات الحرفية والصناعية التي شهدت نشاطاً ملحوظاً مقارنة بقيمتها في الربع الأخير من 2024، وقد تراجع إجمالي قيمة التداولات مدفوعاً بانخفاض عددها خلال الربع الأول 2025 إلى 1,302 صفقة بنسبة 15.2% عن عددها في الربع السابق له، مع تراجع الطلب على بعض فئات العقار متمثلاً في عدد الصفقات العقارية المتداولة خلال الربع الأول 2025، وباستثناء فئتي العقارات التجارية والعقارات الحرفية والصناعية التي سجلت زيادة ملحوظة في عددها عن الربع الرابع من 2024.

وأوضح التقرير أن بعض العوامل ربما حدت من نشاط التداولات العقارية خلال الربع الأول من 2025 منها تزامن هذا الربع مع العطلات الوطنية في نهاية شهر فبراير وقلة ساعات العمل في شهر رمضان المبارك وعطلة عيد الفطر، إضافة إلى جاذبية بعض الفرص الاستثمارية الأخرى منها الارتفاع الملحوظ في أسعار الذهب خلال هذا الربع الذي وصل إلى رقم قياسي تخطى 3,150 دولار للأونصة مع نهاية الربع الأول 2025، إلى جانب جاذبية العوائد على الودائع في البنوك الكويتية في ظل بقاء سعر الخصم دون تغيير من بنك الكويت المركزي، إلى جانب رغبة بعض المستثمرين في جني الأرباح والمضاربات في أسواق المال والحصول على التوزيعات السنوية لحملة الأسهم في بورصة الكويت.

وأشار التقرير أن قيمة تداولات السكن الخاص قد انخفضت إلى نحو 346.1 مليون دينار في الربع الأول 2025 منخفضة بنسبة 24.1% عن الربع السابق له، مدفوعاً بانخفاض الطلب عليه خلال الربع الأول إلى 876 صفقة بنسبة 20.9% لنفس الفترة، كما انخفضت تداولات العقار الاستثماري إلى 345.4 مليون دينار في الربع الأول 2025 بنسبة 20.2% مع تراجع ربع سنوي للطلب عليه إلى 336 صفقة بنسبة 9.2%، فيما انخفضت قيمة التداولات على فئة العقار التجاري مسجلة 139.9 مليون دينار بانخفاض نسبته 27.6% عن مستواها في الربع الرابع من 2024 برغم تضاعف حجم الطلب على العقار التجاري إلى 62 صفقة أي بزيادة نسبتها 63.2% لنفس الفترة. وشهدت قيمة التداولات على فئة عقارات الشريط الساحلي مستوى محدودا سجل 5.7 مليون دينار من خلال صفقتين فقط مقابل نحو 11.5 مليون دينار في الربع الرابع 2024 من خلال 5 صفقات، فيما تضاعفت قيمة التداولات على فئة العقارات الحرفية والصناعية والمعارض مسجلة 58.8 مليون دينار في الربع الأول 2025 مقابل 29.3 مليون دينار في الربع الأخير من 2024 وشهد الطلب عليه زيادة ملحوظةً مسجلاً 26 صفقة في الربع الأول 2025 أي بزيادة تصل إلى 62.5% مقابل 16 صفقة سجلت في الربع السابق له.

وقد انخفض مؤشر متوسط قيمة الصفقة العقارية الإجمالية لثالث ربع على التوالي مسجلاً 688 ألف دينار في الربع الأول 2025 بنسبة 5.9% إلا إنه يعد أعلى بنسبة 3% على أساس سنوي.

أولاً: اتجاهات السوق:

انخفضت أسعار السكن الخاص بنهاية الربع الأول 2025 بشكل طفيف نسبته 0.3% عن الربع الرابع 2024، فيما سجلت انخفاضاً سنوياً محدوداً نسبته 1.5%. في حين ارتفعت مستويات الأسعار

في العقار الاستثماري بنسبة 1.3% على أساس ربع سنوي مسجلة زيادة سنوية نسبتها 5.6%. بينما ارتفعت الأسعار في العقار التجاري في الربع الأول 2025 بنسبة 0.4% على أساس ربع سنوي في ظل ما تم إدراجه من معدلات جديدة لمساحات تجارية يتم تداولها في السوق العقاري.

استقرت مستويات الأسعار في مناطق الشاليهات بنهاية الربع الأول 2024 دون تغير ربع سنوي، في ظل استقرار متوسط السعر في منطقة صباح الأحمد البحرية دون تغير على أساس ربع سنوي وهي تصنف من فئة العقارات المطلة على الشريط الساحلي والشاليهات في قطاع السكن الخاص وفق بيانات إدارة التسجيل والتوثيق في وزارة العدل، وهي من الأماكن المرغوبة في ظل سعي المواطنين إلى البحث عن مساحات أكبر وأماكن أكثر ترفيهاً، كذلك لم يسجل متوسط السعر في مناطق الشاليهات الأخرى تغيراً على أساس سنوي، منها شاليهات منطقة بنيدر التي تعد الأعلى أسعاراً على مستوى المناطق الساحلية دون تغير ربع سنوي، كذلك استقرت مستويات الأسعار في مناطق شاليهات النويصيب في محافظة الأحمدي دون تغير ربع سنوي.

تداولات القطاعات العقارية

انخفضت حصة تداولات السكن الخاص بشكل طفيف إلى 38.63% من تداولات العقار في الربع الأول 2025 ومازالت في المرتبة الأولى بين القطاعات العقارية مقابل حصة شكلت 40.6% في الربع السابق له، وبقيت مساهمة العقار الاستثماري لتأتي في المرتبة الثانية بين القطاعات العقارية بحصة شكلت 38.56% من إجمالي التداولات في الربع الأول 2025 مقابل مساهمة بنسبة قريبة في الربع السابق له، فيما انخفضت حصة تداولات العقار التجاري إلى 15.6% مقابل 17.2% في الربع الرابع. فيما ارتفعت مساهمة العقار الحرفي والصناعي والمعارض مستحوذة على 6.6% مقابل 2.6% في الربع الرابع 2024، وشكلت تداولات فئة عقار الشريط الساحلي 0.6% مقابل 1.0% في الربع الرابع 2024.

إجمالي التداولات العقارية

انخفضت قيمة التداولات العقارية إلى 895.9 دينار خلال الربع الأول 2025 وفق بيانات ومؤشرات إدارة التسجيل والتوثيق في وزارة العدل، منخفضة بنسبة 20.2% عن قيمتها في الربع الرابع 2024، في حين تعد مرتفعة بنسبة ملحوظة وصلت إلى 24.5% على أساس سنوي.

متوسط قيمة الصفقة

انخفض مؤشر متوسط قيمة الصفقة العقارية الإجمالية إلى 688 ألف دينار بنهاية الربع الأول 2025 بنسبة 5.9% عن الربع الرابع 2024 في حين يعد أعلى بنسبة 3% على أساس سنوي. انخفض إجمالي عدد الصفقات المتداولة إلى 1,302 صفقة في الربع الأول 2025 بنسبة 15.2% على أساس ربع سنوي، بينما يعد مرتفعاً بنسبة 20.9% على أساس سنوي، مدفوعاً بارتفاع سنوي لعدد الصفقات في السكن الخاص وفي العقار الاستثماري، إضافة إلى زيادة ملحوظة في حجم الطلب على العقار التجاري وشهد الطلب على العقار الحرفي مستوى مرتفعاً في حين سجل في فئة العقارات الواقعة على الشريط الساحلي عدد تداولات محدود خلال الربع الأول 2025.

تداولات العقارات السكنية

انخفضت التداولات العقارية على فئة السكن الخاص إلى 346.1 مليون دينار في الربع الأول 2025 بنسبة 24.1% عن قيمتها في الربع الرابع 2024، كما تعد أقل بنسبة 2.6% على أساس سنوي.

متوسط قيمة الصفقة في السكن الخاص:

انخفض متوسط قيمة الصفقة في فئة السكن الخاص إلى 395 ألف دينار في الربع الأول 2025 محققا أدنى مستوى في حوالي ثلاث سنوات منخفضاً بنسبة 4.1% على أساس ربع سنوي، ويعد منخفضاً بنسبة قدرها 12.8% على أساس سنوي. انخفض عدد الصفقات المتداولة في السكن الخاص إلى 876 صفقة خلال الربع الأول 2025 بما نسبته 20.9% عن الربع الرابع 2024، في حين يعد مرتفعاً بنسبة 11.7% على أساس سنوي.

تداولات العقارات الاستثمارية

تراجعت قيمة تداولات العقارات الاستثمارية إلى 345.4 مليون دينار خلال الربع الأول 2025 بنسبة ملحوظة وصلت إلى 20.2% عن حجمها في الربع الرابع 2024، في حين أنها تعد أعلى بنسبة كبيرة قدرها 51.6% على أساس سنوي.

متوسط قيمة الصفقة في العقار الاستثماري:

مازال متوسط قيمة الصفقة في فئة العقارات الاستثمارية عند مستواه المرتفع برغم تراجعه إلى حوالي مليون دينار في الربع الأول 2025 بنسبة تراجع قدرها 12.1% عن الربع السابق له، في حين أنه يعد أعلى بنسبة ملحوظة قدرها 16.9% على أساس سنوي.

تراجع عدد الصفقات العقارية الاستثمارية إلى 336 صفقة في الربع الأول 2025 بنسبة 9.2% عن الربع الرابع 2024، في حين يعد هذا العدد مرتفعاً بنسبة سنوية قدرها 29.7%.

تداولات العقارات التجارية

انخفضت قيمة تداولات العقارات التجارية مسجلة 139.9 مليون دينار في الربع الأول 2025 بما نسبته 27.6% عن قيمتها في الربع الرابع 2024، وبرغم هذا الانخفاض فهي تعد أعلى بنسبة 24.4% عن مستواها في الربع الأول من عام 2024.

متوسط قيمة الصفقة في العقار التجاري:

انخفض متوسط قيمة الصفقة في فئة العقارات التجارية إلى أقل من 2.3 مليون دينار بنهاية الربع الأول 2025 بنسبة قدرها 55.7% عن الربع الرابع 2024، كما يعد منخفضاً بنسبة 55.9% على أساس سنوي مقابل مستوى مرتفع اقترب من 5.1 مليون دينار كمتوسط لقيمة الصفقة في فئة العقار التجاري في الربع الأول 2024.

ارتفع الطلب على فئة العقار التجاري مع زيادة عدد صفقاته المتداولة إلى 62 صفقة في الربع الأول 2025 بنسبة ملحوظة 63.2% مقابل 38 صفقة في الربع الرابع 2024، بالتالي ارتفع عدد الصفقات بنسبة كبيرة إلى ما يقترب من ثلاثة أضعاف عددها البالغ 22 صفقة في الربع الأول من 2024 أي بزيادة سنوية فاقت نسبتها 181.8%.

رسم بياني (1) قيمة التداولات العقارية

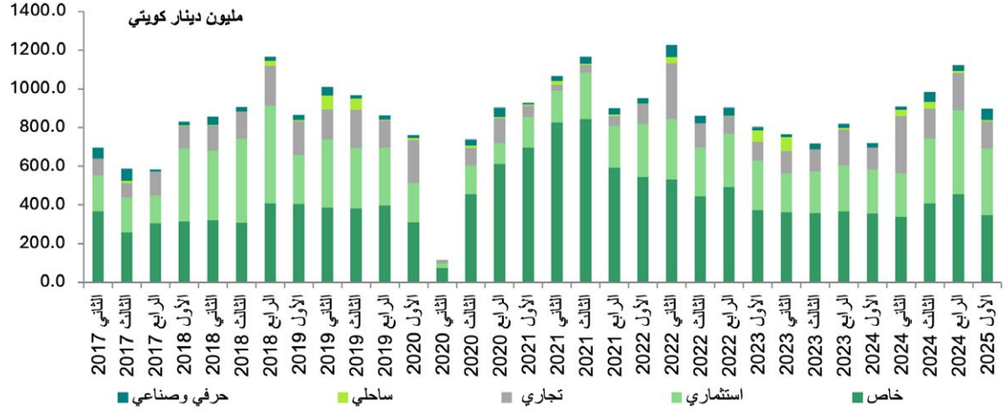

المصدر: وزارة العدل - بيت التمويل الكويتي

رسم بياني رقم (2) إجمالي التداولات العقارية

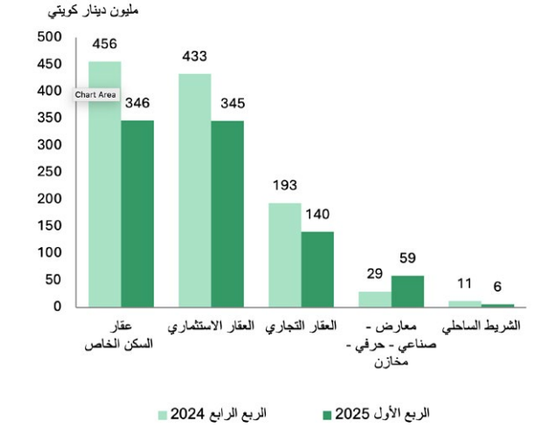

رسم بياني رقم (3) حصة القطاعات العقارية

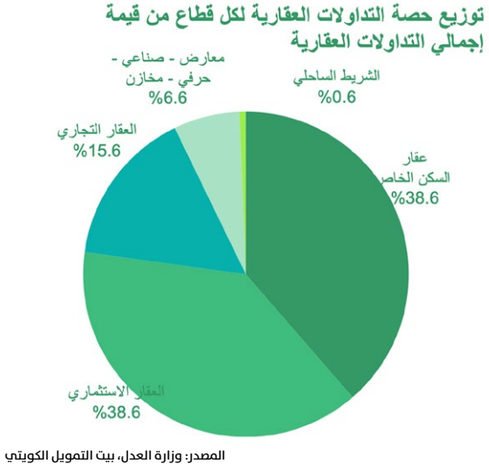

المصدر: وزارة العدل، بيت التمويل الكويتي

حسب تقرير صادر عن بنك HSBC

دبي تقترب من الوصول إلى مرتبة رابع أفضل مركز مالي عالمي مع ارتفاع نسبة مشاركة المستثمرين الأجانب في سوق دبي المالي إلى 85 %

وفقاً لتقرير جديد صادر عن بنك HSBC في دولة الإمارات، تلعب أسـواق رأس المال في دبي دوراً محورياً في تحقيق طموح الإمارة في أن تصبح من ضمن أفضل المراكز المالية العالمية الأربعة، حيث أصبحت مشاركة المستثمرين الأجانب سـمة مميزة لنشاط السوق. ولقد تم كشـف النقاب عن تقرير "استراتيجية التوسـع: خطة دبي لتنمية سوق رأس المال" خلال قمة أسـواق رأس المال لعام 2025" التي يستضيفها سوق دبي المالي حيث يسلط التقرير الضوء على كيف يمكن للتدويل السريع لأسواق الأسهم والسندات، إلى جانب برامج الإصلاح الهيكلية الشاملة، أن يُقرّب دبي من الوصول إلى هدفها المتمثل في أن تُصبح من ضمن المراكز المالية الأفضل في العالم، كما هو موضح في رؤية دبي الاقتصادية لعام 2033.

ولقد صُمم هذا التحليل المتعمق، الذي أُجري بالشراكة مع سـوق دبي المالي (DFM)، ليكون دليلاً للمسـتثمرين الجدد الذين يدخلون السوق.

كما يستكشف التقرير توسع أسواق رأس المال في دبي وعالميتها، بما في ذلك التحسينات المحتملة لتدفقات الصفقات والسيولة النقدية في السوق الثانوية، والمبادرات التكنولوجية لتعزيز منظومة التمويل:

• بين عامي 2016 و2024، قدّم سـوق دبي المالي للمسـتثمرين عوائد أعلى من مؤشر MSCI للأسواق الناشئة الأوسع، محققاً بذلك عائداً سنوياً بالدولار الأمريكي بلغ 4.9% مقارنةً بـ 2.8% لمؤشر الأسواق الناشئة الأوسع.

• اسـتحوذ المسـتثمرون الأجانب على نصف إجمالي التداولات في سـوق دبي المالي في نهاية عام 2024، ومثلوا 85% من إجمالي المستثمرين المسجلين في السوق في العام نفسـه، مما يعكس الجاذبيـة التـي تتمتع بهـا دبي على المستوى العالمي.

• وفي عام 2024، ارتفع عدد مدراء الثروات والأصول العاملين في مركز دبي المالي العالمي بنسبة 16% على أساس سنوي ليصلوا إلى 410 مديـراً، بما في ذلك 75 مديراً لصناديق التحوط الاستثماري، و48 منهم يقومون بإدارة أصول تزيد قيمتها عن واحد مليـار دولار أمريكي، مما يؤكد تغيّر شكل المستثمرين الدوليين.

• وفي عام 2024، اسـتحوذت دبي على 2.2% من حجم عمليات الاكتتاب العالمية العامة للطرح الأولي، واستضافت عملية اكتتـاب لمنصة طلبـات، المتخصصة في توصيل طلبات الطعام والبقالة والتجزئة عند الطلب، والتي تعتبر أكبر عملية اكتتاب عام للطرح الأولي في قطاع التكنولوجيا في العالم لهذا العام.

وعلّق سـامر الدغيلي، الرئيس المشارك للخدمات المصرفية الاستثمارية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا لدى بنك إتش إس بي سي قائلاً: "لقد قامت دبي بفتح آفـاق جديدة أمام جهـات الإصدار والمسـتثمرين في أسـواق الأسهم والسـندات. وشـهدت عمليات الاكتتاب العامة للطرح الأولي إقبالاً قوياً، وغالباً ما تجاوز مستوى الأرقام القياسية، في حين أن مكانتها المتميزة كمركز رائد لأسواق سندات رأس المال تُتيح لمجموعة متنامية من جهات الإصدار خيارات شـاملة لجمع التمويل بالعملتين الأجنبية والمحلية."

ووفقاً للتقرير، لا تشـهد أسواق سندات رأس مـال في دبي ازدهـاراً في عالم الائتمان الخـاص بها فحسـب، بل يمتد ليشـمل العالم أجمع، مدعومةً بتوسع سوق سندات رأس مال من جهات الإصدار المحلية والدوليـة. وبصفتها واحدةً من أكثر أسواق سندات رأس مال تطوراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن نمو بورصة ناسداك دبي كمنصة إدراج عالمية يشـجع المزيد من جهات الإصدار الدولية على استدراج المزيد من الصفقات إلى منطقة الشرق الأوسط، وخاصة من منطقة آسيا:

• إذ تتجـه الشركات الصينيـة إلى دبي بشكل متزايد، حيث تجاوزت قيمة سنداتها المدرجة في سـوق البورصة أكثر من 22 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2024.

• تتـجلى جاذبيـة دبي كوجهـة لإدراج السندات والأسهم في كون جهات إصدار سـندات الدخل الثابت غير الإماراتية تمثل نسـبة 45% من إجمالي إصدارات سندات الدخل الثابت المدرجة في سوق البورصة في عام 2024.

• كما شـهد عالم الائـتمان في دولة الإمارات نشاطاً ملحوظاً في عام 2024، حيث احتلت المرتبة الثالثة بين أكبر جهات إصدار سـندات الدين بالدولار الأمريكي في الأسواق الناشئة (باستثناء الصين).

• كما شهد العام الماضي وصول قيمة الصكوك المدرجة في أسـواق بورصة ناسداك دبي وسوق دبي المالي إلى 97.8 مليار دولار أمريكي.

• كذلك ارتفعت إصدارات الصكوك بجميع العملات بنسبة 42% على أساس سنوي لتصل إلى 4.71 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من عام 2025، لتمثل نسـبة 76% من إجمالي نشـاط سوق سندات رأس مال في بورصة ناسداك دبي خلال تلك الفترة.

كما يستكشف التقرير سبل تطوير البنية التحتية للسوق، بما في ذلك تحويلها إلى التكنولوجيـا الرقمية، التي يعتمد عليهـا سـوق دبي المالي وبورصة ناسداك دبي لتلبية احتياجات المشاركين في السـوق المحليـة والإقليميـة والدوليـة، من مختلف شرائـح الأفراد والمؤسسات.

وأضاف الدغيلي قـائلاً: "نحن في بنك إتش إس بي سي، نفخـر بكوننا جسراً يربط رؤوس الأمـوال الدولية بالفرص الواعدة المتاحة في دولة الإمارات. وإن تواجدنا القوي والراسخ في المنطقة، إلى جانب انتشار شبكتنا العالمية، يمُكّننا من ربط المسـتثمرين ببيئة الاستثمار المتطورة لدولة الإمارات. ومع استمرار توجه المنطقة نحو المزيد من الانفتاح والتنويع، فإننا ملتزمون بتسهيل هذه الروابط ودعم طموحات عملائنا."

سامر الدغيلي
الرئيس المشارك للخدمات المصرفية الاستثمارية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا لدى بنك إتش إس بي سي

• تجاوز عدد المستثمرين في سوق دبي المالي أكثر من 1.2 مليون مستثمر مع ارتفاق نسبة مشاركة المستثمرين الأجانب إلى 85 % في عام 2024

• عائدات سوق السندات والصكوك في دبي إلى 142 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من عام 2025

الهيدروجين الأخضر يقود تجارة الطاقة العالمية بحلول 2050:

2.5 تريليون دولار فرص استثمارية وتحوّلات اقتصادية في أفق جديد للطاقة

أصدرت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) تقريراً شاملاً بعنوان "تحليل الإمكانات التقنية-الاقتصادية لتجارة الهيدروجين الأخضر والسلع المرتبطة به"، يقدم رؤية استراتيجية لدور الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، مثل الأمونيا، الميثانول، والحديد المختزل المباشر (DRI)، في دعم التحول الطاقي العالمي بحلول عام 2050. يهدف التقرير إلى استكشاف الإمكانات الاقتصادية والتقنية لهذه السلع في سياق تحقيق أهداف اتفاق باريس للحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى 1.5 درجة مئوية، مع التركيز على التجارة العالمية والاستثمارات اللازمة لتطوير البنية التحتية.

يستند التقرير إلى نموذج تحسين التكلفة الذي طورته IRENA عام 2022، مع توسيع نطاقه ليشمل تجارة السلع الخضراء المشتقة من الهيدروجين، مثل الميثانول والحديد المختزل المباشر، إلى جانب الأمونيا والهيدروجين النقي. يغطي النموذج 35 منطقة جغرافية، تشمل دول مجموعة العشرين (G20) ودولاً أخرى بارزة في مجال تجارة الهيدروجين مثل أستراليا، البرازيل، تشيلي، كولومبيا، إسبانيا، والمغرب. يركز التحليل على العوامل التقنية-الاقتصادية، مع اعتبار الاعتبارات السياسية مثل الاستقرار السياسي أو الأمن الطاقي، مما يجعل النتائج تمثل إمكانات نظرية يجب دمجها في سياقات اقتصادية، اجتماعية، وسياسية أوسع.

الرؤى الرئيسية

1. حجم التجارة العالمية

بحلول عام 2050، يتوقع التقرير أن تتراوح نسبة الطلب العالمي على السلع الخضراء التي يتم تلبيتها عبر التجارة الدولية بين:

• 46% للحديد المختزل المباشر (DRI)، نظرًا إلى كفاءته الاقتصادية في النقل.

• 36% للأمونيا، التي تُعد السلعة الأكثر تداولًا بسبب استخداماتها المتعددة في الصناعات.

• 30% للميثانول، الذي يعتمد على توافر الكربون الحيوي.

• 14% للهيدروجين النقي، حيث تؤدي تكاليف النقل المرتفعة إلى تفضيل الإنتاج المحلي في كثير من الحالات.

تشكل السلع الخضراء المشتقة من الهيدروجين ما بين 73-80% من إجمالي تجارة الهيدروجين الأخضر المكافئ، وذلك بفضل انخفاض تكاليف النقل وكفاءة التحويل مقارنة بالهيدروجين النقي. ويُظهر التقرير أن حوالي 20% من الطلب العالمي على الهيدروجين ومشتقاته سيتم تلبيته عبر التجارة الدولية، بينما سيتم تلبية 80% من خلال الإنتاج المحلي، مما يبرز أهمية تطوير البنية التحتية المحلية.

2. الاستثمارات المطلوبة

يقدر التقرير أن تطوير سلسلة قيمة الهيدروجين الأخضر يتطلب استثمارات ضخمة تصل إلى 2.49 تريليون دولار أمريكي بحلول 2050، تشمل:

• 4.7 تيراواط من قدرات الطاقة المتجددة (مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح).

• 2.1 تيراواط من أجهزة التحليل الكهربائي لإنتاج الهيدروجين.

• 0.9 تيراواط ساعة من سعة تخزين البطاريات لدعم استقرار الشبكات.

• بنية تحتية للنقل تشمل خطوط الأنابيب، السفن، ومرافق التخزين والمناولة في الموانئ الحالية.

يُفترض في التقرير استخدام الموانئ القائمة مع تحسينات في البنية التحتية، مثل موانئ ألجيسيراس، هامبورغ، لشبونة، وروتردام في الاتحاد الأوروبي، دون الحاجة إلى إنشاء موانئ جديدة.

3. مناطق الاستيراد والتصدير

• **المستوردون الرئيسيون:** تبرز أوروبا (خاصة الاتحاد الأوروبي)، اليابان، كوريا الجنوبية، وجنوب شرق آسيا كأكبر مستوردين. على سبيل المثال:

o يتوقع أن تستورد اليابان وكوريا الجنوبية حوالي 30% من احتياجاتهما من الهيدروجين ومشتقاته.

o يتوقع أن تستورد كندا 4% فقط، مما يعكس قدرتها على الإنتاج المحلي.

• **المصدرون الرئيسيون:** في سيناريو التكلفة الموحدة، تتصدر أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط، وإفريقيا، بينما في سيناريو التكلفة المتباينة، تبرز أستراليا، الصين، والولايات المتحدة. يُظهر التقرير أن شمال إفريقيا، خاصة المغرب، ستلعب دورًا حيويًا في تصدير الهيدروجين المضغوط والأمونيا إلى أوروبا.

التحديات والفرص

التحديات

• **البنية التحتية:** تطوير شبكات النقل (خطوط الأنابيب والسفن) ومرافق التحويل يتطلب استثمارات ضخمة وتنسيقًا دوليًا.

• **التمويل:** تختلف تكاليف رأس المال بين الدول، مما يؤثر على القدرة التنافسية. تتطلب الدول ذات التكاليف العالية دعمًا ماليًا دوليًا لخفض تكاليف التمويل.

• **التنظيم:** غياب معايير موحدة لتصديق الهيدروجين الأخضر يعيق التجارة العالمية.

• **الموارد الحيوية:** توافر الكربون الحيوي لإنتاج الميثانول يحد من الإنتاج في بعض المناطق.

الفرص

• **إزالة الكربون:** يدعم الهيدروجين الأخضر إزالة الكربون من القطاعات الصعبة مثل الصلب، الشحن البحري، والطيران.

• **تنويع الاقتصاد:** يوفر فرصة لدول مثل إفريقيا وأمريكا اللاتينية لتصبح موردين عالميين، مما يقلل من اعتمادها على الوقود الأحفوري.

• **الأمن الطاقي:** يتيح تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على النفط والغاز، خاصة للدول المستوردة مثل اليابان.

• **النمو الاقتصادي:** يمكن للدول الصناعية المتقدمة الاستفادة من استيراد الهيدروجين منخفض التكلفة لدعم صناعاتها.

التأثير الاقتصادي والبيئي

• **تنويع مصادر الطاقة:** يُظهر التقرير أن الدول التي ليست مصدرة رئيسية للنفط والغاز حالياً، مثل دول في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، يمكن أن تصبح موردان رئيسيان للهيدروجين الأخضر، مما يعزز الأمن الطاقي العالمي.

• **فرص اقتصادية:** يمكن للدول ذات الموارد المتجددة الوفيرة تحقيق نمو اقتصادي من خلال تصدير الهيدروجين ومشتقاته، بينما تستفيد الدول الصناعية من استيراد هذه السلع بتكلفة منخفضة لدعم صناعاتها.

• **إزالة الكربون:** يدعم الهيدروجين الأخضر تحقيق أهداف إزالة الكربون في القطاعات الصناعية الصعبة، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

التوصيات

يؤكد التقرير على الحاجة إلى:

• **تعاون دولي:** تطوير أطر تنظيمية موحدة لتصديق الهيدروجين الأخضر وتسهيل التجارة.

• **سياسات مخصصة:** تصميم سياسات محلية تعكس احتياجات كل دولة، مع التركيز على تطوير البنية التحتية المحلية.

• **دعم التمويل:** تقديم أدوات تمويل دولية لخفض تكاليف رأس المال في الدول النامية.

• **استثمارات استراتيجية:** التركيز على تطوير الطاقة المتجددة، التحليل الكهربائي، والبنية التحتية للنقل لدعم اقتصاد الهيدروجين الأخضر.

خلال مشاركته في فعاليات الأسبوع الإسكاني الخليجي

المرزوق: لدى القطاع المصرفي سيولة كافية لمواجهة تطلعات تمويل المشروعات العقارية

شارك رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي، حمد عبد المحسن المرزوق، في فعاليات الأسبوع الإسكاني الخليجي الثالث، الذي أقيم تحت شعار "تطوير عقاري لإسكان مستدام"، والذي يشكل منصة لتبادل الخبرات والرؤى حول أفضل الممارسات والسياسات التي تعزز تنمية الإسكان المستدام.

وجرت فعاليات المؤتمر بحضور ومشاركة وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان عبد اللطيف المشاري، ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام، إلى جانب نخبة من المتخصصين من الكويت والجهات المعنية بشؤون الإسكان من دول مجلس التعاون الخليجي.

وخلال الحلقة النقاشية الثانية بعنوان "تطلعات التمويل العقاري في دولة الكويت"، أوضح المرزوق أن قانون المطور العقاري مهم لتنشيط التطوير والحركة العمرانية الإسكانية، مؤكدا أهمية وجود مبادرات للقطاع الخاص في التطوير السكني.

وشدد المرزوق على ضرورة وجود منظومة متكاملة تستهدف إعادة النظر في الرعاية السكنية، مبينا أن التمويل العقاري يفترض أن يوجه لمجموعة محدودة غير قادرة على شراء السكن.

وأضاف إن ارتفاع أسعار الأراضي قد حول كافة المواطنين حتى أصحاب الرواتب العالية إلى مواطنين غير قادرين على شراء السكن.

المرزوق متحدثا خلال الحلقة النقاشية

وفيما يتعلق بقدرة القطاع المصرفي على التمويل الإسكاني المرتقب، ذكر المرزوق أن القطاع المصرفي لديه سيولة كافية لمواجهة تطلعات تمويل المشروعات العقارية، مبيناً أن السيولة لدى البنوك يوجد لديها أكثر 5 مليارات دينار، وأن القواعد المالية لدى البنوك راسخة وتستطيع أن تمول التوسع في الائتمان.

وأشار المرزوق إلى أن هناك صناديق سيادية لديها الرغبة أن تستثمر في الكويت، لافتاً إلى وجود منظومة قانونية رصينة في الكويت تحفظ أموال ومصالح المستثمرين الأجانب.

المطور العقاري:

وأوضح أن مشروع المطور العقاري يستهدف إشراك القطاع الخاص ممثلا بشركات التطوير العقاري المتخصصة في إنشاء المشروعات الكبرى، مما سيخلق شراكة بين المطور العقاري والبنوك لتحقيق الأهداف العامة من المشروع.

وستقدم الدولة الأراضي المخصصة لهذه المشروعات على أن تقوم شركات التطوير العقاري بتطويرها من خلال التمويل من البنوك على فترات تتناسب مع حجم تطوير تلك المشروعات.

أهداف المشروع

وذكر المرزوق أن أهداف مشروع المطور العقاري تكمن في طرح بدائل إسكانية متنوعة تناسب احتياجات الأسر، وتنفيذ مشروعات عالية الجودة للحصول على بيئة حضرية كفؤة، والحد من عامل الوقت والتكلفة، واستدامة الموازنة المالية للدولة، وإشراك القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات الإسكانية بهدف تسريع وتيرة الإنجاز وتخفيف العبء المالي عن الدولة.

ولفت المرزوق إلى أن عدد الطلبات الإسكانية المتراكمة بلغ نحو 101.604 ألف طلب حتى إبريل 2025، مبينا أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية تعمل على تنفيذ 210 آلاف وحدة سكنية، تشمل:

- جنوب سعد العبد الله وجنوب صباح الأحمد: توفران معاً نحو 44 ألف وحدة عند اكتمالها في عام 2028.
- الخيران، نواف الأحمد، والصابرية: تستعد المؤسسة لتوفير أكثر من 170 ألف قسيمة ضمن هذه المدن الجديدة.

وأوضح المرزوق أن شح السيولة أدى إلى تأجيل مشروعات إسكانية كبرى مثل نواف الأحمد والخيران وتوسعة جنوب سعد العبد الله والصابرية، حيث لم يتم إدراجها ضمن خطة المؤسسة العامة للرعاية السكنية للسنوات العشر المقبلة بسبب غياب الميزانيات اللازمة لتنفيذها.

تمويل مشروعات الإسكان

وعن دور البنوك والمؤسسات المالية في التمويل العقاري، لفت المرزوق إلى أن الحاجة التمويلية لمشروعات الإسكان والبنية التحتية في الكويت تُقدّر بـ 25 مليار دينار تقريبا خلال السنوات القادمة، تشمل البنية التحتية والتمويل والدعم الإنشائي، حيث إن الميزانية المخصصة لمشروعات الإسكان ضمن الميزانية العامة للدولة تبلغ 500 مليون دينار كويتي.

وأضاف: "تتطلب مشروعات مثل جنوب صباح الأحمد وجنوب سعد العبد الله وحدها نحو 6.7 مليارات دينار كويتي خلال 5 إلى 10 سنوات. وتُقدّر حاجة بنك الائتمان الكويتي إلى 15 مليار دينار تقريبا لتغطية التمويلات الإسكانية حتى عام 2035، مما يشير إلى فجوة تمويلية."

وأكد أن البنوك ستقوم بدور أساسي في تمويل المشاريع الإسكانية من خلال تمويل شركات التطوير العقاري، مما سينعكس بنتائج إيجابية على القطاع المصرفي، نظرا لأن المحفظة العقارية في البنوك الكويتية تشكل تقريبًا 20% من إجمالي محفظة التمويل.

وعن أثر التمويل العقاري على الاقتصاد الكويتي من حيث العوائد المحققة، قال المرزوق أنه من المتوقع أن يسهم قانون التمويل العقاري في تمكين البنوك التجارية من تمويل مساكن المواطنين، مما يوفر مرونة تمويلية لمستحقي الرعاية السكنية.

ولفت إلى أن الحكومة تعمل على إصدار قانون التمويل العقاري وقانون الرهن العقاري، لتعزيز استدامة التمويل وتنظيم سوق العقار.

وبين أن ثمة العديد من العوائد مثل العوائد الاجتماعية كالاستقرار الأسري، وتحسين جودة الحياة، والعوائد الاقتصادية كتحفيز الاقتصاد المحلي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتحريك سوق العقار والمقاولات، وتقليل الكلفة العامة على الدولة، وجذب الاستثمارات الخاصة، فيما تكمن العوائد التنموية في تنمية مناطق جديدة، والمساهمة في تحقيق رؤية الكويت 2035، وتعزيز الأمن الاقتصادي.

حمد المرزوق

> • البنوك ستقوم بدور أساسي في تمويل المشروعات الإسكانية من خلال تمويل شركات التطوير العقاري

> • قانون التمويل العقاري يمكن البنوك التجارية من تمويل مساكن المواطنين

> • أهمية وجود مبادرات للقطاع الخاص في التطوير السكني

ألقت كلمة في افتتاح مؤتمر الكويت الثالث للشراكة بين القطاعين

شيخة البحر: الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورة وطنية وركيزة أساسية لتحقيق رؤية الكويت 2035

قالت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، السيدة/ شيخة البحر، إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص أصبحت اليوم ضرورة وطنية، مؤكدة أنها تشكل حجر الأساس لمستقبل الاقتصاد والتنمية في الكويت.

وذكرت البحر أن مشروعات الشراكة تعد ركيزة أساسية لتحقيق رؤية الكويت 2035 وأهداف التنمية الوطنية، كما تساهم في خلق قيمة مستدامة للاقتصاد الوطني.

وزيرة المالية نورة الفصام تكرم السيدة شيخة البحر

جاء ذلك خلال كلمة لها في افتتاح «مؤتمر الكويت الثالث للشراكة بين القطاعين العام والخاص»، الذي انطلقت فعالياته بحضور ورعاية وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ورئيس اللجنة العليا لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المهندسة/ نورة الفصام، وبمشاركة وحضور مؤسسات القطاع العام والخاص والجهات الرقابية المعنية.

وأوضحت البحر في كلمتها أن نموذج الشراكة في الكويت يوفر فرصاً واعدة، لا سيما في قطاعات الطاقة، والبنية التحتية، والخدمات اللوجستية، والرعاية الصحية، مبينة أنه يمكن لهذه الشراكات أن تلعب دوراً حيوياً في تنويع الاقتصاد الكويتي، من خلال تعزيز التعاون في قطاعات مثل الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا، والسياحة، ما يفتح آفاقاً جديدة للنمو، ويخلق فرص عمل للمواهب الشبابية الكويتية، ويعزز تنافسية الكويت إقليمياً.

شريك طويل الأمد

وتابعت البحر حديثها قائلة: "نفخر في بنك الكويت الوطني بكوننا شريكاً طويل الأمد في مسيرة التنمية الوطنية، فلقد موّ لنا ودعمنا أكبر مشاريع البنية التحتية والقطاع العام في تاريخ الكويت، وبصفتنا أكبر مؤسسة مالية في البلاد، فإن التزامنا راسخ بدعم نجاح مبادرات الشراكة، عبر تسخير خبراتنا الواسعة، وفهمنا العميق للسوق المحلية، وشبكتنا القوية من الشركاء الدوليين في تمويل المشاريع والعمل من أجل نجاح تلك المبادرات".

وأفادت بأن دور "الوطني" لا يقتصر على توفير التمويل فقط، بل يشمل أيضًا الجمع بين الخبرة الإقليمية، وثقة المستثمرين، والعمل المشترك لدفع عجلة التقدم والازدهار للاقتصاد الوطني، مؤكدة أن البنك سيواصل لعب هذا الدور بلا كلل، وذلك من خلال المساهمة في تسهيل نجاح مشروعات الشراكة عبر حلول تمويلية مبتكرة، وتقديم خدمات استشارية، وخدمات أسواق رأس المال، إلى جانب استعداده التام لدعم مبادرات الشراكة القادمة، وخاصة تلك التي تستهدف ملف الاستدامة الذي يعتبره "الوطني" أحد أهم الأولويات في إستراتيجيته.

إمكانيات هائلة

وأوضحت البحر أنه على الرغم مما تتمتع به الكويت من موارد مالية قوية، فإن التعامل مع التعقيدات العالمية المتسارعة يتطلب نهجًا مبتكرًا وإطارًا قويًا لتسخير كفاءة القطاع الخاص وخبرته ورأسماله في تمويل مشروعات بنية تحتية عالمية المستوى، وتحسين الخدمات العامة، وتعزيز التنوع الاقتصادي، لافتة إلى أن الكويت تملك إمكانيات هائلة لبناء اقتصاد مهيأ للمستقبل، مدعوم ببنية تحتية عالية المستوى.

وذكرت أنه يمكن لمشروعات الشراكة أن تتولى زمام المبادرة في قطاعات حيوية، سواء في البنية التحتية التي تشمل النقل، والمدن الذكية، والتنمية الاجتماعية، إضافة إلى الرعاية الصحية، والتعليم، والإسكان، والطاقة المتجددة، والتكنولوجيا والسياحة.

إطار تنظيمي

وقالت البحر: "من أجل ضمان استمرار نجاح مشروعات الشراكة وأن تكون أكثر فاعلية وتأثيراً في مسيرة نمو الاقتصاد الوطني، من الضروري العمل على إيجاد إطار تنظيمي متين وبيئة داعمة، ترتكز إلى إجراءات مبسطة لعملية صنع القرار، إلى جانب أطر قانونية واضحة، وإجراءات شفافة"، مشددة على أن الحوار والتعاون المستمر بين الحكومة والقطاع الخاص أمر أساسي لتحسين هذه الأطر وبناء بيئة مواتية لشراكات ناجحة.

وأشادت البحر بالإصلاحات التنظيمية الأخيرة، وبجهود هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تبسيط الإجراءات وتعزيز نماذج الشراكة القابلة للتمويل، مشيرة إلى أن هذه التطورات ضرورية لتعزيز القدرة التنافسية للكويت، إلا أنها أكدت أن هناك بعض التحديات، خاصة فيما يتعلق بالوضوح التنظيمي والحوكمة وتقاسم المخاطر، داعية كافة الأطراف المعنية إلى ضرورة العمل الجاد والسريع من أجل معالجتها بفعالية لجذب الاستثمارات المحلية والدولية.

وأفادت بضرورة توسعة نطاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتتجاوز حدود البنية التحتية التقليدية، وتمتد إلى مجالات جديدة مثل التعليم، والتحول الرقمي، وتكنولوجيا الرعاية الصحية، والطاقة المتجددة، مؤكدة التزام بنك الكويت الوطني بلعب دور محوري في هذه الرحلة، عبر حشد رأس المال، وتمكين الابتكار، ودفع عجلة التنمية المستدامة بما يتماشى مع رؤية الكويت 2035.

وختمت البحر كلمتها بتوجيه دعوة للمشاركين في المؤتمر من مؤسسات القطاعين العام والخاص، قائلة: "دعونا نغتنم هذه الفرصة، ونجعلها نقطة انطلاق نتشارك فيها جميعاً مسؤولية المساهمة في بناء مستقبل يزدهر فيه الابتكار، وتُصان فيه رفاهية وطننا الحبيب، ولنعمل معاً - حكومة وقطاعاً خاصاً ومؤسسات مالية – من أجل بناء اقتصاد كويتي أقوى وأكثر تنوعاً وشمولاً".

الجدير بالذكر أن «مؤتمر الكويت الثالث للشراكة بين القطاعين العام والخاص»، الذي تستمر فعالياته ليومين، يستقطب نخبة من الخبرات الدولية والإقليمية والمحلية، ويتضمن برنامجه الاطلاع على أفضل الممارسات والمعايير والتجارب العملية في مجال الشراكة بين القطاعين، بما يسهم في مواجهة التحديات والصعوبات المحتملة التي قد تواجهها مشروعات الشراكة في الكويت ويعزز قدرة الجهات المعنية على إيجاد الحلول المناسبة لها.

• «الوطني» شريك طويل الأمد في مسيرة التنمية الوطنية موّل ودعم أكبر المشروعات في تاريخ الكويت

• نسخر خبراتنا الواسعة وفهمنا العميق للسوق المحلية وشبكتنا القوية من الشركاء الدوليين لدعم نجاح مبادرات الشراكة

• مستعدون لدعم مبادرات الشراكة القادمة وخاصة التي تستهدف ملف الاستدامة باعتباره أحد أهم الأولويات في إستراتيجية «الوطني»

الوطني: تراجع فائض الحساب الجاري في عام 2024 وإيرادات الاستثمار الخارجي تتجاوز 10 مليار دينار

قال تقرير بنك الكويت الوطني أن الحساب الجاري سجل فائضاً في عام 2024، إلا أنه تراجع للعام الثاني على التوالي ليصل إلى ما نسبته 29% من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لانخفاض الصادرات النفطية. وقد ساهم في تعويض التراجع الذي شهده الفائض التجاري السلعي جزئياً تحسن ميزان الخدمات وإيرادات الاستثمار، إذ سجل الأخير فائضاً بنسبة 21% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي المقابل، أظهر الحساب المالي تحولاً ملحوظاً نحو أدوات الدين، إلى جانب تنامي أنشطة التحوط. وعلى صعيد التوقعات، فمن المرجح استمرار تحقيق فائض في الحساب الجاري، وإن كان مرشحاً لمزيد من التراجع نتيجة لانخفاض أسعار النفط، واستقرار تحويلات الوافدين، وتطور توجهات مخصصات الاستثمار في ظل احتمالات تراجع أسعار الفائدة. ومن المرجح أيضاً أن تستمر التدفقات إلى الخارج في ظل تفضيل الأصول ذات العوائد المرتفعة والمخاطر المنخفضة مع تصاعد حالة عدم اليقين تجاه الاقتصاد الكلي العالمي وتنامي التوترات التجارية.

تقلص فائض الحساب الجاري إلى 14.3 مليار دينار (29.1% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2024، مقابل 15.8 مليار دينار (31.1% من الناتج المحلي الإجمالي) في العام السابق (الرسم البياني 1)، ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى انخفاض صادرات النفط الخام وتعافي تحويلات الوافدين. وبالرغم من هذا التراجع، إلا أن الصادرات النفطية تمكنت من الاحتفاظ بصدارتها ضمن أرصدة الحساب الجاري، إذ شكلت نحو 88.9% من إجمالي الصادرات و53% من إجمالي المقبوضات، مقابل 92.7% و58.6% في عام 2023، على التوالي. وفي المقابل، شهدت الصادرات غير النفطية (الصادرات المحلية وإعادة التصدير) تعافياً لافتاً، إذ ارتفعت بنسبة 40% خلال عام 2024 بعد انخفاضها بنسبة 2.7% في العام السابق، مدفوعة بالزيادة الكبيرة لصادرات الكيماويات العضوية (18% مقابل 25% في عام 2023)، والبلاستيك ومشتقاته (66% مقابل 9%)، والسيارات وقطع الغيار (112% مقابل 6%). بالإضافة إلى ذلك، تقلص عجز حساب الخدمات بنحو مليار دينار، مدعوماً بانخفاض إنفاق الكويتيين على السفر للخارج بنحو 0.6 مليار دينار، ويشمل هذا البند الإنفاق على الطلبة المبتعثين للخارج والرحلات العلاجية في الخارج، مما ساهم جزئياً في الحد من تأثير تراجع الفائض التجاري للسلع على الحساب الجاري.

تراجع نمو أرباح الاستثمار
رغم بقائه عند أعلى مستوياته التاريخية

بلغ صافي إيرادات الاستثمار، وهو البند الذي يعكس العائدات المتحققة من رأس المال المستثمر في الخارج، نحو 10.2 مليار دينار في عام 2024، مسجلاً نمواً بنسبة 2.3% (الرسم البياني 2). وجاءت هذه الزيادة بصفة رئيسية على خلفية ارتفاع عائدات استثمارات المحافظ المالية (6.1 مليار دينار)، رغم أن هذه المكاسب قابلها جزئيا تراجع عائدات الاستثمار المباشر في الخارج (2.3 مليار دينار)، إلى جانب زيادة أرباح الاستثمار المباشر لغير المقيمين في الكويت، بما يتسق مع تعافي أداء بورصة الكويت العام الماضي. وتأتي هذه الزيادة الطفيفة عقب أداء استثنائي في عام 2023، حين عززت العوائد المرتفعة على الودائع وسندات الخزانة قصيرة الأجل – نتيجة رفع أسعار الفائدة الأمريكية – إلى جانب الأداء القوي للأسهم الأميركية، صافي الإيرادات الاستثمارية بشكل ملحوظ. وارتفعت إيرادات الاستثمار الخارجي إلى ما يعادل 57% من صادرات النفط في عام 2024، مقابل 40% في عام 2019، مما يبرز الأهمية المتزايدة لهذا المصدر كركيزة استراتيجية داعمة لفائض الحساب الجاري في مواجهة تقلبات إيرادات الهيدروكربونات.

انتعاش تحويلات الوافدين
مقابل الانكماش الذي سجلته العام السابق

سجل حساب الدخل الثانوي، الذي يعكس بصورة أساسية تحويلات الوافدين، نمواً بنسبة 11.8% في عام 2024، منهياً بذلك مسار التراجع الحاد الذي بلغ 28.4% في عام 2023. ويعزى هذا التعافي إلى الاستقرار النسبي في سعر صرف الجنيه المصري والروبية الهندية منذ النصف الثاني من عام 2023، وهما العملتان الرئيسيتان لنحو نصف القوى العاملة الوافدة في الكويت. وعلى الرغم من هذا التحسن، ما تزال التحويلات أدنى بنسبة 24% من مستويات ما قبل الجائحة (عام 2019)، مما يعكس استمرار تأثير ارتفاع تكاليف المعيشة محلياً – إذ سجلت الكويت أعلى معدل تضخم بين دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2024 – فضلاً عن المخاوف المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف، والتي تدفع الكثير من الوافدين إلى الاحتفاظ بجزء أكبر من دخولهم داخل البلاد.

استقرار التدفقات المالية إلى الخارج في عام 2024

على الجانب الآخر من ميزان المدفوعات، استقرت تدفقات الحسابات المالية إلى الخارج نسبياً خلال عام 2024، مسجلة تراجعاً هامشياً إلى 15.3 مليار دينار (ما يعادل 31% من الناتج) . وتركزت غالبية هذه التدفقات ضمن استثمارات المحافظ، وسط تحول لافت نحو أدوات الدين، التي ارتفعت إلى 10.1 مليار دينار، مقارنة بتركيبة شبه متوازنة في عام 2023. ويرجح أن تعكس هذه التحركات تزايد إقبال المستثمرين على الأوراق المالية ذات العائد الثابت، بدعم من جاذبية العوائد العالمية وتزايد التوقعات بالتيسير النقدي في الاقتصادات المتقدمة. كما ساهم تراجع الاستثمارات المباشرة في الخارج، والتي انخفضت إلى 3.2 مليار دينار (-7.9%)، في تقليص التدفقات المالية إلى الخارج، إلى جانب انخفاض الأصول الاحتياطية بواقع 0.9 مليار دينار لتبلغ 13.7 مليار دينار، مما يعزز متانة وضع السيولة الخارجية للكويت، إذ تغطي هذه الاحتياطيات نحو 8.7 أشهر من الواردات – وهو مستوى يفوق بكثير الحد الأدنى البالغ ثلاثة أشهر الذي يوصي به صندوق النقد الدولي.

ومن اللافت أن أصول البنوك من المشتقات المالية قفزت بنحو عشرة أضعاف خلال عام 2024، في مؤشر على تنامي نشاط التحوط ضد تقلبات الأسواق العالمية والتحولات في السياسات النقدية. كذلك، ارتفعت المطلوبات المصنفة ضمن بند "أخرى/ الحكومية العامة" بقيمة ملحوظة بلغت 1.4 مليار دينار، مقابل 107 ملايين دينار فقط في عام 2023، ما قد يعكس زيادة ديون الكيانات المرتبطة بالحكومة.

الرسم البياني 1: الحساب الجاري

(% من الناتج)

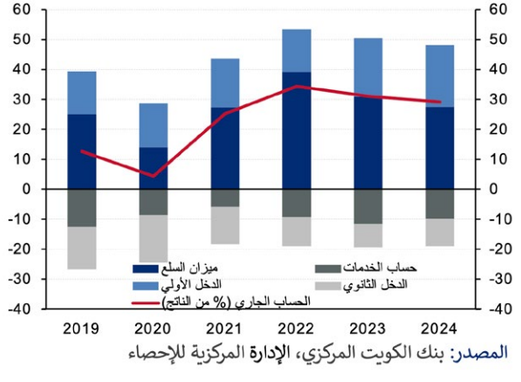

المصدر: بنك الكويت المركزي، الإدارة المركزية للإحصاء

الرسم البياني 2: دخل الاستثمار (صافي)

(% من الناتج)

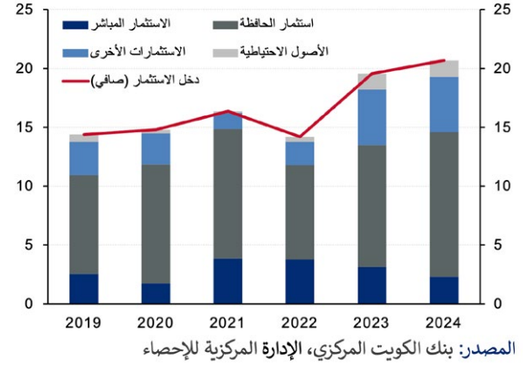

المصدر: بنك الكويت المركزي، الإدارة المركزية للإحصاء

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

الكويت تغلبت على 84 % من تحديات خطة التنمية ... معظمها إدارية

كشف التقرير السنوي لمتابعة خطة التنمية السنوية (2025/2024) الصادر من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية عما تم خلال الفترة من 1 أبريل 2024 وحتى 31 مارس 2025، أن الدولة استطاعت أن تتغلب على 84% من التحديات التي تواجه المشروعات التنموية، حيث أشـــار تحليل التحديات التي تعترض الجهات في تنفيذ مشروعاتها إلى وجود 733 تحديا لإجمالي المشروعات المدرجة بالخطة السنوية 2025/2024 تم التغلب على 84% منها.

نسبة الإنفاق على مشروعات الخطة 2024 / 2025
بنهاية الربع الثالث مع نفس الفترة للخطط 2023 / 2024 و2022 /2023

2025/2024

- عدد المشروعات : 133 مشروع
- إجمالي الإعتمادات المالية : 1.1 مليار دينار
- إجمالي الإنفاق : 263.9 مليون دينار
- 50% من المشروعات في المرحلة التنفيذية

2024/2023

- عدد المشروعات : 130 مشروع
- إجمالي الإعتمادات المالية : 1 مليار دينار
- إجمالي الإنفاق : 254.2 مليون دينار
- 48% من المشروعات في المرحلة التنفيذية

2023/2022

- عدد المشروعات : 128 مشروع
- إجمالي الإعتمادات المالية : 1.3 مليار دينار
- إجمالي الإنفاق : 302.8 مليون دينار
- 45% من المشروعات في المرحلة التنفيذية

الموقف التنفيذي لمشروعات الخطة السنوية 2025/2024 بنهاية الربع الثالث

وكشـــف التقريـــر الذي اطلعـــت عليه "المصارف"، أن النسبة الأكبر من التحديات كانت تحديات إدارية وتبلغ 43% من إجمالي التحديات، أهمها بطء الدورة المستندية للإجراءات التعاقدية في الجهات وتأخير إجراءات أخذ الموافقات المطلوبة للجهات الرقابية، في حين تلتها التحديات الفنية بنسبة 30% وهي تلك التحديات المرتبطة بتأخيرات نتيجة عوائق فنية في المشروع ســـواء من الجهة أو المقاول أو وجود عوائق أو تـــأخير في تســـليم أي من مراحل المشروع أو في توريد مستلزمات ضرورية، تلي ذلك تحديات مالية في عدم تخصيص الاعتمادات المالية بنسبة 13%، في المقابل فـــإن التحديات التشريعية هي الأقل حدوثا بنسبة 4%.

وأفاد التقرير بأن تحديات الجهات الرقابية هي صاحبة النسبة الأكبر في إيجاد حلول لها بنسبة 94% في حين بلغت نسبة ما تم التغلب عليه مـــن التحديات الإدارية 89% من إجمالي تكراراتها، وبلغت نسبة حل التحديات الفنية 77% وهو ما يعكس الجهود المبذولة من قبل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في التنسيق مع الجهات المعنية لتذليل تلك التحديات التي تعترض تنفيذ المشروعات.

الإنفاق على مشروعات خطة التنمية

أشـــار التقرير أن نســـبة الإنفاق على مشروعات خطة التنميـــة بنهاية الربع الثالث مـــن 2025/2024 بلغت 23.1% بما قيمته 263.9 مليون دينـــار من أصل 1.1 مليار دينار معتمدة للإنفاق خلال العام على 133 مشروعا.

وقياســـا إلى العام السابق، فقد ارتفع الإنفاق التنموي الفـــعلي، إذ كان يبلغ في نهاية الربع الثالث من العام المالي 2024/2023 نحو 254.2 مليون دينار من أصل 1 مليار دينار معتمدة لـ 130 مشروعا.

وفـــيما تضمن الخطـــة التنموية للعام نحو 133 مشروعا، أنجز منها 3 مشروعات بنسبة 2% من الإجمالي، فيما دخلت 5% مـــن المشروعات في مرحلة التســـليم بواقع 6 مشروعات، بينما مازال 50% من المشروعات في المرحلة التنفيذية بواقع 67 مشروعا، وبلغ عدد المشروعات في المرحلة التحضيرية 41 مشروعا بنســـبة 31% من الإجمالي، فيما لم يبدأ 12% من المشروعات بواقع 16 مشروعا.

خلاصة النتائج بالتقرير:

1. تتركـــز مشروعـــات الخطة الســـنوية 2025/2024 في المرحلة التنفيذية بنسبة 50% بنهاية الربع الثالث من سنة الخطة 2025/2024.
2. يوجد 11 مشروعـــا جديدا في الخطة الســـنوية 2025/2024، 28% منها في المرحلة التنفيذية بنهاية الربع الثالث.
3. تتوافـــق 26% مـــن المشروعات مع الجدول الزمني للتنفيـــذ مقارنة بـ 25% للفترة نفســـها في العام 2024/2023، و27% في العام 2023/2022.
4. بلغت نســـبة الإنفاق على مشروعات الخطـــة الســـنوية 2025/2024 بنهاية الربع الثالث 23.1% تقل بنســـبة 1.4% عن مثيلتها في العام الســـابق ومتساوية بسنة الخطة 2023/2022.
5. نسبة الإنفاق على مشروعات برنامج تشييد بنية تحتية متماسكة هي الأعلى من بين برامـــج الخطة، حيث بلغت 24.5% بنهاية الربع الثالث تليها مشروعات برنامج تعزيز قدرات المواطنين والمؤسســـات بنسبة 23%.
6. تمثـــل التحديـــات الإداريـــة 43% من إجمالي التحديات وهي النســـبة الأكبر مـــن بين التصنيفات الأخـــرى، ومن أبرز هـــذه التحديات تأخر إجـــراءات التراخيص والموافقـــات اللازمة وتعـــدد الجهات المانحة لهـــا، بطء الدورة المســـتندية للإجراءات التعاقدية، وتأخر إيصال المرافق - الكهرباء والماء - للمشروعات.

توصيات التقرير إلى الجهات الحكومية

1. ضرورة إسراع الجهـــات للانتهاء من مشروعات القوانين في الخطة، حيث هناك عدد من مشروعـــات القوانين مازالت لدى الجهات المعنية منذ فترات طويلة، وعددها 14 مشروع قانون، مما يتطلب قوة دفع جديدة لإنجاز البرنامج التشريعي للخطة الإنمائية.
2. ضرورة وضـــع حد لتعثر الإنفاق في بعض مشروعات خطة التنمية السنوية 2025/2024 نتيجـــة تأخر الميزانيات أو الموافقة على الصرف.
3. ضرورة بذل مزيد مـــن الجهد لدفع المشروعات المحفزة للقطاع الخاص، حيث مازال المردود الخاص بالمشروعات المحفـــزة للقطـــاع الخـــاص لا يلبي الطموح، خاصة مشروعـــات الشراكة ما بين القطاع العام والخاص، ويحتاج الأمر لزيادة قوة الدفع من أجل إنهاء الأعمال التحضيرية لتلك المشروعات من أجل طرحها والبدء في التنفيذ، مع تحديد آليات لتسهيل موافقات الجهات الرقابية عليها.
4. إلزام الجهات التنفيذية المشـــاركة في الخطة بسرعة استكمال هياكلها التخطيطية، والتي تسمح لتلك الجهات بسلاســـة الاتصال بينهـــا وبين نظم الإعداد والمتابعـــة، حيث تبذل الأمانة العامـــة للمجلـــس الأعلى للتخطيط والتنميـــة جهودا كـــبيرة في تطوير نظم إعداد ومتابعة الخطط الإنمائية، مما انعكس هـــذا التطوير كثيرا على تحسن نســـب الإنجاز، نتيجة حل الكثير من المعوقات مبكرا.
5. ضرورة وضع حلول جذرية للتحديات التي تواجه المشروعات الواردة في الخطة، حيـــث هناك مشروعات تعاني من تأخير كـــبير في جداولها الزمنية على الرغم من عدم تســـجيل الجهة لأي معوقات تواجه تلك المشروعات.

1.1 مليار دينار الاعتمادات المالية لـ 133 مشروعاً

263.9 مليون دينار صُرفت على خطة التنمية حتى نهاية 2024 بنسبة 23.1 % من إجمالي الاعتمادات

إزالة 619 عائقاً أمام المشروعات التنموية من إجمالي 733 عائقا

26.3 % من المشروعات تتوافق مع الجدول الزمني للتنفيذ

تصنيف المشروعات من حيث توافقها مع الجدول الزمني بنهاية الربع الثالث

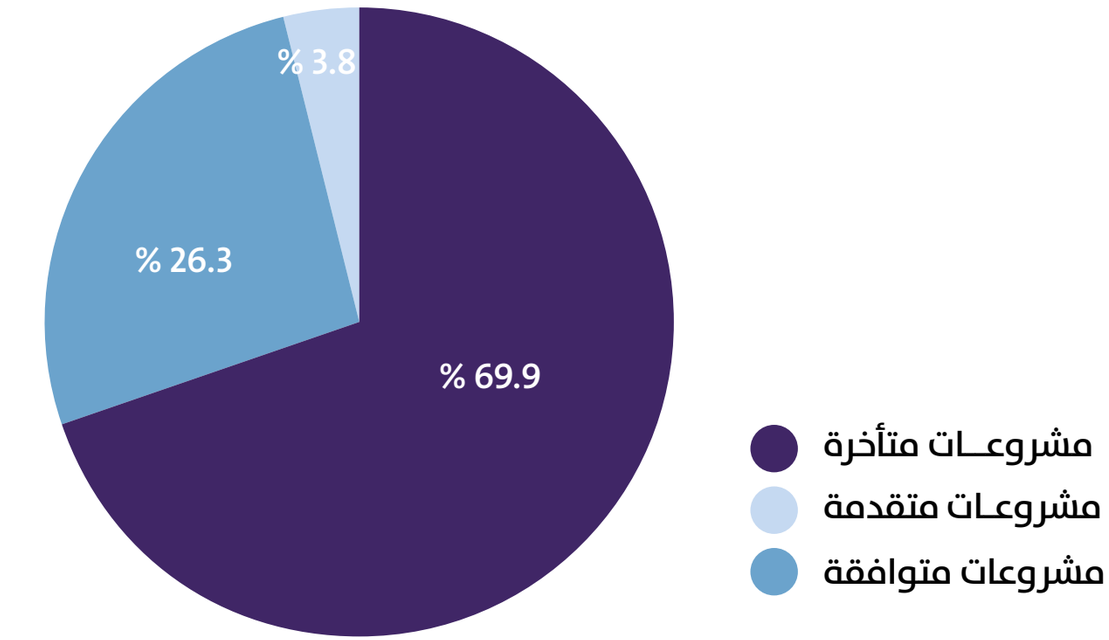

التحول الرقمي يدفع اقتصادات دول الخليج نحو التنويع والاستدامة

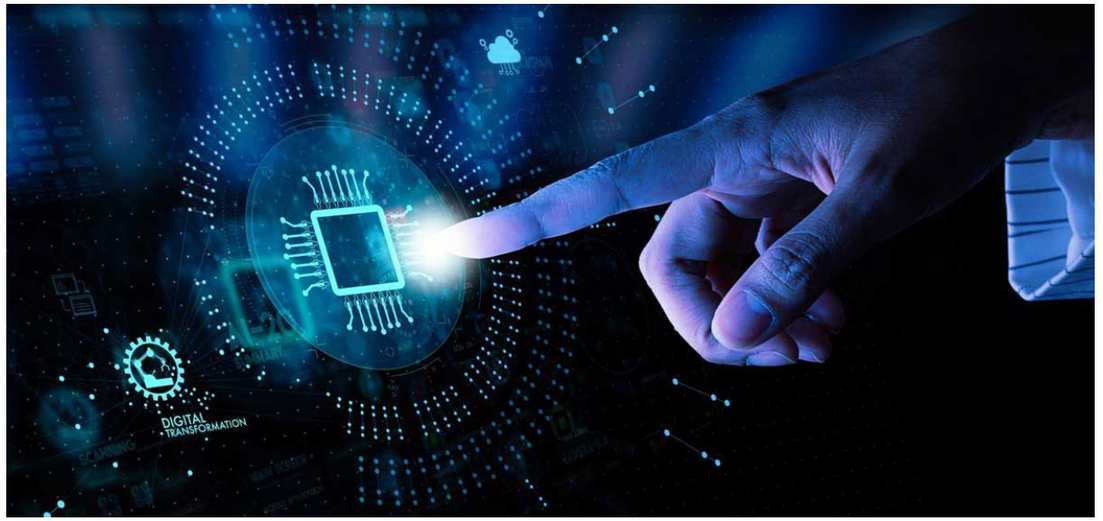

تشـــهد دول مجلس التعاون الخليجي ثورة رقمية غير مســـبوقة، حيث أصبحت التكنولوجيا المحرك الرئيسي للتنويع الاقتصادي والمرونة المالية في منطقة كانت تعتمد تقليديًا على النفط. تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في أبريل 2025، بعنـــوان "التحول الرقمي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي"، يكشـــف عن إنجازات مذهلة في البنية التحتية الرقمية والتكنولوجيا المالية (Fintech)، التي أعادت تشـــكيل القطاعات المالية والحكومية في المنطقة. من تطبيقات الدفع الرقمي التي أصبحت جزءاً من الحياة اليومية، إلى منصات الحكومة الإلكترونية التي تبســـط الخدمات العامة، يبرز التقرير كيف تســـاهم التكنولوجيا في بناء اقتصادات أكثر استدامة. في هذا العرض، نستعرض أبرز النقاط التي تناولها التقرير، مع تســـليط الضـــوء على الإنجازات، التحديات، والفرص التي تنتظـــر دول الخليج في رحلتها نحو مستقبل رقمي.

التقدم في البنية التحتية الرقمية

يؤكـــد التقريـــر أن دول الخليـــج، بقيادة الإمارات والسعودية، حققت قفزة نوعية في البنية التحتيـــة الرقمية، لدرجة أنها أغلقت الفجوة مع الاقتصادات المتقدمة. يقدم التقرير مـــؤشر الوصول الرقمي المحســـن (EDAI)، الـــذي يقيس جودة الاتصالات، تكاليـــف الوصول إلى الإنترنت، وتوافر الخدمات الرقمية. النتيجة؟ تغطية شبكات الجيل الخامس (5G) في الإمارات والسعودية تصل إلى 95 % من الأراضي، مما يوفر سرعـــة إنترنـــت فائقة تدعم التطبيقات المالية والتجارية.

على سبيل المثال، تغطي شبكات الجيل الخامـــس أكثر مـــن 95 % مـــن المناطق الحضرية في الإمارات والســـعودية، مما يتيح سرعات إنترنت فائقة تدعم التطبيقات الماليـــة والتجارية. هـــذه البنية التحتية ليست مجرد أسلاك وأبراج اتصالات، بل هي العمود الفقري الـــذي يربط المواطنين والشركات بالخدمات الرقمية، من تطبيقات الدفع الإلكتروني إلى المنصات الحكومية الذكية. يشير التقرير إلى أن هذا التقدم تسارع منذ جائحة كوفيد- 19، التي دفعت الحكومـــات والشركات لتبني التكنولوجيا بشكل أسرع لتلبية احتياجات السوق.

نمو التكنولوجيا المالية

يســـلط التقرير الضوء على الطفرة في التكنولوجيا الماليـــة (Fintech) كأحد أبرز إنجازات دول الخليج. حلول الدفع الرقمي، مثل المحافظ الإلكترونية وتطبيقات الدفع السريع، شهدت نمواً بنسبة 25 % منذ عام 2020. في الســـعودية، أصبحت تطبيقات مثـــل "STC Pay" و"موبـــايلي باي" خياراً مفضلاً لدفع الفواتير، تحويل الأموال، أو التسوق الإلكتروني. وفي الإمارات، تدعم تطبيقـــات مثـــل "Apple Pay" و"Google Wallet" نظامًا مصرفيًا متطورًا، مما جعل الدفع غير النقدي يهيمن على المعاملات اليومية.

لم تقتصر فوائـــد التكنولوجيـــا المالية على الأفـــراد. فقد اســـتفادت الشركات الصغيرة والمتوســـطة بشـــكل كبير من منصات الإقـــراض الرقمـــي، التي توفر تمويلاً سريعاً وسهلاً. على سبيل المثال، في قطر، ســـاعدت منصات مثل "Qatar Development Bank Digital Platform" الشركات الناشـــئة على تـــأمين قروض بفوائد منخفضة، مما عزز نمو القطاعات غير النفطية مثل السياحة والتكنولوجيا. نتيجة لهذا التطور، ارتفع الشمول المالي بنسبة 15 % في المنطقة، مما مكن فئات جديدة، مثل الشباب والنساء في المناطق الريفية، من الوصول إلى الخدمات المالية. هذا التقدم يعكس التزام دول الخليج ببناء اقتصاد شامل يخدم جميع شرائح المجتمع، من خلال توفير أدوات مالية مبتكرة تلبي احتياجات العصر.

تعزيز مرونة القطاع الخاص

يؤكد التقرير أن التحول الرقمي ســـاهم بشـــكل كبير في تعزيز مرونـــة القطاع الخاص في مواجهة الصدمات الاقتصادية، مثل تقلبات أســـعار النفط. بفضل الأتمتة وأنظمـــة إدارة الأعمال الرقمية، تمكنت الشركات من تقليل تكاليف التشغيل بنسبة تصل إلى 10 %. في البحرين، على ســـبيل المثال، ساعدت منصات التجارة الإلكترونية الشركات الصـــغيرة على التوســـع في الأســـواق الإقليمية، مثل بيع المنتجات المحليـــة إلى دول الخليج الأخرى. وفي الكويت، أدت الأنظمة الرقمية إلى تسريع عمليات التصدير والاستيراد، مما عزز القدرة التنافسية للشركات المحلية.

على صعيـــد آخر، لعب التحـــول الرقمي دوراً حاسماً في تحسين كفاءة الخدمات الحكومية مـــن خلال منصـــات الحكومة الإلكترونية (GovTech). في الإمارات، تتيح منصة "دبي الآن" للمواطنين والمقيمين إتمام معاملات مثل تجديد الرخص أو دفع الغرامات إلكترونيًا، مما قلل من الازدحام في المكاتـــب الحكومية ووفـــر الوقت والجهد. وفي الســـعودية، تقدم منصة "أبشر" أكثر مـــن 200 خدمـــة إلكترونية، تشمل إصدار الجوازات، تسجيل المركبات، وحتى دفع المخالفـــات المرورية. هذه المنصـــات لم توفر الوقت فحســـب، بل عززت ثقة المواطنين في قدرة الحكومات على تقديم خدمات عصرية تتماشى مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

التحديات أمام التحول الرقمي

• **مخاطـــر الأمن الســـيبراني:** مـــع تزايد الاعتماد على الخدمات الرقمية، ارتفعت محاولات القرصنة الإلكترونية بنسبة 20 % في المنطقة خلال عام 2024. هذا يتطلب إطاراً تنظيمياً قوياً لحماية البيانات المالية والشخصية للمستخدمين.

• **نقص الكـــوادر المتخصصة:** تعاني دول الخليج من نقـــص في المواهب المدربة في مجالات التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي، مما يحد من قدرة المنطقة على مواكبة الابتكارات العالمية.

• **التمويل المســـتدام:** يتطلب اســـتمرار التحول الرقمي استثمارات طويلة الأجل، خاصة في الأســـواق الناشئة مثل عمان والبحرين، حيث تواجه الشركات الناشـــئة صعوبات في تأمين التمويل.

على ســـبيل المثـــال، في عمان، تواجه الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية تحديات في جذب المســـتثمرين بســـبب محدوديـــة رأس المال المتاح، بينما في الكويت، يتطلـــب تحديث البنيـــة التحتية الرقمية استثمارات إضافية لمواكبة الرواد مثل الإمارات والسعودية.

التوصيات

• **تعزيز التنظيمات:**
وضع قوانين مرنة تدعم الابتكار في التكنولوجيا المالية مع ضمان حماية البيانات من الهجمات السيبرانية.

• **تطوير الكوادر:**
إطلاق برامـــج تدريبيـــة بالتعاون مع الجامعات والشركات العالمية لتأهيـــل الكفـــاءات المحلية في مجالات التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي.

• **الشراكات الاستراتيجية:**
تشجيع التعاون بين البنوك وشركات التكنولوجيا لتطوير حلول مبتكرة، مثل تطبيقات الـــذكاء الاصطناعي في تحليل المخاطر المالية.

• **التمويل المستدام:**
تخصيص صناديـــق حكومية لدعم الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية، مع التركيز على الأسواق الناشئة مثل البحرين وعمان.

وسط تحديات تجارية وجيوسياسية

الشرق الأوسط يستعد لتحقيق نمو اقتصادي بنسبة 2.7 % في 2025

توقّع تقريـــر الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر عن البنك الدولي أن يســجل اقتصاد منطقة الشرق الأوســط وشمال إفريقيا نموًا بنســبة 2.7% في عام 2025، مرتفعًا من 1.9% في عام 2024. ويُعزى هذا الانتعاش إلى زيادة إنتاج النفط واستقرار معدلات التضخم، إلا أنه يواجه تحديات كبيرة، من أبرزها التوترات التجارية العالمية، وتقلب أسعار النفط، والاضطرابات الجيوسياسية الإقليمية. ودعا التقرير بلدان المنطقة إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية لتعزيز مرونة الاقتصاد وتحقيق نمو مستدام.

• استقرار التضخم يعزز الاستهلاك الخاص ويدعم النمو في دول مثل مصر والمغرب

• السعودية والكويت والإمارات تستفيد من تخفيف قيود إنتاج أوبك+ لزيادة الإنفاق العام

• تحديات خارجية تهدد التعافي: التوترات التجارية وتقلب أسعار النفط وعدم الاستقرار الإقليمي

• البنك الدولي يدعو لإصلاحات هيكلية وتمكين القطاع الخاص لتحقيق نمو مستدام

النمو مدفوع بالقطاعات النفطية وغير النفطية

توقّع البنك الدولي أن يرتفع النمو في المنطقـــة إلى 2.7% في عام 2025، مع تحسّـــن إضافي قد يبلغ في المتوسط 3.9% خلال عامي 2026 و2027. ويعكس هذا النمو اختلاف المســـارات بين الدول المصـــدّرة للنفـــط وتلك المســـتوردة له، ويعتمد على التوســـع في كل من القطاعات النفطية وغير النفطية.

• **الدول المصـــدّرة للنفط:** من المتوقع أن تقود دول مثل الكويت، والسعودية، وقطـــر، والإمـــارات النمـــو الإقليمي، مدفوعة بقرارات أوبك+ بتخفيف خفض الإنتاج بدءًا من مايو ويونيو 2025، مما سيعزز من صادرات النفط، ويزيد إيرادات الحكومات، ويدعم الإنفاق العام، وخاصة على مشاريع البنية التحتية والتنمية.

• **الدول المســـتوردة للنفـــط:** مثل مصر، والأردن، والمغـــرب، سيســـتفيد نموها من تراجع الضغـــوط التضخمية، وارتفاع اســـتهلاك القطاع الخاص. كما أن تحسّن الإنتاج الزراعـــي في بعض هذه البلدان يقلّل الاعتماد على واردات الغذاء، فيما تعزز الســـياحة والنقل والخدمات النمو في القطاعات غير النفطية. وتشهد دول شمال إفريقيا انتعاشًا في السياحة يولد عائدات جديدة ويوفر فرص عمل.

ويحدث هذا النمـــو الإقليمي في ظل استقرار نسبي على المستوى العالمي، حيث يتوقّع التقرير نمواً اقتصادياً عالمياً بحدود 2.7% خلال 2025-2026، مما يدعم الطلب على صادرات النفط والسلع الأخرى من المنطقة، بالرغـــم من احتمال تراجع هذا الدعـــم نتيجة تباطـــؤ محتمل في اقتصادات كبرى مثل الصين.

محركات النمو الأساسية

أشار التقرير إلى مجموعة من العوامل التي تعزز النظرة الإيجابية:

• **زيادة إنتاج النفط:** تســـهيل تخفيضات الإنتاج من قبل أوبك+ يشكّل دافعًا رئيسيًا للدول المصدّرة للنفط، مما يرفع الإيرادات ويحفز الإنفاق العام على التنمية.

• **استقرار التضخم:** يساهم في تحسين القـــدرة الشرائيـــة، خاصـــة في الدول المستوردة للطاقة، مما يدعم الاستهلاك الخاص ويعزز الأداء الاقتصادي.

• **تعافي القطاعات غير النفطية:** لا سيما الزراعة والسياحة والخدمات في الدول المستوردة للطاقة، والتي تسهم في تقوية الأمن الغذائي وتنشيط الاقتصاد.

• **التجـــارة الإقليميـــة:** رغـــم التوترات التجارية العالمية، تظل التجارة مستقرة نســـبياً، ما يعزز صـــادرات المنطقة غير النفطية.

مخاطر محتملة تهدد التعافي

رغم التفاؤل، يحذر التقرير من عدة مخاطر قد تعرقل التقدم الاقتصادي:

• **تصاعد التوترات التجارية:** مثل الرسوم الجمركية المحتملة من الولايات المتحدة، والتي قد تعرقل سلاسل التوريد وتزيد من تكاليف الواردات وتضعف الطلب على النفط.

• **تقلب أســـعار النفـــط:** انخفاض الأسعار إلى ما دون التوقعات يمثل تهديدًا كبيرًا للدول التي تعتمد على العائدات النفطية.

• **التوتـــرات الجيوسياســـية:** اســـتمرار النزاعـــات في اليمن ولبنـــان يزرع حالة من عدم الاستقرار، ويثني المستثمرين الأجانب عن الدخول إلى السوق.

• **عدم اليقين في السياسات العالمية:** تغييرات في السياسات الاقتصادية في الدول الكبرى قد تشدّد الأوضاع المالية عالميًا وتقلّص تدفقات الاستثمار إلى دول المنطقة.

• **تباطؤ الأسواق الناشئة:** ولا سيما في الصين، مما قـــد يحدّ من الطلب العالمي على صادرات المنطقة.

دعوة للإصلاح والتعاون الدولي

شـــدد التقريـــر على ضرورة تنفيـــذ إصلاحات هيكلية لتعزيز مرونة الاقتصاد وتحقيـــق النمو المســـتدام، وقدم التوصيات التالية:

• **تمكين القطاع الخاص:** عبر تقليص هيمنة القطاع العـــام، ودعم الابتـــكار وريادة الأعمال، وإصلاح ســـوق العمـــل لزيادة مشاركة المواطنين في الدول المصدّرة، وتعزيـــز دور المشروعـــات الصـــغيرة والمتوسطة في الدول المستوردة.

• **زيـــادة مشـــاركة النســـاء والشـــباب:** باعتبارها أولوية لرفع الإنتاجية، لا سيما أن معدلات مشاركة المرأة منخفضة في معظم دول المنطقة.

• **تعزيز التعاون الدولي:** عبر عقد شراكات تجارية جديدة مع الأســـواق المتقدمة والناشئة، وفتح حوارات متعددة الأطراف للحد من التوترات التجارية.

• **إدارة المخاطر الجيوسياسية:** من خلال دفع جهود الحوار الإقليمي وتحسين مناخ الاستثمار.

• **تحـــسين بيئـــة الأعمال:** عبر تقليـــص القيود التنظيمية وزيادة الشفافية لجذب استثمارات أجنبية في قطاعات واعدة مثل التكنولوجيا والسياحة.

نظرة مستقبلية

يقدم التقرير نظـــرة متفائلة بحذر لمستقبل اقتصاد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مدعومة بارتفاع إنتاج النفط وتحسّن القطاعات غير النفطية. لكـــن التحديات الإقليمية والعالميـــة، من تصاعـــد التوترات التجارية إلى اســـتمرار الاضطرابات الجيوسياسية، تتطلب تحركًا سريعًا. ومن خلال تنفيـــذ إصلاحات هيكلية وتمـــكين القطاع الخـــاص وتعزيز التعـــاون الدولي، تســـتطيع دول المنطقة تعزيز مرونتها الاقتصادية ورســـم مسار نحو مســـتقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا.

تقرير الاستثمار العالمي 2025 الصادر عن UNCTAD

11 % تراجع في الاستثمار الأجنبي العالمي عام2024 وسط صعود الاقتصاد الرقمي

كشف تقرير الاستثمار العالمي لعام 2025، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، عن انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) العالمية بنسبة 11% في عام 2024، لتصل إلى 1.5 تريليون دولار، وسط تصاعد التوترات التجارية، التقلبات الجيوسياسية، وعدم اليقين السياسي. ومع ذلك، يبرز الاقتصاد الرقمي كمحرك نمو واعد، رغم التحديات المرتبطة بتوزيعه غير العادل، خاصة في البلدان النامية والأقل نمواً . يقدم التقرير تحليلاً معمقاً لاتجاهات الاستثمار، السياسات، التمويل المستدام، والفرص التحويلية في الاقتصاد الرقمي، مع خارطة طريق لتحقيق تنمية مستدامة وسد الفجوة الرقمية.

انخفاض الاستثمار الأجنبي:
تحديات عالمية وتوقعات صعبة

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً للسنة الثانية على التوالي في 2024، متأثراً بالمعاملات المالية المتقلبة عبر اقتصادات أوروبية تعمل كقنوات للتدفقات. وباستثناء هذه التدفقات، انخفضت التدفقات العالمية بنسبة 11 % على أساس مماثل، مما يعكس ضغوطاً اقتصادية وسياسية متزايدة.

• توقعات 2025:

تظل التوقعات سلبية بسبب التوترات التجارية، التي أدت إلى مراجعة مؤشرات النمو الاقتصادي، تكوين رأس المال، الصادرات، تقلبات العملات، وتذبذب الأسواق المالية للأسفل. أظهرت بيانات الربع الأول من 2025 انخفاضاً قياسياً في نشاط الصفقات والمشاريع.

• التمويل الدولي للمشروعات (IPF):

انخفضت قيمة التمويل الدولي للمشروعات، الضروري لاستثمارات البنية التحتية، بنسبة 26 % في 2024، مما أثر بشكل كبير على البلدان الأقل نمواً التي تعتمد على هذا التمويل.

• المشروعات الجديدة والاندماجات:

زاد عدد المشروعات الجديدة في القطاعات الصناعية بنسبة 3 %، لكن قيمتها انخفضت 5 %. ارتفعت قيمة الاندماجات والاستحواذات عبر الحدود بنسبة 14 % إلى 443 مليار دولار، لكنها دون المتوسط طويل الأجل.

• التوزيع الإقليمي:

• أوروبا: انخفضت التدفقات بنسبة 11 % إلى 198 مليار دولار، وبأكثر من النصف عند استبعاد التدفقات عبر القنوات.

• أمريكا الشمالية:

ارتفعت التدفقات بنسبة 23 %، مدعومة بعمليات الاندماج.

• الدول النامية:

استقرت التدفقات عند 867 مليار دولار. سجلت أفريقيا زيادة 75 % (97 مليار دولار) بفضل صفقة كبرى في مصر، بينما انخفضت في شرق آسيا بنسبة 12 % (خاصة الصين بنسبة 29 %) وأمريكا الجنوبية بنسبة 18 %.

• البلدان الأقل نمواً:

ارتفعت التدفقات بنسبة 9 % إلى 37 مليار دولار، لكنها لا تزال مركزة في دول قليلة.

الاقتصاد الرقمي:
نقطة مضيئة مع فجوات كبيرة

يبرز الاقتصاد الرقمي كمحرك نمو رئيسي، حيث يتوسع بمعدل 10-12 % سنوياً، متجاوزاً نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومع ذلك، يتركز هذا النمو في عدد محدود من الدول، مما يعمق الفجوة الرقمية.

• الاستثمار في البنية التحتية الرقمية:

زاد عدد المشروعات الرقمية (المنصات والخدمات) بنسبة 17 % في 2024، مع تضاعف قيمتها. لكن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في الدول النامية بلغ 15 مليار دولار فقط، مقابل حاجة سنوية قدرها 62 مليار دولار.

• تركيز الاستثمار:

استحوذت 10 دول نامية (الهند، ماليزيا، إندونيسيا، سنغافورة، فيتنام، المكسيك، الصين، البرازيل، السعودية، تايلاند) على 80 % من الاستثمار الأخضر في الاقتصاد الرقمي (531 مليار دولار خلال 2020-2024). حصلت البلدان الأقل نمواً على 3 % فقط من استثمارات مراكز البيانات.

• الشركات متعددة الجنسيات:

تهيمن شركات مثل Alphabet، Amazon، Huawei، Tencentg على الاستثمارات الرقمية، حيث تمثل الشركات الأمريكية والصينية اللاعبين الرئيسيين. ينمو الاستثمار بين دول الجنوب، حيث تساهم

الاقتصاد الرقمي محرك نمو واعد رغم الفجوة الرقمية

التوترات التجارية تعيق الاستثمار الأجنبي

انخفاض تمويل البنية التحتية يهدد التنمية

الاستثمار الرقمي فرصة ذهبية لسد الفجوة الرقمية في الدول النامية

أفريقيا تشهد طفرة استثمارية بينما تتراجع شرق آسيا

السياسات الاستثمارية تتأرجح بين الجذب والتشديد في 2024

آسيا بنسبة 27 % من الاستثمار الأخضر.

• **قطاعات محددة:**

• **الخدمات الرقمية:**
نمـــا الاســـتثمار الأخضر في الخدمـــات الرقمية بستة أضعاف من 6 مليارات دولار في 2020 إلى 37 مليار دولار في 2024.

• **التكنولوجيا المالية (Fintech):**
شهدت آسيا وأمريكا اللاتينية زيادة كبيرة في مشروعات التكنولوجيا المالية، بينما ســجلت أفريقيا 18 مشروعاً فقط مقابل 206 في آسيا النامية.

• **مراكز البيانات:**
تضاعف الاســتثمار ثلاث مرات منذ 2020، لكن الدول متوســطة الدخل استحوذت على 80 % منه.

اتجاهات السياسات الاستثمارية: بين الجذب والتشديد

تأثرت السياســات الاستثمارية العالمية في 2024 بالتوتــرات الجيوسياســية وأهداف السياسات الصناعية، مع تسجيل 174 إجراءً سياســياً جديــداً، 78 % منها مواتية للمستثمرين.

• **الحوافز الاستثمارية:**
شــكلت الحوافــز 45 % مــن الإجراءات المواتية، مع ارتفاع اســتخدام الحوافز المالية في الدول المتقدمة منذ 2022، مما يتعارض مع جهــود إصلاح الضرائب الدولية للحد من المنافسة الضريبية.

• **فحص الاستثمار:**
زادت الدول المتقدمة من فحص الاستثمار الأجنبــي لأغراض الأمــن القومي، حيث شــكلت المشروعات الرقمية 30-60 % من المشروعات المفحوصة. تعتمد الدول النامية على قيود الأسهم الأجنبية في القطاعات الرقمية.

• **الاتفاقيات الاستثمارية:**
تتطــور الاتفاقيــات الدوليــة لتعزيز الاستدامة، لكن الدول النامية لا تزال قليلة المشاركة في صياغة القواعد الرقمية.

• **النزاعات:**
بلغت قضايا التحكيم بين المســتثمرين والدول 1,401 بحلول 2024، مع 55 % من القضايا الجديدة ضد الدول النامية.

التمويل المستدام: تقدم وتحديات

قدمت أسواق التمويل المستدام صورة متباينة في 2024:

• **السندات المستدامة:**
تجاوز الإصدار تريليون دولار، ليشكل 11 % من إصدارات السندات، مع نمو السندات الخضراء بنســبة 14 %. تراجعت السندات المرتبطــة بالاســتدامة بســبب قضايا المصداقية.

• **أسواق الكربون:**
ارتفع ســوق الكربــون التطوعي إلى 1.4 مليار دولار، لكــن النزاهة وانخفاض الأسعار يعيقان الفعالية. غطت أسواق الكربون الملزمة 24 % من انبعاثات الغازات الدفيئة، مع إيرادات عالمية 75 مليار دولار.

• **سياسات التمويل:**
ســاهمت الدول النامية بنســبة 60 % من الإجــراءات الجديدة، مع التركيز على استراتيجيات وطنية وتســعير الكربون. ومع ذلك، تستمر الفجوات المؤسسية.

• **المعايير الدولية:**
اعتمــدت 33 دولة معــايير IFRS S1 وS2 بحلول 2024، مــع تطور معايير قطاعية وبيئية.

الاستثمار في الاقتصاد الرقمي: فرص وتحديات

يقدم التقرير إطاراً محسناً لتحليل الاقتصاد الرقمي، مقسماً إلى ثلاث مســتويات: النواة (البنية التحتية والخدمات الرقمية)، النطاق الضيــق (التجــارة الإلكترونية، التكنولوجيا المالية، المنصات)، والنطاق الواسع (الزراعة والصناعة الرقمية).

• **أهمية الاقتصاد الرقمي:**
من المتوقــع أن يصل قيمــة الاقتصاد الرقمــي (النطــاق الضيــق) إلى 16.5 تريليون دولار بحلول 2028. يتطلب ســد الفجوة الرقمية اســتثمارات بقيمة 1.6 تريليون دولار.

• **السياسات الوطنية:**
اعتمــدت 86 % من الدول النامية و80 % من البلدان الأقل نمواً استراتيجيات رقمية بحلول 2024، لكنها غالباً غير مدمجة مع السياســات الصناعية أو البيئية. تفتقر العديد من الدول إلى أطر حوكمة البيانات وحماية الملكية الفكرية.

• **دور الشركات متعددة الجنسيات:**
تستثمر الشركات الكبرى عبر المشروعات الجديــدة والاندماجات، مع مســاهمة الولايــات المتحــدة بنســبة 36 % من الاستثمار الأخضر في الدول النامية.

• **التحديات في البلدان الأقل نمواً:**
تعاني هذه الدول من مخاطر استثمارية عالية وتكاليف رأس مــال مرتفعة، مما يتطلب تدخل البنــوك التنموية متعددة الأطراف.

توصيات لتعزيز الاستثمار الرقمي

يــقترح التقريــر خارطة طريــق لتعزيز الاســتثمار في الاقتصاد الرقمي وسد الفجوة الرقمية:

1. إطار عالمي لقياس الاستثمار:
تطوير معــايير موحدة لتتبــع تدفقات الاستثمار الرقمي.

2. مجموعة أدوات سياسية:
دعم الدول النامية لتصميم استراتيجيات استثمار رقمية.

3. حوار متعدد الأطراف:
تعزيز الحوكمــة الدولية للاســتثمار الرقمي عبر منصات مثل منظمة التجارة العالمية.

4. التخطي التنموي:
استغلال الخدمات المعتمدة على الهاتف المحمول في البلدان الأقل نمواً.

5. شراكة عالمية:
تعبئة التمويل للبنية التحتية الرقمية عبر التعاون بين الحكومات والبنوك التنموية.

6. تطوير المهارات:
الاستفادة من الاســتثمار الأجنبي لنقل المعرفة وتعزيز المهارات الرقمية.

7. استثمار مسؤول:
وضع معــايير لتقليل المخاطــر البيئية والاجتماعية في القطاع الرقمي.

8. تعزيز التعاون الدولي:
دعم الدول الناميــة في صياغة قواعد الاستثمار الرقمي.

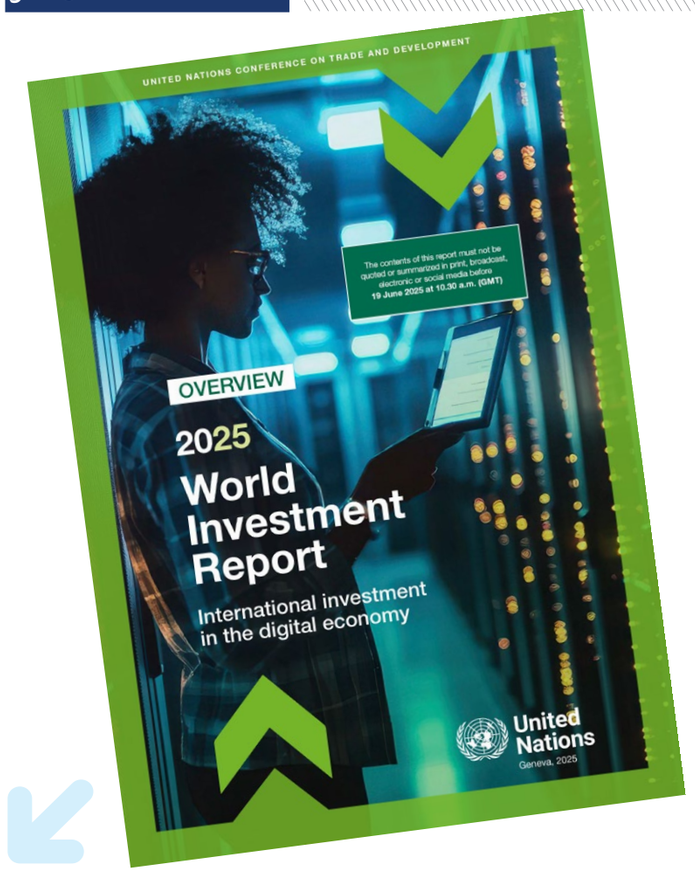

دعوة للعمل الجماعي

يؤكــد تقرير الاســتثمار العالمي 2025 على ضرورة التعاون الدولي لمواجهة التحديات الاســتثمارية وتسخير إمكانات الاقتصاد الرقمي. من خلال سياسات جريئة، مؤسسات قوية، وشراكات استراتيجية، يمكن تحويل التحديــات إلى فرص لنمو شامل ومستدام. تلتزم UNCTAD بدعم الدول الأعضاء لسد الفجوة الرقمية، تعزيــز التحول الرقمي، وبناء مستقبل ذكي وعادل للجميع.

الوطني للثروات.. تقارير قيادة الفكر

دراسة مدى تحمُّل المستثمرين الأفراد للمخاطر الاستثمارية: بين التحليل النظري والتطبيق العملي

من الركائز الأساسية لنجاح عملية إدارة الثروات للمستثمرين الأفراد، الفهم العميق لظروفهم المالية والنفسية. فإلى جانب تقييم دخل العملاء وصافي قيمة ثرواتهم والعائد الذي يستهدفون تحقيقه، يتعين على مديري الثروات فهم السمات السلوكية والشخصية التي تساهم في التأثير على تفاعل عملائهم مع تقلبات السوق. ويعد "تحليل المخاطر" (Risk Profiling) الأداة المعتمدة على نطاق واسع لتحقيق هذا الهدف، وهي عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مقدار المخاطر التي يستطيع المستثمر تحملها، ومدى استعداده النفسي لقبولها ضمن الأفق الاستثماري المحدد.

وعادةً ما تتم دراسة المخاطر من خلال استبيان يقدم للعميل، ويختلف هيكله وعمقه من شركة لأخرى في ظل عدم توافر معيار عالمي موحد. وعلى الرغم من هذا التباين، يتمثل الهدف الجوهري لهذه العملية في تفادي الاستثمارات غير الملائمة وضمان التوافق بين المحفظة الاستثمارية للمستثمر وأهدافه المالية طويلة الأجل. وقد برزت أهمية تحديد أنماط العملاء بدقة بشكل لافت بعد الأزمة المالية العالمية في العام 2008، مما دفع الجهات الرقابية في مختلف أنحاء العالم إلى تبني أطر ملاءمة أكثر صرامة، بهدف تعزيز حماية المستثمرين الأفراد.

عملية إدارة الثروات وتحليل المخاطر

يشكل "بيان سياسة الاستثمار" (Investment Policy Statement - IPS) الركن الأساسي في أي إطار عمل متين لإدارة الثروات، وهو عبارة عن وثيقة تترجم أهداف المستثمر إلى استراتيجية استثمارية قابلة للتنفيذ. ويتضمن هذا البيان عادةً معايير محددة للمحفظة، مثل التوزيع المستهدف للأصول، ومعدل العائد المطلوب، وإرشادات إعادة توازن المحفظة، ومحتوى تقارير الأداء الدورية. كما يراعي عناصر شخصية مرتبطة بالمستثمر، كالأفق الزمني، واحتياجات السيولة، والظروف الخاصة، والأهم من ذلك، درجة تحمله للمخاطر. وعلى الرغم من إمكانية وضع نماذج لتحديد العديد من مكونات بيان سياسة الاستثمار بشكل موضوعي ومباشر، مثل الأفق الزمني أو العوائد المستهدفة، إلا أن قياس درجة تحمل المخاطر يظل أكثر تعقيداً. فهذه السمة تجمع بين الظروف المالية التي يمكن قياسها والخصائص السلوكية التي يصعب تحديدها بدقة. وتشمل الجوانب الموضوعية عوامل مثل العمر، والدخل، ومستوى الثروة، واحتياجات السيولة، في حين تتصل الأبعاد النوعية بالمواقف والتجارب الشخصية والميول السلوكية، خاصة تحت ضغوط السوق وتقلباته.

ويعتمد مستشار الاستثمار في تقييم هذه السمات على استبيانات منظمة أو أدوات قياس نفسية تهدف إلى الكشف عن الأنماط السلوكية طويلة المدى ومواقف الأفراد تجاه المخاطر. وتساعد هذه الأدوات في فهم الكيفية التي يستجيب بها العملاء لاحتمالات الخسارة، ومدى ثبات توجهاتهم الاستثمارية مع مرور الوقت.

الركائز الرئيسية لتحمل المخاطر

وفقاً للممارسة العملية، يستند تحليل المخاطر إلى فهم أربع مكونات رئيسية، وهي تحديداً: القدرة على تحمل المخاطر، الرغبة في تحمل المخاطرة، إدراك وفهم المخاطر الاستثمارية، وكيفية التصرف في مواجهة المخاطر.

القدرة على تحمل المخاطر: تشير إلى القدرة المالية للمستثمر في مواجهة وامتصاص الخسائر المحتملة دون أن تحدث تأثيراً مادياً يهدد تحقيق أهدافه المالية طويلة الأجل. وترتكز هذه القدرة على عوامل موضوعية يمكن قياسها بدقة، مثل مستوى الثروة، واستقرار مصادر الدخل، وطول الأفق الاستثماري. فكلما زادت الأصول وتوفرت مصادر دخل منتظمة وامتد الأفق الزمني، ارتفعت قدرة المستثمر على تحمل التقلبات والمخاطر المرتبطة بالأسواق.

الرغبة في تحمل المخاطر أو شهية المخاطرة: تعكس الميل النفسي لدى المستثمر لقبول المخاطر والتعامل مع حالات عدم اليقين. وعلى عكس القدرة على تحمل المخاطر، تعد الرغبة في المخاطرة عنصراً يتشكل عبر التجارب الشخصية، والقيم الفردية، والمواقف المتجذرة تجاه الخسارة والمجهول. وغالباً ما تتباين هذه الرغبة بين مستثمرين يمتلكون خلفيات مالية متقاربة، إذ قد تؤثر أحداث الحياة أو الخصائص النفسية على درجة تقبل المخاطر.

إدراك وفهم المخاطر: يرتبط بكيفية فهم المستثمر وتفسيره لطبيعة المخاطر في الأسواق، وهو عنصر شخصي ومتغير باستمرار يتأثر بمزيج من العوامل الداخلية مثل مستوى الثقافة المالية، والعوامل الخارجية كوسائل الإعلام، وتأثير المحيط الاجتماعي، ومعنويات السوق السائدة. ويعد هذا الإدراك عنصراً بالغ الأهمية، إذ قد يؤدي إلى تقييم غير دقيق للمخاطر، كما يحدث في الأسواق الصاعدة لفترة طويلة حين يميل بعض المستثمرين إلى التقليل من شأن المخاطر بدافع التفاؤل المفرط. وعلى النقيض من ذلك، خلال فترات الركود، قد يرتفع الشعور بالمخاطر بشكل غير متناسب مع الواقع، على الرغم من تحسن الفرص الاستثمارية، مما يكشف الطبيعة الدورية والانفعالية لسلوك المستثمرين.

كيفية التصرف في مواجهة المخاطر:

تشير إلى مدى استقرار سلوك المستثمر واستجابته لتقلبات السوق

بمرور الوقت، وهي مقياس للانضباط العاطفي أكثر من كونها انعكاساً للقدرة المالية أو الإقبال على المخاطر. هذه الركيزة تلقي الضوء على عدد المرات التي يغير فيها المستثمر سلوكه بشكل حاد نتيجة للضغوط السوقية، وتعد مؤشراً جوهرياً على استقراره النفسي خلال الأزمات. فحتى المستثمر الذي يتمتع بقدرة إقبال عالية على المخاطر ورغبة قوية في تحملها، قد يتخذ قرارات متسرعة أو يشعر بالذعر في أوقات الاضطراب. ولذلك، فإن فهم هذا البعد السلوكي يعد من العناصر الجوهرية لتصميم استراتيجية استثمارية واقعية ومستدامة يمكن الالتزام بها في مختلف الظروف السوقية.

الانعكاسات العملية لتقييم تحمل المخاطر على دور مستشاري الاستثمار

يساهم الفهم العميق لهذه الأبعاد الأربعة في تمكين مستشاري الاستثمار من تصميم محافظ استثمارية لا تقتصر على التوافق مع المعايير المالية فحسب، بل تتناغم أيضاً مع التوجهات السلوكية للمستثمر. ومن بين هذه الركائز، يجب استخدام الركيزة الأكثر تقييداً لتحديد مستوى المخاطر الإجمالي. فعلى سبيل المثال، يجب وضع المستثمر الذي يتمتع بقدرة ورغبة عالية على المخاطرة، لكنه يميل إلى التصرف بشكل انفعالي خلال الأزمات، ضمن استراتيجية استثمارية أكثر تحفظاً مما قد توحي به بياناته المالية بمفردها. ويساهم هذا النهج في تقليص تأثير المخاطر العاطفية التي قد تعيق الالتزام بالخطط الاستثمارية طويلة الأجل.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على مستشاري الاستثمار التمييز بين المواقف والانطباعات طويلة المدى والاستجابات العاطفية قصيرة المدى. وينبغي أن تستند المحافظ الاستثمارية إلى مستويات مستقرة وطويلة الأجل لتحمل المخاطر، بينما يجب إدارة التحديات قصيرة الأجل من خلال تعديلات محسوبة بدقة والتي يمكن أن تتضمن تقليل التعرض للأصول المتقلبة مؤقتاً أو دمج أدوات استثمارية مألوفة توفر الطمأنينة النفسية دون التأثير بشكل جذري على الخطة الاستثمارية.

كذلك يتطلب الحفاظ على الانضباط الاستثماري بذل جهود مستمرة. ويعد تقليل وتيرة مراقبة المحفظة الاستثمارية، ووضع أطر محددة لقياس الأداء في سياق تاريخي، والتركيز على الأهداف طويلة الأجل، من الأدوات السلوكية الفعالة. كما أن الشفافية والتواصل المفتوح مع العملاء يعززان من ثقة المستثمرين، خاصة في أوقات عدم اليقين.

النتائج المستخلصة

لا يقتصر تحديد المخاطر على كونه مجرد مطلب رقابي، بل يعتبر عنصراً أساسياً في إدارة الثروات الشخصية بفعالية. فمن خلال تجاوز المقاييس السطحية والتعمق في فهم كيفية مرور العملاء بتجاربهم واستجاباتهم للمخاطر، يمكن لمستشار الاستثمار تصميم محافظ استثمارية يلتزم بها العملاء طوال دورات السوق المتقلبة. ويتيح الفهم المفصل لمستوى تحمل المخاطر، المرتبط بالأبعاد المالية والعاطفية والسلوكية، تقديم مشورة مستدامة وصحيحة تلبي احتياجات العملاء بشكل دائم.

أبرز النقاط

- تحليل مستوى تحمل المخاطر يمثل عملية منظمة لتقييم قدرة وتوجهات المستثمر الفردي تجاه المخاطر الاستثمارية، ويشكل حجر الزاوية الذي يستند إليه مستشارو الاستثمار عند اقتراح الحلول الاستثمارية المناسبة وكيفية توزيع الأصول.
- يتعين على مستشاري الاستثمار التمييز بين المواقف طويلة الأجل الثابتة تجاه المخاطر، والانفعالات المؤقتة الناتجة عن تقلبات السوق لضمان تقديم توصيات تستند إلى أسس سليمة تعكس رؤية المستثمر الحقيقية.
- يظل تشجيع منظور طويل الأمد ضرورة ملحة، إذ ينبغي وضع أطر لقياس الأداء الاستثماري في ضوء الاتجاهات التاريخية والأهداف المالية المستقبلية، بما يعزز من انضباط المستثمر ويساعده على تجاوز التقلبات قصيرة الأجل.
- لا ينبغي النظر إلى تحليل المخاطر كمتطلب رقابي فحسب، بل كأداة جوهرية لنجاح الاستثمار على المدى الطويل. فكلما تعمق مستشارو الاستثمار في فهم أبعاد تحمل المخاطر، استطاعوا بناء استراتيجيات مخصصة تنسجم مع الأهداف المالية للمستثمر، وتمنحه شعوراً مستداماً بالثقة والأمان.

348 مليون مستخدم للإنترنت
في العالم العربي منهم 228 مليوناً
على منصات التواصل الاجتماعي

الدول العربية تتفوق ديموغرافياً على أوروبا وتقترب منها رقمياً

كشفت دراسة بحثية حديثة حول التحول الرقمي في الدول العربية أن عدد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي بلغ نحو 348 مليون مستخدم، يمثلون 70.2% من إجمالي السكان البالغ عددهم 496 مليون نسمة، في حين بلغ عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي حوالي 228 مليون مستخدم بنسبة 46% من إجمالي عدد السكان.

واستندت الدراسة، التي أعدّتها "جلال وكراوي للاستشارات الإدارية" بالتعاون مع "أورينت بلانيت للأبحاث"، إحدى الوحدات التابعة لـ "مجموعة أورينت بلانيت"، إلى مصادر معتمدة وموثوقة أبرزها "داتا ريبورتال" وشركاؤها الرئيسيون مثل "جي إس إم أيه إنتليجنس" و"ستاتيستا" و"سيمرش" و"سكاي". وارتكزت على إجراء مقارنة تحليلية بين تكتلين إقليمين رئيسين، هما جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي؛ بهدف فهم أعمق للمشهد الرقمي ومؤشراته الديموغرافية في كلتا المنطقتين.

الشباب العربي يشكل 63 % من السكان ويقود التحول الرقمي

التركيبة السكانية تمنح الدول العربية ميزة تنافسية رقمية فريدة

الدراسة تدعو لتشريع عربي موحد لحماية البيانات الرقمية

مُمكنات قوية لتوسع الأعمال في السوق العربية

وتعليقاً على نتائج الدراسة؛ أكد المهندس عاصم جلال، الشريك المؤسس في "جلال وكراوي للاستشارات الإدارية" أن المنصات الرقمية أصبحت أداة محورية في استراتيجيات الحكومات العربية للتواصل بفاعلية مع جيل الألفية وجيل زد، مشيراً إلى أن تطوير محتوى رقمي محلي يتناغم مع الهوية الثقافية للمنطقة ويستفيد من تقنيات الذكاء الاصطناعي، يمثل خطوة أساسية في تعزيز التفاعل المجتمعي والمشاركة الفاعلة للمواطنين، بما يتماشى مع أهداف التحول الرقمي الطموحة التي تتبناها العديد من الحكومات العربية لتحقيق تنمية مستدامة وبناء مستقبل رقمي مزدهر.

بدوره، أكد د. نضال أبوزكي، مدير عام "مجموعة أورينت بلانيت" أن هذه الأرقام تُبرز امتلاك المنطقة العربية لمقومات رقمية قوية تجعل منها سوقاً واعدةً للنمو والابتكار، إذ يعكس الانتشار الواسع للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي تحولاً جوهرياً في أنماط الاستهلاك والتفاعل، ما يستدعي من الحكومات والشركات تبنّي استراتيجيات رقمية متقدمة تُسهم في تعزيز الاقتصاد الرقمي وتهيئة بيئة استثمارية مستدامة.

وأضاف د. أبوزكي: "يمُكن تسريع وتيرة التحول الرقمي وتعزيز التنافسية على المستوى العالمي، واستقطاب مزيد من الاستثمارات في القطاعات القائمة على المعرفة والتكنولوجيا، من خلال توظيف التقنيات الحديثة وتعزيز البنية التحتية الرقمية بما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومواكبة التطورات المتسارعة في المشهد الرقمي العالمي".

وأشار د. أبوزكي إلى أن الإقبال الكبير للشباب العربي على المنصات الاجتماعية يعكس تغيّرً ا ملحوظاً في سلوك المستهلكين، الأمر الذي يتطلب من العلامات التجارية اعتماد استراتيجيات تسويق أكثر دقة وابتكاراً، ترتكز على تحليل البيانات وفهم التوجهات الرقمية، بما يعزز التفاعل ويضمن بناء علاقات طويلة الأمد مع الجمهور في بيئة رقمية سريعة التطور.

الدول العربية تنافس الاتحاد الأوروبي رقمياً

بيّنت نتائج الدراسة أن الفجوة الرقمية بين منطقة الدول العربية والاتحاد الأوروبي بدأت في التقلص، حيث سجل الاتحاد الأوروبي حوالي 419 مليون مستخدم للإنترنت، في حين بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية 348 مليون، بفارق يصل إلى 71 مليون مستخدم.

وعلى صعيد منصات التواصل الاجتماعي، أشار التقرير إلى تقارب لافت في نسب الاستخدام، حيث بلغ عدد المستخدمين في الاتحاد الأوروبي نحو 230 مليون مستخدم، وهو رقم يوازي تقريباً عدد المستخدمين في الدول العربية، مما يعكس تنامي الحضور الرقمي في المنطقة العربية بوتيرة متسارعة.

مصر والعراق والسعودية في صدارة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي

حلّت مصر في المرتبة الأولى عربياً من حيث عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، مسجلةً نحو 50.7 مليون مستخدم، تلتها العراق بـ 34.3 مليون مستخدم، ثم المملكة العربية السعودية بـ 34.1 مليون. وجاءت الجزائر في المرتبة الرابعة بـ 25.6 مليون مستخدم، تليها المغرب بـ 21.3 مليون، والإمارات العربية المتحدة بـ 11.3 مليون. وتشكل هذه الدول مجتمعة ما نسبته 77% من إجمالي مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في المنطقة العربية، ما يعكس تركّزها في عدد محدود من الدول.

"تيك توك" يتصدر الخليج و"فيسبوك" يحافظ على مكانته في شمال أفريقيا

أظهرت الدراسة تبايناً واضحاً في أنماط استخدام التطبيقات بين الدول العربية، حيث تصدّر تطبيق "تيك توك" قائمة التطبيقات الأكثر استخداماً في دول الخليج العربي، وعلى رأسها السعودية، والإمارات، والكويت، وقطر، والبحرين. كما يمتد انتشاره إلى العراق، ولبنان، والسودان، وموريتانيا، واليمن، والصومال. ويُشير هذا التحول إلى تغيّر لافت في سلوك المستخدمين في منطقة كانت تقليدياً أكثر ارتباطاً بمنصات مثل "إنستغرام" و"سناب شات".

أما منصة "فيسبوك"، فلا تزال تحظى بنسبة الاستخدام الأعلى في دول شمال أفريقيا – باستثناء مصر – بما في ذلك الجزائر، المغرب، تونس، وليبيا، إلى جانب حضور قوي في فلسطين وجزر القمر، مما يعزز دورها كمحور أساسي للتفاعل الاجتماعي ووسيلة فعالة للوصول إلى شرائح واسعة من المستخدمين في تلك الدول.

وفي السياق نفسه، تتصدر منصة "يوتيوب" الاستخدام في مصر والأردن وسلطنة عُمان، حيث تُعد المنصة الرئيسة لاستهلاك المحتوى المرئي والتعليمي والترفيهي. بينما يحتفظ "سناب شات" بشعبيته في منطقة الخليج العربي، خصوصاً في المملكة العربية السعودية التي بلغ فيها عدد مستخدميه 24.7 مليون مستخدم، ما يرسّخ مكانته كمنصة مفضّلة للتواصل البصري بين فئة الشباب.

وفي جانب الاستخدام المهني، أظهرت البيانات انتشاراً لافتاً لمنصة "لينكدإن" المهنية في الدول ذات النشاط الاقتصادي العالي، حيث بلغ عدد مستخدميها في المملكة العربية السعودية نحو 11 مليون، تلتها الإمارات بـ 9.4 مليون مستخدم، مما يعكس ارتباط المنصة ببيئات العمل المتطورة والفرص المهنية المتنامية في هذه الأسواق.

الشباب يقودون التحول الرقمي في المنطقة العربية

تعكس المؤشرات الديموغرافية بوضوح التباين بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي، حيث تلعب القاعدة الشبابية الواسعة في الدول العربية دورًا محوريًا في تشكيل ملامح المستقبل الرقمي للمنطقة. فالشباب دون سن 35 عاماً يشكلون نحو 62.8% من إجمالي عدد السكان، في ظل معدل نمو سكاني سنوي مرتفع يبلغ 2.1%.

وفي المقابل، لا تتجاوز نسبة الشباب في الاتحاد الأوروبي 37.6%، مع نمو سكاني محدود لا يتعدى 0.41% سنويًا، وهو ما يعكس الفارق الكبير في الزخم الرقمي بين المنطقتين لصالح الدول العربية، مدفوعًا بقاعدة من المستخدمين الشباب النشطين رقمياً، مما يعزز من جاذبية السوق العربية لشركات التكنولوجيا والتسويق الرقمي، ويفتح المجال أمام استثمارات مستقبلية واعدة في هذا القطاع الحيوي.

وفي هذا السياق، أشار د. أبوزكي إلى أن الخصائص الديموغرافية الفريدة للعالم العربي تمنحه ميزة تنافسية استثنائية، حيث يشكل الشباب القلب النابض للسوق العربية والأغلبية السكانية فيه، ومع تسارع وتيرة النمو السكاني والتوسع في الاعتماد على التقنيات الرقمية، تتحول المنطقة إلى بيئة محفّزة للابتكار ومجال خصب لتجديد استراتيجيات العلامات التجارية، بما يتواءم مع طبيعة التركيبة السكانية الشابة.

وأضاف: "تُبرز نتائج الدراسة فرصة استثمارية غير مسبوقة أمام الشركات المحلية والعالمية، في ظل تنامي القدرة الشرائية لدى فئة الشباب وتزايد تأثيرهم في القرارات الشرائية للأسرة. كما تمنح هذه المعطيات المعلنين أدوات أكثر دقة وفعالية للوصول إلى جمهورهم المستهدف، من خلال اختيار المنصات الرقمية الأنسب لكل سوق، وبكلفة أكثر كفاءة."

من جانبه، دعا جلال إلى إطلاق مبادرة عربية موحدة لتنظيم وحماية البيانات، بما يعزز مكانة العالم العربي كبيئة جاذبة للاستثمار الرقمي، ويواكب التوجهات العالمية في هذا المجال، على غرار اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي (GDPR)، مؤكداً أن وجود تشريعات موحدة من شأنه ترسيخ ثقة المستخدمين، وتهيئة بيئة رقمية أكثر ملاءمة واحتراماً لخصوصية الثقافة العربية.

أنيل مينون
رئيس خدمات استشارات صفقات الاندماج والاستحواذ وأسواق رأس المال لدى EY-Parthenon الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

بارتفاع 66 % في قيمة الصفقات مقارنة بالربع الأول من عام 2024

إرنست ويونغ (EY):
225صفقة اندماج واستحواذ بقيمة إجمالية بلغت 46 مليار دولار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الربع الأول 2025

كشف تقرير إرنست ويونغ (EY) لصفقات الاندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن المنطقة سجلت ارتفاعاً في نشاط الصفقات خلال الربع الأول من عام 2025، مع 225 صفقة مقارنة مع 172 صفقة في الفترة ذاتها من العام الماضي، ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 31% في عدد الصفقات على أساس سنوي. كما ارتفعت القيمة الإجمالية للصفقات المعلنة في الربع الأول من هذا العام بنسبة 66% لتصل إلى 46 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع 27.6 مليار دولار في الربع الأول من العام 2024.

ولعبت عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود خلال الربع الأول من عام 2025، دوراً مهماً في حجم الصفقات وقيمتها، حيث تم تسجيل 117 صفقة، ما يمثل 52% من العدد الإجمالي للصفقات، بقيمة بلغت 37.3 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 81% من إجمالي قيمة الصفقات المعلنة. وشهد الربع الأول من عام 2025 أعلى نشاط للصفقات العابرة للحدود من حيث الحجم والقيمة مقارنة بالفترة نفسها من السنوات الخمس الماضية، حيث سعت الشركات بشكل متزايد إلى النمو والتنويع خارج أسواقها المحلية. وفي تعليقه على التقرير، قال براد واتسون، رئيس EY-Parthenon في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: "شهدنا في عام 2025 تدفقاً ثابتاً لصفقات الدمج والاستحواذ، وستواصل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تسجيل تدفق قوي للصفقات خلال الفترة المتبقية من عام 2025. وتأتي هذه التدفقات القوية للصفقات على خلفية الإصلاحات التنظيمية، والتحول في السياسات، والتوقعات الإيجابية للاقتصاد الكلي، بما في ذلك تخفيف أسعار الفائدة وتحسن ثقة المستثمرين. كما ينعكس هذا النمو في الزيادة المطردة في نشاط صفقات الاندماج والاستحواذ المحلية، والتي ساهمت بنسبة 48% من إجمالي عدد الصفقات في الربع

> **• الصفقات العابرة للحدود تستحوذ على 81 % من إجمالي قيمة صفقات المنطقة**

• الإمارات تتصدر وجهات الصفقات بـ 63 صفقة قيمتها 20.3 مليار دولار

• الكويت تحتل المرتبة الثانية من حيث العائدات بصفقتين رئيسيتين بقيمة 2.3 مليار دولار

• التكنولوجيا تقود صفقات الاستحواذ المحلية في المنطقة خلال 2025

الأول من عام 2025. كما يتماشى هذا النمو في صفقات الاندماج والاستحواذ المحلية مع توقعات صندوق النقد الدولي بنمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 3.6% هذا العام، مدعوماً أيضاً بالزخم القوي لأنشطة الاندماج والاستحواذ حول العالم. وتعمل الشركات على إعادة مواءمة استراتيجياتها لتلبية احتياجات التنويع والتحول الرقمي ودمج التقنيات الناشئة بشكل أفضل".

أما على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد حافظت الإمارات العربية المتحدة على مكانتها كأفضل وجهة مستهدفة بالصفقات في الربع الأول من عام 2025، مع تسجيلها 63 صفقة بقيمة إجمالية بلغت 20.3 مليار دولار أمريكي. واحتلت الكويت المرتبة الثانية من حيث عائدات الصفقات، مع 2.3 مليار دولار أمريكي، مدفوعة بصفقتين رئيسيتين في قطاعي المنتجات الصناعية المتنوعة والطاقة والمرافق.

وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2025، استقطبت كندا أعلى قيمة للصفقات الخارجية من مستثمرين من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع 6.4 مليار دولار أميركي، في حين ظلت الولايات المتحدة الوجهة المستهدفة المفضلة من حيث عدد الصفقات.

وظلت صناديق الثروة السيادية مثل جهاز أبو ظبي للاستثمار، وصندوق الاستثمارات العامة، ومبادلة، إلى جانب كيانات أخرى مرتبطة بالحكومة، محركات رئيسية لعمليات الدمج والاستحواذ في الربع الأول من عام 2025، في اتجاه يتماشى مع الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية وأهداف التنويع الاقتصادي.

نشاط الصفقات المحلية يواصل الارتفاع مقارنة بالسنوات السابقة

شهد نشاط صفقات الاندماج والاستحواذ المحلية في الربع الأول من عام 2025 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا زيادة بنسبة 20% في عدد الصفقات، بينما ارتفعت قيمة الصفقات بشكل كبير لتصل إلى 8.7 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 1.69 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2024.

وتصدّر قطاع التكنولوجيا نشاط عمليات الاندماج والاستحواذ المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الربع الأول من عام 2025، مساهماً بنسبة 37% من إجمالي قيمة الصفقات المحلية و27% من إجمالي عددها. وكانت أكبر صفقة محلية خلال الربع الأول من العام عبارة عن صفقة استحواذ بقيمة 2.2 مليار دولار أمريكي، حيث وافقت المجموعة 42، وهي شركة متخصصة في الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية ومقرها أبو ظبي، على الاستحواذ على حصة 40% في شركة "خزنة داتا سنتر"، المزود الرائد للبنية التحتية الرقمية.

وشكلت الصفقات البينية التي شملت الإمارات والكويت والمملكة العربية السعودية 83% من إجمالي قيمة الصفقات المحلية و56% من إجمالي عددها، ما يسلط الضوء على النشاط القوي لعمليات الاندماج والاستحواذ البينية، لا سيما في قطاعات التكنولوجيا والصناعات والعقارات.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تزال وجهة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر

تستمر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الحفاظ على مكانتها كواحدة من أكثر الوجهات جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأشهر القليلة الأولى من عام 2025، مع ارتفاع عدد الصفقات الواردة بنسبة 21%، وارتفاع قيمتها إلى 17.6 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع 2.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2024.

ولا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة الوجهة المفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة في الربع الأول من عام 2025، حيث استحوذت على 53% من إجمالي عدد الصفقات الواردة و99% من إجمالي قيمتها. وكانت النمسا الدولة المستثمرة الأولى، بنسبة 94% من إجمالي قيمة الصفقات الواردة، مدفوعةً بشكل رئيسي بصفقة كبيرة في قطاع الكيماويات.

نشاط صفقات الاندماج والاستحواذ الصادرة يسلط الضوء على جهود التنويع

ارتفع عدد الصفقات الصادرة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2025، بنسبة 63% مقارنةً بالربع الأول من عام 2024، لتسجل 19.7 مليار دولار أمريكي، مساهمةً بنسبة 43% من إجمالي قيمة الصفقات. وتصدرت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية قائمة الصفقات الصادرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث استحوذتا على 77% من إجمالي عدد هذه الصفقات و94% من إجمالي قيمتها.

وعلى الرغم من هيمنة قطاعي الكيماويات والنفط والغاز على قيمة الصفقات الصادرة، إلا أن عدد هذه الصفقات تركز بشكل أساسي على قطاعات التكنولوجيا والمنتجات الصناعية المتنوعة والخدمات المهنية. ويعكس هذا التوجه استراتيجية التنويع الأوسع التي تنتهجها دول المنطقة في استهداف القطاعات العالمية عالية النمو.

وكانت المملكة المتحدة أهم وجهة لصفقات الاندماج والاستحواذ الصادرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث العدد، مسجلةً 13 صفقة في الربع الأول من عام 2025. واستحوذت كندا وبيرو معاً على 50% من إجمالي قيمة الصفقات الصادرة، مدفوعةً بشكل رئيسي بصفقة كبيرة في قطاع الكيماويات الكندي. واتفقت أدنوك وشركة OMV النمساوية على الاستحواذ على شركة نوفا للكيماويات الكندية مقابل 6.3 مليار دولار أمريكي، وذلك من خلال امتلاك كل منهما 46.94% من أسهم مجموعة بروج الدولية التي تم تأسيسها حديثاً.

• ارتفاع قياسي في صفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 17.6 مليار دولار

• EY تتوقع نشاط متزايد في الاستهلاك والتكنولوجيا والطاقة في النصف الثاني من 2025

من جانبه، قال أنيل مينون، رئيس خدمات استشارات صفقات الاندماج والاستحواذ وأسواق رأس المال لدى EY-Parthenon الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: "حافظت أسواق الصفقات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مرونتها على الرغم من وجود حالة من عدم اليقين على جبهتين: تأثير السياسة النقدية على تكلفة رأس المال والمناقشات الجارية بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. يتسم سجل الصفقات المرتقبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لبقية عام 2025 بأنه سجل واعد وقوي، إذ نتوقع أن نشهد نشاطًا متزايدًا في قطاعات الاستهلاك والتكنولوجيا والطاقة. وسيؤدي الذكاء الاصطناعي إلى تحولات جوهرية في القيمة الأساسية، حيث نرى تخصيصًا كبيرًا لرأس المال في مجال التكنولوجيا".

الاستدامة
البيئة، المجتمع، الحوكمة
ماهيتها ومحددات نجاحها

يشـــهد العالم تســـارع حاد في وتيرة التغيرات والتطورات في بيئة الأعمال والاقتصاد، وذلك بعد العديد من الأزمات الاقتصاديـــة والاجتماعية والبيئية التي واجهتها العديد من الـــدول. وفي ظل التوجه العالمي نحو تحقيق الاستدامة، تبنت معظم دول العالم مؤخراً مفهوم التحول الشامل، من خلال تطبيق حوكمة الاستدامة الثلاثية ESG في مختلف أنشطتها، والتوجه نحو بناء اقتصاد أكثر استدامة وشمولية.

في هذه الإضاءة يتم التركيز على ماهية الاستدامة وما المقصود بها في القطاع المصرفي، وما هي الاستدامة الثلاثية (ESG) وأهميتها، مع عرض نماذج تطبيقية للاســـتدامة الثلاثية (ESG) في بعض البلدان والمؤسسات المالية وأخيراً عرض تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن التمويل المستدام Sustainable Finance).

ماهية الاستدامة

ماهية الاستدامة كما عرفها تقرير التنمية المستدامة:
هي "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"
ويتضمن مفهوم الاســـتدامة مجموعة من الأبعاد الرئيســـية، أهمها ما يلي:

البعد المالي والاقتصادي
الذي يركز على الاستثمار المســـتدام وتعزيز ثقة المستثمرين واصحاب المصلحة.
البعد الأخلاقي والمجتمعي والبيئي
الذي يعكس الالتزام بالحفاظ على الموارد ومكتســـبات الأجيال المقبلة.
البعد التنظيمي والمؤسسي
الذي يتمثل في الأطر التنظيمية والتشريعية التي تمكن الشركات والمؤسسات من تطبيق معايير الاستدامة.

وقد بدأ انتشـــار مفهوم الاستدامة بشـــكل ملحوظ منذ مطلع الألفية، وذلك عبر الأهـــداف الإنمائية للألفية، وصولاً إلى إصدار أهداف التنمية المســـتدامة في عام 2020، التي أصبحت بمثابة خارطة طريق لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

ما المقصود بالاستدامة في القطاع المصرفي
الاســـتدامة في مفهومها العام عرفته اللجنة العالمية للبيئة والتنميـــة التابعة لمنظمة الأمم المتحـــدة بأنها "التنمية التي تستجيب لحاجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة علي تلبية احتياجاتها".
ويشير هذا التعريف إلى أن قدرة البيئة ومواردها لتلبية احتياجات البشرية الحالية والمســـتقبلية محـــدودة، خاصة في ظل أنماط الإنتاج والاســـتهلاك الســـائدة في العصر الحالي، ومن هنا جاء مفهوم التنمية المســـتدامة إلى تحقيق توازن واستقرار يأخذ بعين الاعتبار الوقت الراهن والمستقبل القريب والبعيد للاقتصاد والبيئة والمجتمع بشكل شامل.
وقد عرف البنك المركزي المصري الاستدامة في سياق القطاع المصرفي بأنهـــا "الخدمات المالية أو المصرفيـــة التي تراعي العناصر البيئية والاجتماعية والحوكمة في قرارات البنك لدى منح الائتمان أو قراراته الاستثمارية، وذلك لتحقيق منفعة مستدامة لكل من العملاء والأطراف المعنية والمجتمع ككل".
ويشير هذا التعريـــف إلى مراعاة مفهوم الاســـتدامة لتطوير مفهوم الخدمات المصرفية لكي يأخذ بعين الاعتبار المنافع التي تعود على المجتمع باعتباره أحد الأطـــراف المعنية في قرارات البنوك الائتمانية والاستثمارية.
كما عرفتها جريدة فاينانشـــال تايمـــز (Financial Times) بأنها "مجموعة من مؤشرات الأداء غير المالي التي تشمل قضايا البيئة والحوكمة والأخلاقيات المستدامة، والتأكد من وجودها لضمان المساءلة، ومعرفة الأداء المستقبلي".
وقد عرف مؤشر MSCI العالمي الاســـتدامة "بأنها مجموعة من الإجراءات التي تأخذ في الاعتبار العوامـــل البيئية والاجتماعية والإدارة إلى جانـــب العوامل الماليـــة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية".

ماهية الاستدامة الثلاثية (ESG)
عرفت مؤسسة (Saudi Re) مصطلح (ESG) بأنه:
«يشـــمل جميع الممارســـات والسياســـات ومدونات السلوك والاســـتثمارات التي لها آثار إيجابية وطويلة الأمد على الأفراد والكوكـــب وأداء الأعمال، كما أن الاســـتدامة الثلاثيـــة (البيئية والمجتمعية والحوكمة بدورهـــا تقدم تقييماً دورياً حول تقدم أي هيئة في مجال الاستدامة بشكل عام».
ويشير ذلك إلى أن الاستدامة الثلاثية البيئية - الاجتماعية - الحوكمة
تساهم في تحقيق تأثير إيجابي ومستدام ليس فقط على الأداء المؤسسي، ولكن يتم مراعاة الأثر الإيجابي الذي يمتد للمجتمع والبيئة، وذلك من خلال التركيز على بعض الممارســـات الأخلاقية التي يجب مراعاتها في إدارة المؤسسات والأنشطة والأعمال.

أهمية الاستدامة الثلاثية (ESG)
تتعدد فوائـــد الامتثال لمعايير ومبادئ الاســـتدامة في جميع القطاعات الحكومية والخاصة بمختلف أنشطتها،
فعلى ســـبيل المثال أصبحت صناديق الاستثمار العالمية توجه أموالها نحو الأوراق المالية للشركات التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،
وهو ما يؤدي إلى مجموعة مـــن الآثار الإيجابية على الشركات، من أهمها الآتي:

- تقليل مخاطر الأعمال وتعزيز فرص النمو لأنشطة الشركات وأصولها.
- تحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة الربحية من خلال خفض التكاليف وترشيد استهلاك الموارد.
- المحافظة عـــلى الأمـــان والســـلامة في العمليات التشغيلية للمؤسسات.

- رفع مستوى رضا الموظفين وتحفيزهم على الأداء.
- تعزيز القدرة على التخطيط الاستراتيجي والعمل بشكل مستدام على المدى البعيد.
- تعزيز سمعة الشركات وتقوية علامتها التجارية، مما يحسن مكانتها التنافسية في الأسواق.

نماذج تطبيقية للاستدامة الثلاثية (ESG) في بعض البلدان والمؤسسات المالية

أولاً: تطبيق الاستدامة الثلاثية (ESG) في المؤسسات المالية

ركزت أحد البنوك الكويتية في عام 2023 على وضع بعض التوجيهات من أجل تعزيز تطبيق الاستدامة الثلاثية (ESG) من أهمها ما يلي:

إقرار استراتيجية الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة:

حيث اعتمد مجلس الإدارة استراتيجية شاملة لتطبيق معايير الاستدامة الثلاثية(ESG) موضحاً المهام المطلوبة على مستوى المؤسسة بشكل عملي.

دمج مقاييس الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية:

حيث أصبحت هذه المقاييس جزءاً أساسياً من مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

تشكيل لجنة الاستدامة والتغير المناخي:

حيث تم إنشاء اللجنة برئاسة نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمؤسسة، لدعم الجهود المتعلقة بالاستدامة ومواجهة التغير المناخي.

إنشاء خمس لجان فرعية للاستدامة:

لتوضيح أدوار الإدارة التنفيذية في تنفيذ سياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

الانضمام إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة:

بهدف تعزيز التوافق الدولي مع معايير الاستدامة وإشراك أصحاب المصلحة.

الاحتفاظ بتصنيف متقدم في مبادرات الإفصاح الكربوني(CDP):

حيث حافظت تلك المؤسسة البنكية على تصنيفها من الدرجة «C» في فئتي مكافحة التغير المناخي وحماية الغابات، ضمن إطار مشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون.

ثانياً: تطبيق الاستدامة الثلاثية (ESG) في المملكة العربية السعودية

قدمت المملكة العربية السعودية خطتها الوطنية الأولى لأهداف التنمية المستدامة في عام 2018م، وأطلقت مبادرات رائدة باسم "السعودية الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر"، التي تهدف إلى تعزيز استخدام الطاقة النظيفة، وخفض الانبعاثات الكربونية ومكافحة تغيرات المناخ، مع التزام المملكة بالوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول 2060م، ومصادقتها على اتفاقية باريس للمناخ.

- وفيما يخص مبادئ الاستثمار المسؤول Principles for Re-sponsible Investment فإن المملكة توفر إطاراً طوعياً يستهدف القطاع المالي، ويشجع المستثمرين على دمج ركائز الاستدامة الثلاثية البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في إدارة محافظهم الاستثمارية، حيث يلتزم الموقعون على هذه المبادئ باتباع مجموعة من المبادئ تهدف إلى تعزيز الاستثمار المستدام، مع تقديم تقارير سنوية للمنظمة بشأن مدى التزامهم بتطبيق مبادئ ومعايير الاستدامة.

وقد تجاوز عدد الجهات الموقعة على المبادرة بنحو 5000 جهة بنهاية يوليو 2022 م، تحت إشراف الأمم المتحدة، وقد بلغ إجمالي الأصول المدارة وفقاً لهذه المبادئ أكثر من 121 تريليون دولار أمريكي، وفقاً للبيانات المنشورة على موقع مبادئ الاستثمار المسؤول.

تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن التمويل المستدام (Sustainable Finance)

في إطار المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتمويل المستدام التي أصدرها بنك الكويت المركزي، فإنه يتعين على البنوك المحلية مراعاة مجموعة من المعايير والتوجيهات الأساسية، تشمل ما يلي:

دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، حيث يتم إدراج المعايير ضمن حوكمة البنك واستراتيجية إدارة المخاطر، مع تحديد أهداف واضحة تعكس الالتزام بالتمويل المستدام.

تصميم منتجات وأدوات مستدامة وذلك من خلال تطوير أدوات ومنتجات مالية مستدامة وفقاً للمعايير المعتمدة لتحديد صفة الاستدامة.

التركيز على التمويل الأخضر وذلك بإطلاق منتجات وأدوات تمويلية تدعم الأنشطة والمشروعات التي تعود بالفائدة على البيئة والمناخ.

تعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة التغطية الشاملة لجميع الفئات المجتمعية.

تطوير حلول مبتكرة لتعزيز الاستدامة وذلك بتحسين أداء الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من خلال توفير منتجات مالية مبتكرة تدعم الاستدامة في جميع أنشطة البنك.

مواجهة مخاطر التغيرات المناخية وذلك بوضع الأسس اللازمة لتعريف مخاطر المناخ وتشجيع تمويل المشروعات التي تعزز المساهمة الإيجابية في قضايا المناخ.

تدريب وتوعية الموظفين: من خلال رفع مستوى وعي موظفي البنك وتطوير قدراتهم بما يضمن فهما أعمق لتطبيقات التمويل المستدام.

تبني ممارسات داخلية مستدامة: وذلك من خلال قياس الأثر الكربوني لأنشطة البنك تحسين إدارة النفايات، ترشيد استخدام المياه والطاقة، واعتماد مباني صديقة للبيئة تقلل من استهلاك الموارد.

مراعاة معايير الاستدامة في الإقراض والاستثمار: فعند اتخاذ قرارات ذات اثر جوهري على الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات يجب على البنوك إجراء تحليلات دقيقة واعتبارات ملائمة.

تعزيز الاستقرار المالي: من خلال التأكيد على أهمية معايير (ESG) في تحسين أداء البنوك واستقرارها المالي، مع أخذ الدروس المستفادة من إخفاقات الحوكمة التي ساهمت في الأزمة المالية العالمية 2008.

الشفافية في تقارير الاستدامة وذلك من خلال إصدار تقارير سنوية عن الاستدامة أو تخصيص قسم في التقارير السنوية المنشورة يوضح الجهود المبذولة في الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية، بما يتيح لأصحاب المصلحة تقييم مستوى استدامة البنك.

تقييم مخاطر تغير المناخ من خلال تحديد هذه المخاطر ودمجها في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP).

اعتماد سياسات التمويل المستدام من خلال ضمان اعتماد جميع السياسات والإجراءات المتعلقة بالتمويل المستدام من قبل مجلس الإدارة لضمان الالتزام والتنفيذ الفعال.

الخاتمة

رغم قوة وتأثير الجانب الاقتصادي في الحياة اليومية، إلا أنه ليس الجانب الوحيد الذي يتم أخذه بعين الاعتبار عند أخذ القرار الاستثماري، حيث توجد عدة جوانب أخرى كالعوامل البيئية والمجتمعية والحوكمة تمثل صمام أمان لضمان تجنب الآثار السلبية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك لمراعاة جميع أصحاب المصلحة بالمفهوم الشامل وليس فقط العملاء والمستثمرين، ولكن البيئة والمجتمع كلاعبين رئيسي في أي عملية اتخاذ قرار. يأتي ذلك في إطار مفهوم الاستدامة الثلاثية الذي يجب أن يأخذ قدر عالي من الأهمية والتطبيق، ليحقق الاستدامة المرجوة من وراء قطاع الأعمال والاستثمار. والذي بدوره يرتكز على الخدمات المصرفية والمالية.

المراجع

1 - بنك الكويت المركزي: مبادئ توجيهية حول التمويل المستدام، 2022
2 - الخدمات المصرفية المسؤولة - التمويل المستدام - بنك الكويت الوطني، 2023
https://bit.ly/3VURXYd
3 - منصة زاوية التابعة لبورصة لندن، والمتخصصة في الأسواق المالية، 2024
https://bit.ly/3BRJTQX
4 - الدليل الإرشادي حول إعداد تقارير الاستدامة - بورصة عمان. 2018.
5 - الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية "الحوكمة البيئية، والاجتماعية وحوكمة الشركات" (دراسة حالة: المملكة العربية السعودية). محمد بن عبد الله الغملاس. 2023
6 - سياسة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، شركة إعادة Saudi Re .
7 - ورقة عمل بشأن التمويل المستدام - البنك المركزي المصري

إضاءات
نشرة توعوية يصدرها
معهد الدراسات المصرفية

معهد ماستركارد للاقتصاد يصدر تقريره السنوي 2025 حول أبرز اتجاهات السفر

أسعار الصرف والتوترات الجيوسياسية قد تؤثر على سلوك المسافرين

أصدر معهد ماستركارد للاقتصاد تقريره السنوي "اتجاهات السفر 2025"، والذي يقدم رؤى فريدة وخاصة حول أنماط إنفاق المستهلكين على مستوى العالم. ويشير التقرير إلى أن العوامل مثل أسعار الصرف والتوترات الجيوسياسية قد تؤثر على سلوك المسافرين، إلا أن الشغف والدوافع المرتبطة بالهدف والمعنى ما زالت تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل صناعة السفر.

خديجة حق
كبيرة الاقتصاديين في منطقة أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا في معهد ماستركارد للاقتصاد

وبينما لا يزال البعض ينجذب إلى منتجعات العافية في ناميبيا أو المشهد الغذائي المتنوع في إسطنبول أو الوجهات الترفيهية الناشئة في السعودية، يتجه المسافرون إلى استكشاف أماكن جديدة تتجاوز الوجهات التقليدية. كما أن العولمة في مجال الرياضة ساهمت في تحويل الأحداث الكبرى إلى مراكز إنفاق عالمية، تجذب الجماهير من مختلف القارات.

وبهذه المناسبة، قالت خديجة حق، كبيرة الاقتصاديين في منطقة أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا في معهد ماستركارد للاقتصاد : "تلعب السياحة دوراً مهماً في النمو والتنويع الاقتصادي منطقة أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا، ومن الرائع أن نرى التقدير الكبير الذي يحظى به الجمال الطبيعي، والتنوع الغذائي، والتجارب الفريدة في إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية من قبل المسافرين .ورغم أن العوامل الاقتصادية والجيوسياسية تؤثر على قرارات اختيار الوجهات، إلا أن السعي وراء تجارب قيمة لا يزال دافعاً أساسياً للإجازات والسفر. ومن الواضح أن المشهد السياحي في المنطقة يمر بتحولات ملحوظة، حيث تجتذب الوجهات الناشئة الاستثمارات وتدفع بعجلة الإنفاق. ويوفر تقرير معهد ماستركارد للاقتصاد رؤى مهمة حول كيفية نجاح الدول في جذب انتباه المسافرين المتحمسين لتجارب تتجاوز الإجازات التقليدية".

واستناداً إلى تحليل فريد لبيانات المعاملات المجمعة والمجهولة المصدر إلى جانب مصادر بيانات خارجية، يكشف تقرير "اتجاهات السفر 2025" الصادر عن معهد ماستركارد للاقتصاد العوامل التي تشكل اختيارات المسافرين اليوم. وجاءت أبرز النتائج لمنطقة أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا كالتالي:

اتجاهات السفر في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا:

مغامرات مستوحاة من الطبيعة: حلّل المعهد تأثير الحدائق الوطنية الكبرى على الإنفاق السياحي، وتصدرت جنوب أفريقيا وزامبيا القائمة حيث شكّل الإنفاق في الحدائق الوطنية 23.3% و15.5% من إجمالي الإنفاق عبر الحدود في عام 2024 على التوالي.

وجهات عالمية لتجارب الطهي والمأكولات: تصدرت إسطنبول المدن العالمية لعشاق الطعام، حيث استقبل المطعم النموذجي فيها في عام 2024 زواراً من 67 دولة مختلفة. كما برزت الدوحة ودبي ومراكش وكيب تاون كوجهات تقدم تجارب طهي متنوعة إلى جانب معالمها الثقافية الغنية.

الرفاهية والسياحة العلاجية وسط الطبيعة: تبرز أفريقيا كلاعب عالمي في السفر الموجه نحو العافية، حيث يفضل المسافرون اليوم الراحة والعناية الذاتية. وأظهر "مؤشر السفر الصحي" الذي طوّره المعهد أن ناميبيا وجنوب أفريقيا وبوتسوانا من بين الوجهات الرائدة في تقديم تجارب منتجعات طبيعية وبيئية مميزة. كما يشير ارتفاع مؤشر كينيا إلى تزايد اهتمامها بتلبية هذا الطلب المتنامي.

الوجهات الصاعدة في المنطقة: أدت الإصلاحات الأخيرة في السعودية إلى تسهيل إجراءات السفر، مما ساهم في زيادة حركة المسافرين إلى جدة والرياض. كما ساعدت مشروعات التنمية الكبرى ضمن جهود التنويع الاقتصادي في خلق فرص عمل وجذب سفر الأعمال، بالتوازي مع تطوير بنية تحتية سياحية وترفيهية تعزز مكانة المملكة كوجهة ترفيهية ناشئة.

سفر الأعمال أقرب إلى الوطن: يفضل مسافرو الأعمال عموماً التنقل ضمن مناطقهم بسبب نماذج العمل الهجين والظروف الجيوسياسية. إلا أن هناك استثناءات، إذ بدأت الشركات البريطانية بتوجيه جزء متزايد من ميزانيات سفرها نحو أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا، على حساب الرحلات داخل منطقتها.

اتجاهات عالمية أخرى: الرياضة تدفع عجلة السفر

أظهرت دراسة أجرتها "ماستركارد إيكونوميكس إنستيتيوت" أن الأحداث الرياضية الكبرى تعزز حركة السفر والإنفاق. فقد سجل الإنفاق ضمن دائرة قطرها خمسة أميال حول موقع إقامة نهائي دوري أبطال أوروبا في لندن ارتفاعاً ملحوظاً. فوز ريال مدريد على بوروسيا دورتموند أدى إلى زيادة الإنفاق من الزوار الألمان بنسبة 61% مقارنة بالعام الماضي، متجاوزاً الارتفاع العام البالغ 14%. أما الزوار الإسبان، فقد أنفقوا بنسبة أعلى بكثير، حيث قفز إنفاقهم بنسبة 148%، ما يشير إلى احتفالهم بالفوز بطريقة ملحوظة.

تأثير تغيرات العملات على السياحة يختلف حسب المنطقة

في عام 2024، دفع تراجع قيمة بعض العملات المسافرين إلى البحث عن وجهات ذات قيمة أفضل. فعلى سبيل المثال، أدى انخفاض قيمة الين الياباني بنسبة 1% أمام الرنمينبي الصيني إلى زيادة عدد السياح من الصين القارية بنسبة 1.5%. في المقابل، كان تأثير الانخفاض ذاته طفيفاً على السياح من نيوزيلندا والولايات المتحدة، حيث ارتفعت أعدادهم بنسبة 0.2% فقط.

تسعى ماستركارد إلى دعم نمو قطاع السياحة العالمي من خلال تحليلات سوقية ورؤى تستند إلى بيانات دقيقة ومستمرة، ما يساعد في تحسين تجربة السفر. وبتمكين الوجهات السياحية والشركات من فهم التغيرات في سلوك المستهلك، تساهم ماستركارد في بناء مستقبل أكثر ترابطاً ومرونة للسياحة في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا.

• الغردقة وشرم الشيخ ضمن أفضل 15 وجهة رائجة للمسافرين حول العالم هذا الصيف

• جدة والرياض شهدتا زيادة في حركة المسافرين في عام 2024 مقارنة بعام 2019

reducing risk premiums, ensuring broader adoption without lengthy renegotiations.

3. Reform the G20 Common Framework: The group recommends expanding eligibility to middle-income countries, introducing automatic debt service suspensions during negotiations, and conducting parallel talks with creditor committees. It emphasizes reinforcing comparable treatment principles and collective action clauses, while consistently applying the IMF's lending into arrears policy to incentivize private creditor participation.
4. Reform IMF Debt Sustainability Analyses: DSA methodologies for Low-Income Countries (LICs) and Market Access Countries (MACs) should be updated to distinguish liquidity from solvency issues, account for all debt types (external, domestic, and contingent liabilities), and differentiate productive borrowing (e.g., for infrastructure or human capital) from consumption-based debt. This would encourage investment in public goods and better reflect developing countries' fiscal realities.
5. Re-channel Special Drawing Rights (SDRs): SDRs should be redirected through the IMF's Resilience and Sustainability Trust and multilateral development banks (MDBs) like the African Development Bank, where legally feasible, to boost concessional financing and extend loan maturities. Modifying quotas to pre-allocate portions of new SDR issuances for MDB recapitalization, before they become reserve assets, could overcome legal constraints and enhance lending capacity.

B. Co-operation Between Countries

6. Establish a Shared Information Hub: A centralized platform should provide technical assistance and guidance on innovative financial instruments, such as debt-for-development swaps (e.g., for climate, health, or education). Supported by third-party credit enhancements or political risk guarantees, this hub would reduce transaction costs and scale up the use of tools like blue bonds or SDG-linked bonds.

Information hub and borrowers' forum proposed to enhance interstate cooperation

7. Establish a Borrowers' Forum: A permanent forum, supported by a standing secretariat, would enable debtor countries to share knowledge, enhance their representation in global forums, and promote South-South learning. Membership should prioritize non-creditor countries to ensure open dialogue, with provisions for associate membership for borrower-creditor countries. The forum would serve as a knowledge repository, provide technical assistance, and support alternative debt sustainability assessments.
8. Expand Technical Assistance and Capacity Development: Technical assistance programs, such as UNCTAD's DMFAS, Commonwealth Meridian, and World Bank/IMF initiatives, should be expanded to strengthen debt management offices. This includes improving debt transparency, data reporting, fiscal management, and risk mitigation for liquidity, interest rate, and currency exposures, as well as developing local currency lending markets.

C. National Measures

9. Strengthen Institutional Capacities: Countries should reduce reliance on foreign currency debt, extend maturities, and use risk management tools like currency hedging to stabilize debt service costs. Comprehensive and timely data on all debt (external and domestic) is critical for effective management and engagement with rating agencies and investors, reducing vulnerabilities to currency and interest rate fluctuations.
10. Improve Investment Project Pipelines: Developing high-quality, bankable investment project pipelines or national platforms can attract public and private financing on better terms. Transparent, SDG-aligned projects reduce transaction costs, including debt swaps, and enhance the impact of investments while minimizing debt vulnerabilities.
11. Reduce Debt Swap Transaction Costs: Scaling, standardizing, and aligning debt swaps and innovative financial instruments (e.g., SDG-linked bonds) with national development strategies can lower costs. Repeated issuance builds local capacity, increases competition among service providers, and enhances transparency, making these tools more effective.

III. Conclusion

The report emphasizes that success depends on political coordination and global leadership. It aligns with initiatives like the G20 Capital Adequacy Framework, targeting an additional $200 billion in lending, and the World Bank-IMF three-pillar approach to debt sustainability. Stakeholders are urged to monitor progress at FfD4 and prioritize the World Bank shareholders' meeting in November 2025 to accelerate implementation. These 11 actions offer a pragmatic roadmap to restore debt sustainability, expand fiscal space, and enable developing countries to invest in sustainable development, ensuring a more equitable global financial system.

Profile

التجاري Al-Tijari

حسين علي يعقوب العريان

مدير عام قطاع الخزينة والاستثمار
البنك التجاري الكويتي

حسين العريان هو مصرفي كويتي مخضرم يمتلك خبرة تتجاوز ثلاثة عقود في القطاع المصرفي، ركز خلالها على مجالات الخزينة، إدارة السيولة، والتمويل، وترك بصمة بارزة في عدد من البنوك الكويتية. يشغل منصب مدير عام – قطاع الخزينة والاستثمار في البنك التجاري الكويتي منذ عام 2018، حيث أسهم بشكل جوهري في تحويل هذا القطاع إلى أحد المحركات الرئيسية للربحية، من خلال الإدارة الذكية للميزانية العمومية ومراكز السيولة وتكلفة الأموال والتفاعل الديناميكي مع أسواق المال. على مدار مسيرته في البنك، قاد حسين العريان سلسلة من الإنجازات النوعية، أبرزها أتمتة أنظمة الخزينة، وتأسيس مجموعة أعمال رقمية متكاملة، وتطبيق آليات تحوط فعالة لأسعار الصرف على مدار الساعة. كما نجح في تعزيز تنافسية البنك من خلال تنويع المنتجات الاستثمارية وإدخال أدوات مالية جديدة، بالإضافة إلى قيادة إصدار أول سندات رأس مال ثانوية متعددة الشرائح بالدينار الكويتي، وبناء محفظة سندات وصكوك عالية التصنيف مثلت 10% من إجمالي أصول البنك، فضلاً عن خفض تكلفة التمويل والحفاظ على ريادة البنك في هذا المجال.

ويمثل حسين العريان ركيزة قيادية داخل البنك من خلال عضويته في لجان استراتيجية مثل لجنة الموجودات والمطلوبات، لجنة الإدارة، لجنة الائتمان والاستثمار، ولجنة مخاطر التشغيل. كما يتولى مهام قيادية في شركة التجاري للوساطة المالية بصفته نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيسًا للجنتي التدقيق وإدارة المخاطر، وعضوًا بلجنة الترشيحات والمكافآت. إلى جانب مهامه المؤسسية، يرأس العريان لجنة مدراء قطاع الخزينة والاستثمار في اتحاد مصارف الكويت منذ عام 2024، ويمثل البنك التجاري الكويتي في الفعاليات والمحافل المحلية والإقليمية والدولية. ويحمل شهادة بكالوريوس علوم الحاسوب وإدارة الأعمال (تسويق) من جامعة ولاية كاليفورنيا – ساكرامنتو عام 1992، ويتمتع بخبرة مهنية عميقة تواكب تطورات الأسواق وتدعم التوجهات المستقبلية للبنك بشكل خاص وللقطاع المصرفي الكويتي بشكل عام.

UN Expert Group proposes 11 actions to tackle debt crisis and enable sustainable financing

As the global debt crisis intensifies, threatening the economic stability and development prospects of developing countries, the Expert Group appointed by United Nations Secretary-General António Guterres has released a pivotal report titled Addressing the Debt Crisis: 11 Actions to Enable Sustainable Financing. This report complements the "Seville Commitment," to be discussed at the Fourth International Conference on Financing for Development (FfD4) in Seville, and proposes a set of practical and actionable measures to alleviate the financial distress faced by developing countries in the Global South, while fostering sustainable financing to advance the Sustainable Development Goals (SDGs).

I. Background

A Financial Crisis Threatening Development

The global financing landscape has worsened, with recurring crises and systemic flaws driving up debt levels and servicing costs in developing countries. Instead of funding education, healthcare, or jobs, nations are trapped in a cycle of rising interest payments and shrinking fiscal space. In 2023, external sovereign debt stocks reached $11.4 trillion, with debt service costs doubling since 2014 to $1.7 trillion. In least developed countries (LDCs), public and publicly guaranteed (PPG) debt service to government revenue rose to 14.6% from 2013 to 2023. Notably, 38% of developing countries, nearly half in Africa, spent over 10% of revenues on interest payments in 2023.
The SDG financing gap widened from $2.5 trillion in 2014 to over $4 trillion in 2024, impacting 3.4 billion people in countries prioritizing debt interest over social services and 5.6 billion in nations with worsening debt dynamics from 2017 to 2023. Private creditors, holding 54% of external PPG debt in 2023 (up from 40% in 2010), complicate restructurings. Only four African countries—Chad, Ethiopia, Ghana, and Zambia—have used the G20 Common Framework, with 35 countries in or at high risk of debt distress as of March 2025.

A Challenging Global Economic Landscape

Global economic challenges intensify the crisis. The IMF's World Economic Outlook (April 2025) cut 2025 growth forecasts to 2.3–2.8% from 2.7–3.3%. Frontier market bond yields hit 10% since April 2, 2025, reflecting investor caution. Falling commodity prices and a projected 1.5% drop in global trade volume in 2025 reduce foreign exchange earnings, especially for smaller economies. Official Development Assistance (ODA) fell 7.1% in 2024, with a 20% decline expected from 2023 levels in 2025, and ODA-linked debt dropped from 7.2% in 2010 to 0.2% in 2023.

II. Proposals

The Expert Group, led by Mahmoud Mohieldin, UN Special Envoy on Financing the 2030 Agenda, and co-chaired by Paolo Gentiloni, Trevor Manuel, and Yan Wang, with UNCTAD as the Technical Secretariat, proposes 11 policy priorities to address the debt crisis. These are organized into three categories—multilateral reforms, interstate cooperation, and national measures—aiming to lower the cost of new financing, increase access to long-term funding, reduce debt service costs, and, where necessary, lower debt levels. The proposals prioritize political feasibility and leverage existing mechanisms to ensure rapid implementation.

A. Multilateral Reforms

1. Repurpose and Replenish Existing Funds: The Debt Relief Trust Fund (DRTF) and Catastrophe Containment and Relief Trust (CCRT), established under the HIPC Initiative, should be repurposed to extend eligibility to middle-income countries, providing liquidity support through extended maturities, loan buy-backs, and debt service relief during crises. Replenishing these funds via multilateral donations or IMF gold sales would enable faster resource deployment without the delays of creating new mechanisms.
2. Normalize Debt Service Pauses During Crises: Automatic debt service suspensions should be standardized for climate disasters or external shocks, building on climate-resilient debt clauses (CRDCs) used in the Caribbean post-Hurricane Beryl (July 2024). These instruments must balance borrower needs with attractiveness to private creditors by

Debt crisis with $11.4T and $1.7T service costs in 2023 hinders Global South SDG progress

Private creditors holding 54% of 2023 external debt complicate restructuring efforts

Multilateral reforms urged to repurpose funds, pause debt in crises, and fix G20 Framework

MENA Region Poised for Recovery as Oil Revenues Improve

Latin America Faces Debt and Climate Risks Despite Export Gains

South Asia Leads Global Growth, But Faces Protectionism and Climate Threats

projected to rise to 2.8% in 2025 from 2.7% in 2024, before edging down to 2.7% in 2026.
• **Drivers**: Improved private consumption and investment fuel growth in countries like Poland, Romania, and Turkey. Stable energy prices, following earlier volatility, support Central Asian economies such as Kazakhstan. The report notes that integration with the European Union continues to benefit Eastern European economies, while Turkey's manufacturing and export sectors show resilience.
• **Risks:** The ongoing Russia-Ukraine conflict disrupts energy supplies and trade routes, creating uncertainty for neighboring economies. Rising trade protectionism could limit investment flows, particularly in smaller, open economies. The report also flags the risk of tighter global financial conditions squeezing highly indebted countries.
• **Policy Recommendations:** Deepening regional trade agreements, investing in renewable energy to reduce reliance on volatile fossil fuels, and reforming labor markets to address skill shortages are critical. The report also emphasizes improving governance to attract investment and support long-term growth.

3. Latin America and the Caribbean

• **Growth Forecast:** Growth is expected to tick up to 2.4% in 2025 from 2.3% in 2024, stabilizing at 2.5% in 2026.
• **Drivers:** Rising commodity exports, particularly agriculture and minerals, bolster economies like Brazil, Mexico, and Chile. Lower inflation supports private consumption, while monetary policy easing in some countries encourages investment. The report highlights Brazil's agricultural exports and Mexico's manufacturing sector as key growth engines.
• Risks: Volatility in global commodity prices, especially for oil and metals, threatens export revenues. Political instability in several countries, coupled with high public debt levels, deters foreign investment. Climate shocks, including hurricanes and droughts, pose significant risks to agriculture-dependent economies.
• **Policy Recommendations:** Strengthening fiscal discipline, diversifying export bases beyond commodities, and investing in education to build a skilled workforce are essential. The report also calls for enhanced climate adaptation measures to protect vulnerable sectors like agriculture.

4. Middle East and North Africa (MENA)

• **Growth Forecast:** Growth is projected to accelerate to 2.7% in 2025 from 2.2% in 2024, climbing to 3.5% in 2026.
• **Drivers:** Oil-exporting countries, including Saudi Arabia, Kuwait, and the UAE, are set to benefit from OPEC+'s decision to ease production cuts starting in May 2025, boosting oil revenues and public spending. Oil-importing nations like Egypt, Morocco, and Jordan see gains from revitalized tourism, agriculture, and services, supported by stabilizing inflation. The report notes Egypt's tourism rebound and Morocco's agricultural improvements as significant contributors.
• **Risks:** Escalating trade tensions could dampen global oil demand, hitting exporters hard. Ongoing conflicts in Yemen and Lebanon fuel uncertainty, deterring investment. A potential drop in oil prices below expected levels would strain fiscal budgets in oil-dependent economies.
• **Policy Recommendations:** Accelerating economic diversification to reduce reliance on oil, empowering the private sector through regulatory reforms, and increasing female and youth labor participation are priorities. The report stresses the need for inclusive policies to address MENA's low female workforce participation rates.

5. South Asia

• **Growth Forecast:** Growth is expected to slow to 6.4% in 2025 from 6.6% in 2024, stabilizing at 6.2% in 2026.
• **Drivers:** Strong domestic demand and a vibrant service sector drive growth in countries like India, Bangladesh, and Sri Lanka. Infrastructure investments, particularly in transport and digital connectivity, enhance productivity, while remittances support consumption. The report highlights India's tech and service sectors as key growth pillars.
• **Risks:** Trade tensions and rising import costs due to global protectionism could strain economies. Climate shocks, such as floods and heatwaves, threaten agriculture and rural livelihoods, particularly in Bangladesh and Pakistan.
• **Policy Recommendations:** Investing in climate adaptation, expanding digital infrastructure, and improving the business environment to attract investment are critical. The report also calls for education reforms to prepare the region's young population for high-skill jobs.

6. Sub-Saharan Africa

• **Growth Forecast:** Growth is projected to rise to 3.9% in 2025 from 3.6% in 2024, increasing to 4.1% in 2026.
• **Drivers:** Commodity exports, including minerals and agriculture, drive growth in countries like Nigeria, South Africa, and Ghana. Improved governance and infrastructure investments, particularly in energy and transport, support economic activity. The report notes the expansion of digital services in urban areas as a growth catalyst.
• **Risks:** Commodity price volatility and mounting debt pressures threaten fiscal stability. Climate shocks, such as droughts, disrupt agriculture, while political instability in some countries deters investment.
• **Policy Recommendations:** Strengthening debt management, investing in renewable energy to address energy deficits, and boosting agricultural productivity to ensure food security are key. The report also emphasizes governance reforms to enhance investor confidence.

Global Risks: A Perfect Storm

The report outlines a range of interconnected risks that could exacerbate the global slowdown:
• **Trade Protectionism:** Potential U.S. tariffs could disrupt global trade, raising costs and curbing growth, particularly for export-driven regions like East Asia and MENA.
• **Geopolitical Conflicts:** Wars in Ukraine and the Middle East, alongside tensions in other regions, create uncertainty, disrupt supply chains, and deter investment.
• **Climate Disasters:** Extreme weather events, including floods, droughts, and hurricanes, threaten agriculture, infrastructure, and livelihoods, with severe impacts in South Asia and Sub-Saharan Africa.
• **Tightening Financial Conditions:** Policy shifts in major economies could increase borrowing costs, squeezing developing nations with high debt burdens.
Policy Imperatives: A Call to Action
To counter these risks and foster sustainable growth, the World Bank advocates a multi-pronged approach:
• **Enhancing Productivity:** Structural reforms to improve education, modernize labor markets, and promote innovation are critical, particularly in developing economies with untapped potential.
• **Fostering Trade Cooperation:** Multilateral efforts to reduce trade tensions and stabilize global markets are essential, benefiting trade-dependent regions like East Asia and MENA.
• **Building Climate Resilience:** Investments in sustainable infrastructure and climate adaptation are urgent, especially for vulnerable regions like South Asia and Sub-Saharan Africa.
• **Promoting Inclusivity:** Increasing female and youth workforce participation, particularly in MENA and South Asia, can unlock significant economic potential and address demographic challenges.

The Road Ahead

The Global Economic Prospects report delivers a stark warning: with global growth slowing to 2.3% in 2025, the world stands at a crossroads. Trade wars, geopolitical strife, and climate crises pose formidable challenges, but they also present an opportunity for transformative change. By embracing structural reforms, strengthening global cooperation, and prioritizing resilience, countries can chart a course toward a more stable and inclusive economic future. The stakes are high, and the time to act is now.

THE WORLD BANK

World Bank Warns:

Global Growth Slumps to 2.3% in 2025 as Trade Barriers and Global Tensions Threaten Recovery

In its Global Economic Prospects report released today, the World Bank paints a sobering picture of the global economy, forecasting a slowdown in growth to 2.3% in 2025, down from 2.5% in 2024, before a tentative recovery to 2.7% in 2026. While declining inflation and resilient economic activity in some regions offer glimmers of hope, the outlook is overshadowed by mounting trade barriers, intensifying geopolitical conflicts, and worsening climate shocks. With detailed projections for six key regions, the report calls for urgent structural reforms and global cooperation to navigate an increasingly turbulent economic landscape and secure a path to sustainable growth.

Global Outlook: A Precarious Balancing Act

The global economy is poised for its weakest performance in years, with growth projected to decelerate to 2.3% in 2025, reflecting a confluence of challenges across advanced and emerging markets. The report attributes this slowdown to subdued investment, weaker trade flows, and persistent uncertainties. However, global inflation, now at its lowest since the early 2010s, provides some relief by bolstering consumer purchasing power and enabling central banks to ease monetary policies in some regions. Despite this, the World Bank warns that the risks are heavily tilted to the downside, with potential U.S. tariffs, ongoing wars, and climate-driven disasters threatening to derail even this modest growth. The report underscores the need for bold policy actions to boost productivity, enhance resilience, and foster inclusive growth to counteract these headwinds.

Regional Analysis: Diverse Trajectories, Shared Challenges

1. East Asia and Pacific (Excluding China)

- **Growth Forecast:** The region's growth is expected to ease to 4.4% in 2025 from 4.6% in 2024, holding steady at 4.4% in 2026.
- **Drivers:** Robust domestic demand and strong export performance continue to drive growth in countries like Indonesia, Vietnam, and the Philippines. Investments in infrastructure, manufacturing, and digital technologies sustain economic momentum, while recovering tourism boosts service sectors. The report highlights Vietnam's export-led growth and Indonesia's commodity-driven gains as key contributors.
- **Risks:** A slowdown in China, the region's largest trading partner, poses a significant threat by curbing demand for exports. Rising trade barriers, particularly potential U.S. tariffs, could disrupt supply chains critical to the region's manufacturing hubs. Natural disasters, such as typhoons and floods, remain a persistent risk, especially for small island economies vulnerable to climate change.
- **Policy Recommendations:** The report urges governments to diversify trade partnerships to reduce reliance on single markets, invest in climate-resilient infrastructure, and streamline regulatory frameworks to attract foreign direct investment. Enhancing digital connectivity and workforce skills is also critical to maintaining competitiveness.

2. Europe and Central Asia

- **Growth Forecast:** Growth is

> **Trade Barriers and Geopolitical Conflicts Threaten Economic Recovery**

> **East Asia Remains Resilient Amid Supply Chain Risks and China Slowdown**

> **Europe and Central Asia Benefit from Stable Energy and EU Integration**

المصارف
AL MASAREF MAGAZINE

Global Wealth Report 2025:

Wealth growth accelerated in 2024

In a year marked by shifting economic tides, the world's wealth landscape continued to evolve. The 2025 edition of the UBS Global Wealth Report reveals not only a 4.6% rise in global wealth but also offers deeper insights into who holds that wealth and how it is growing. From the rise of the EMILLI (or Everyday MILLIonaire) to generational wealth perspectives in the United States, this year's findings spotlight the nuanced and dynamic nature of wealth creation in today's world.

In 2024, global wealth grew 4.6% after a 4.2% increase in 2023, continuing a consistent upward trend. The speed of growth was far from uniform, largely tilted towards North America, with the Americas overall accounting for the majority of the increase, with more than 11%. A stable US dollar and buoyant financial markets were key contributors to this growth. Asia-Pacific (APAC) and Europe, the Middle East and Africa (EMEA) were lagging behind, with growth rates of below 3% and less than 0.5% respectively.

The 16th edition of the Global Wealth Report highlights the following regional and demographic themes:

- Adults in North America were the wealthiest on average (USD 593,347) in 2024, followed by Oceania (USD 496,696) and Western Europe (USD 287,688).
- However, measured in USD, in real terms over half of the 56 markets in the sample not only didn't take part in the world's growth last year, but saw their average wealth per adult decline.
- Despite this, Switzerland continued to top the list for average wealth per adult on an individual market level, followed by the United States (US), Hong Kong SAR and Luxembourg
- Denmark, South Korea, Sweden, Ireland, Poland and Croatia recorded the biggest increases in average wealth, all growing at double digit rates (when measured in local currencies).
- The number of USD millionaires rose 1.2% in 2024, an increase of more than 684,000 people compared to the previous year, with the US adding over 379,000 new millionaires. That's more than 1,000 a day.
- The US, mainland China and France had the highest number of USD millionaires, with the US accounting for almost 40% of global millionaires.
- Over the past 25 years there has been a marked and consistent increase in wealth across the world, both overall and in each main region individually. Total wealth has risen at a compound annual growth rate of 3.4% since 2000.
- This decade, the wealth band below USD 10,000 has ceased to be the most populated one in the sample, having been overtaken by the next-higher band between USD 10,000 and USD 100,000.
- Over the next five years, the report's projections for average wealth per adult point to continued growth. This expansion will be led by the US as well as Greater China, Latin America and Oceania.

The rise of the EMILLI – also known as the Everyday MILLIonaire

This year's report highlights a growing but often overlooked segment: EMILLIs – Everyday Millionaires with investable assets between USD 1–5 million. Their numbers have more than quadrupled since 2000, reaching around 52 million globally by the end of last year.
This group now accounts for approximately USD 107 trillion in total wealth, approaching USD 119 trillion held by individuals with over USD 5 million in assets. The growth of this segment has largely been driven by rising real estate prices and exchange rate effects. Despite regional differences, the long-term upward trend in the Everyday Millionaire group is visible around the globe.

Asset allocation, generational wealth perspectives, and wealth transfer

The Global Wealth Report also highlights the differences in wealth distribution among generations in the US. Millennials (born after 1981) have the highest proportion of their assets in consumer durables and real estate and invest more heavily in private businesses. Baby Boomers (born between 1946 and 1964) hold over USD 83 trillion in net wealth, far surpassing Generation X (born between 1965 and 1980), the Silent Generation (born before 1945), and Millennials. Globally, wealth allocation also varies: in the report's spotlight sample, the US stands out with its high allocation in financial investments, Australia in real estate, and Singapore in insurance and pensions.
Over the next 20–25 years, more than USD 83 trillion is expected to be transferred, with USD 9 trillion moving horizontally, between spouses, and USD 74 trillion moving between generations. The largest volume of wealth transfers is anticipated in the US (over USD 29 trillion), Brazil (nearly USD 9 trillion), and mainland China (more than USD 5 trillion).

Iqbal Khan, Co-President UBS Global Wealth Management, said:

"In an era marked by rapid economic shifts, increasing volatility and unprecedented market developments, understanding the trends and drivers of wealth creation is more crucial than ever. The Global Wealth Report, now in its sixteenth edition, provides a clear and detailed picture of wealth generation and distribution in over 50 key markets across the globe, while offering valuable insights of what is ahead in the years to come."

Robert Karofsky, Co-President UBS Global Wealth Management, added:

"With global wealth expected to continue to grow, the ability to manage that wealth in a dynamic and complex financial environment becomes even more important, requiring strategic foresight and expert guidance. With our unparalleled global footprint and deep local expertise, UBS is uniquely positioned to help clients unlock opportunities, make informed decisions and preserve wealth across generations."

> **North America Leads Global Wealth Growth with Over 11% Increase**

> **Rise of the «Everyday Millionaire» (EMILLI) Bolsters Wealth Landscape with 52 million Individuals**

> **Switzerland Tops Average Wealth Per Adult, Followed by the United States**

Future of Global Fintech 2025 Report:

From Rapid Expansion to Sustainable Growth

The World Economic Forum, in collaboration with the Cambridge Centre for Alternative Finance (CCAF), released the second edition of the "Future of Global Fintech: From Rapid Expansion to Sustainable Growth" report in June 2025. Based on a survey of 240 carefully selected fintech companies across six key retail-facing verticals (digital lending, digital capital raising, digital payments, digital banking and savings, insurtech, and wealthtech), the report provides a comprehensive analysis of the fintech industry's evolution, focusing on sustainable growth, financial inclusion, and the impact of artificial intelligence (AI).

Overview

The report highlights the fintech industry›s transition from rapid expansion, accelerated by the COVID-19 pandemic, to a phase of sustainable growth characterized by increased collaboration with traditional financial institutions and broader market reach. Covering six regions (Asia-Pacific, Europe, Latin America and the Caribbean, Middle East and North Africa, Sub-Saharan Africa, and the US and Canada), it examines market performance, growth enablers and inhibitors, regulatory perceptions, financial inclusion, and AI adoption.

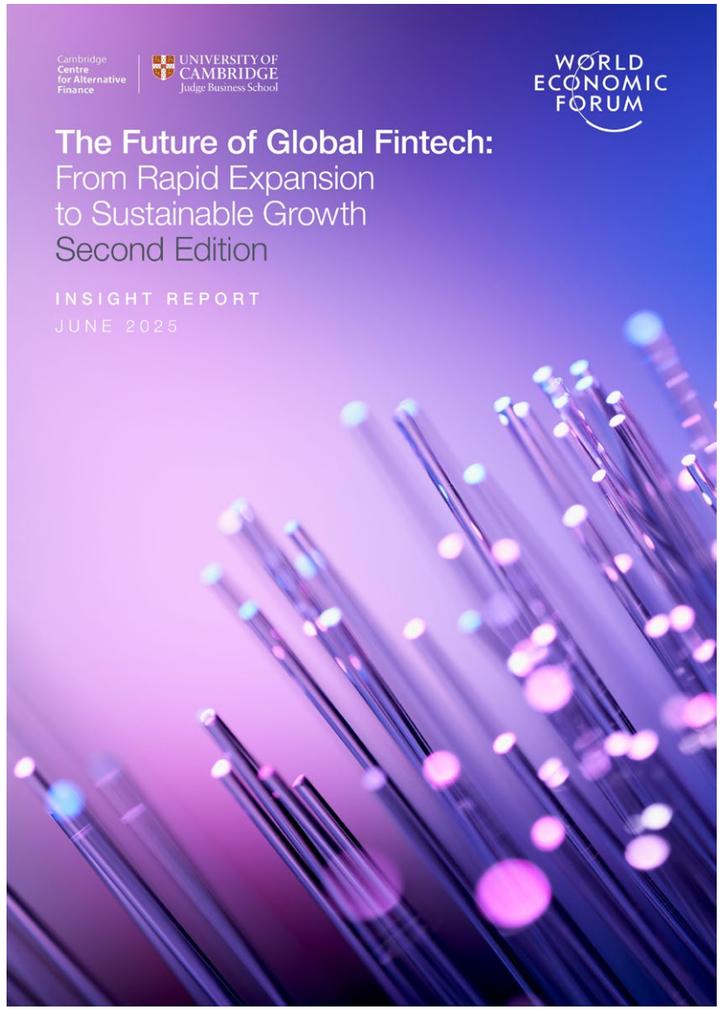

Key Findings

1. Market Performance

• Customer Growth: Fintechs reported an average customer growth rate of 37% between 2022 and 2023, down from 55% in 2020- 2021, reflecting market maturation and a shift toward enhancing customer value over new user acquisition.
• Revenue and Profit: The industry saw a 40% revenue growth rate and a 39% profit growth rate in 2023. Latin America and the Caribbean (46%) and Asia-Pacific (44%) led in revenue growth, while Sub-Saharan Africa recorded the lowest (23%).
• Leading Verticals: Digital banking and savings led with a 67% revenue increase, followed by insurtech with a 42% profit growth. Digital capital raising lagged with 18% revenue growth and 14% profit growth.

2. Growth Enablers and Inhibitors

• Enablers: Consumer demand (90% rated it supportive or very supportive) and access to skilled talent were the primary drivers of growth. Perceptions of the regulatory environment (11% rated it unsupportive vs. 47% in 2024) and funding environment (12% vs. 40% in 2024) also improved significantly.
• Inhibitors: Macroeconomic factors (18%) and users' digital and financial literacy (14%) remained the top challenges, with regional disparities—Sub-Saharan Africa faced significant hurdles in accessing capital (56%).

3. Regulatory Perceptions

• Regulatory Environment: 69% of fintechs described the regulatory environment as supportive or very supportive, a marked improvement from the first edition. However, 20% of firms in Latin America and the Caribbean and the US and Canada found it restrictive.
• Areas for Improvement: Financial authority staff knowledge and capacity (24%) and licensing/registration processes (23%) were identified as needing improvement, particularly in Latin America and Sub-Saharan Africa.
• Regulatory Support: 63% of insurtech firms found cybersecurity standardization effective, while 40% of Latin American firms highlighted the need for such standards.

4. Financial Inclusion

• Targeted Segments: Fintechs focused on traditionally underserved segments, with micro, small, and medium enterprises (MSMEs) (57%), low-income individuals (47%), and women (41%) forming the largest customer bases. Seniors and rural/ remote customers saw growth of 11% and 9%, respectively.
• Regional Disparities: Emerging markets and developing economies (EMDEs) served higher proportions of low-income (54% vs. 38% in advanced economies) and rural customers (40% vs. 31%).
• Acquisition Strategies: Social media (77%), websites (76%), and referrals (72%) were primary customer acquisition channels. In rural areas, agent networks (43%) and multilingual services (42%) were emphasized.

5. AI Adoption

• Widespread Use: 80% of fintechs have implemented or are planning to implement AI in areas like customer service (64%), automation (46%), and data analytics. Asia-Pacific led with 33% adopting AI across all five application areas.
• Business Impact: 74% reported improved profitability, 83% enhanced customer experience, and 75% reduced costs due to AI. Insurtech (90%) and digital banking (85%) saw the highest profitability gains.
• Risks: Data breaches and privacy (84%) and AI-generated deepfakes (83%) were the top concerns, with Sub-Saharan Africa expressing significant worry about deepfakes and bias (96%).

6. Future Outlook (2025- 2030)

• Key Topics: Fintechs identified AI (74%), regional interoperability (53%), and open banking/open finance (49%) as the most relevant topics for industry development over the next five years.
• Digital Public Infrastructure (DPI): Integrated eKYC and AML platforms (60%) and streamlined digital payment systems (52% in EMDEs) were seen as critical improvements to support growth.
• International Expansion: 55% of firms plan cross-border expansion in the next 12 months, with strong ambitions in the Middle East and North Africa (67%) and Europe (64%).

Challenges and Opportunities

• Challenges: Complex regulatory and licensing requirements (68%), adapting products to local markets (58%), and establishing local partnerships (48%) were the top barriers to expansion. Sub-Saharan Africa faced additional challenges in accessing capital (56%).
• Opportunities: Collaboration with incumbent financial institutions (84% of firms engage in such partnerships) and AI adoption offer opportunities to enhance efficiency, innovation, and trust. The focus on underserved populations strengthens financial inclusion, especially in EMDEs.

Recommendations

• Enhance Regulation: Improve financial authority staff knowledge and streamline licensing processes, particularly in EMDEs.
• Promote Financial Inclusion: Develop tailored products for MSMEs, women, and rural populations, alongside financial literacy programs.
• Accelerate AI Adoption: Address risks like privacy breaches and bias through clear regulatory frameworks and talent training.
• Strengthen DPI: Invest in eKYC platforms and digital payment systems to support cross-border expansion.

Conclusion

The «Future of Global Fintech 2025» report underscores the industry's ability to adapt to a dynamic financial landscape, emphasizing sustainable growth and financial inclusion. By leveraging AI, regional interoperability, and strategic partnerships, fintechs are poised to transform the global financial system toward greater efficiency and equity.

Fintech Market Matures with 37% Customer Growth, Strong Revenue Gains

لنكن على راية

خلّك دايماً أذكى منهم

الحملة التوعوية المصرفية

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

اتحاد مصارف الكويت
Kuwait Banking Association